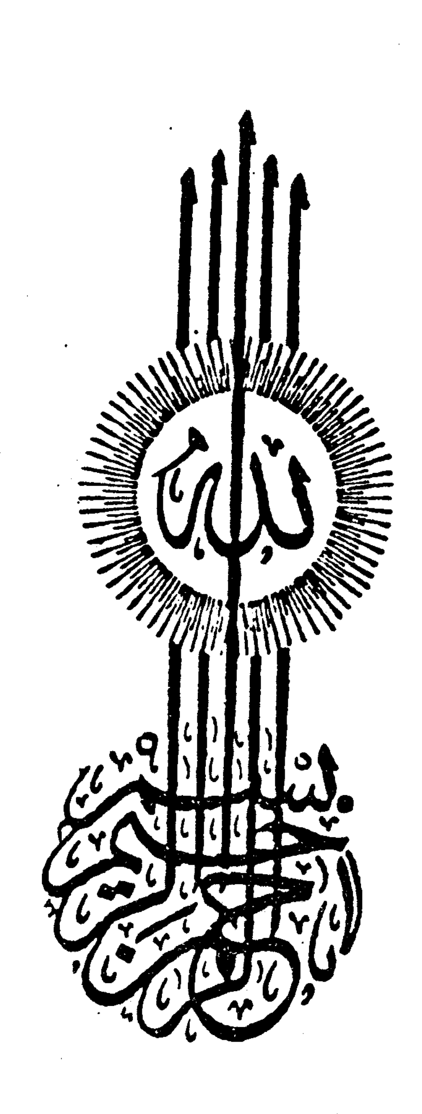
منـهج البحـث العلمى

يشتمل على
أســاليب إعــداد البحــوث العلمــية
وكل مايهم الباحث من بدء التفكير فى اختيار موضوع جيد للبحث
إلى مناقشة الرسالة ، ومنحه الدرجة العلمية

الأستاذ الدكتور/ حامد محمد أبو طالب
الأسـتاذ بقسـم القـانون الخـاص
بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الناشر
دار الكتاب الجامعى
٨ ش سليمان الحلبى التوفيقية
القاهرة

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد ألا إله إلا هو، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فبين يديك أيها القارئ "منهج البحث العلمى". يضم بين جنباته كل ما يهم الباحث، من بدء التفكير فى اختيار موضوع جيد للبحث، إلى مناقشة الرسالة، ومنحه الدرجة العلمية.

وقد يجد فيه الباحث الإجابة على أسئلة ترد عادة على ذهنه، فى جميع مراحل البحث، كما قد يساعده على حل كثير من المشكلات، التى تعترى الباحثين، فى إعداد بحوثهم.

وهذا الكتاب ثمرة من ثمار نصيحة مخلصة، غالية من أستاذى، الأستاذ الدكتور حسن الشاذلى. فقد نصحنى بقوله: اكتب المحاضرة وما ستقوله للطلاب مقدما، ولا تعتمد فى ذلك على ما تجود به الذاكرة من معلومات، ثم راجع ما كتبت قبل إلقائه، ونقحه، إن احتاج إلى تنقيح، فإن ذلك يحقق فوائد جمة: أهمها تقويم المادة العلمية التى يتلقاها الطلاب، ومقدارها، وتمكين المحاضر من عرض الموضوع عرضا منظما، وإحاطته بالموضوع إحاطة تامة، وتجويد ما يلقيه على الطلاب من معلومات. وفوق كل ذلك ستجد فى نهاية العام مؤلَّفا بين يديك فى المادة.

اتبعت هذه النصيحة المخلصة، فكان هذا الكتاب ثمرة من ثمارها. حيث أسند إلىّ قسم الدراسات العليا الشرعية، بكلية الشريعة والدراسات

الإسلامية، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة - حماها الله - تدريس مادة "منهج البحث العلمي" لمدة خمس سنوات، كانت فرصة طيبة لتنقيح هذه المعلومات بالحذف والإضافة، والتأخير والتقديم. والتغيير والتبديل؛ بحثا عن الأفضل.

وقد اعتمدت في هذا على مؤلفات عديدة في هذا العلم، ولكن كان الأثر القوى فى ذلك لكتابين:

أولهما: كيف تكتب بحثا أو رسالة، للأستاذ الدكتور أحمد شلبي.
وثانيهما: كتابة البحث العلمي، للأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان؛ وذلك لمزية فى كل منهما.

أما الأول: فمعلوماته في ذاكرتي من عشرات السنين، فقد كنت اصطحب نسخة منه معي، في فترة إعداد بحثي، وكلما اعترتني مشكلة رجعت إليه، وكان يسعفني بالحل، فله عندى مكانة.

وأما الثاني: فهو كتاب شامل للموضوع، ويشتمل على أحدث الاتجاهات فيه، كما أنه يغطي المنهج المقرر في جامعة أم القرى لمادة "منهج البحث العلمي" التي أدرسها. ومن ثم وجهت الطلاب إليه؛ لاقتنائه، وألزمت نفسي بالسير على نهجه، وقد كان مؤلفه يكرمني - أكرمه الله - ويؤثرني بنسخة من كل طبعة معدلة، إلى أن أصبح الكتاب مجلدين كبيرين بعنوان "كتابة البحث العلمي، ومصادر الدراسات الفقهية".

ومن هنا ستجد أثرهما في هذا الكتاب ظاهرا، وريحهما بين صفحاته واضحا.

ولا أنفي بذلك فضل غيرهما من المؤلفين، فلكل مؤلِّف ورد ذكره

فضل أعترف به.

وقد أضفت في هذا الكتاب ما استجد فى مجال البحث العلمى، وكل ما وجدته مفيدا للباحثين، على ضوء التجارب العملية فى إعداد البحوث والرسائل، والإشراف عليها.

وقد زوقته بمقتطفات من أقوال علماء المسلمين القدماء، فى القواعد الهامة لهذا العلم، وأساسياته، إشارة منى إلى فضل سبقهم. وستجد فى كلامهم بلسما شافيا؛ فقد تناولوا - يرحمهم الله رحمة واسعة - هذه القواعد بصورة موجزة جداً، وكافية فى بابها تماماً - فجزاهم الله أحسن الجزاء ونفعنا جميعا بعلومهم -.

وقد يظن بعض الباحثين أن المؤلفات التى تهتم بإعداد البحوث قليلة الفائدة؛ حيث إنها تنحو نحوا عمليا فى كتابة البحوث.

والحقيقة أن هذه النظرة، نظرة سطحية، ومتسرعة؛ ذلك أن هذه المعلومات أساسية، ولا يكاد يستغنى عنها باحث. وأستطيع أن أقول: إن أى باحث يبدأ بحثه قبل دراسة هذه المعلومات، والإحاطة بها جيداً، لن يصل إلى الحقيقة على وجه مرض، وربما كان مصيره العدول عن السير فى بحثه، مما يعنى الفشل. وإن وصل فسيصل بعد أضعاف المدة التى يجب أن يستغرقها البحث، وغالباً ما يكون وصوله من باب "رمية من غير رام".

والواقع المشاهد أمامنا أن كثيراً من الباحثين يترك بحثه، أو يرجع عنه، والسبب الرئيس لذلك - فى رأيى - هو عدم اتباع منهج علمى فى إعداد البحث.

ومما لا شك فيه، أن تحصيل هذه المعلومات يحقق الفوائد الآتية:

١ – مساعدة الباحث فـي استكشـاف الحقيقـة؛ ذلـك أن هـذه المعلومات تحيط الطالب بالمناهج المعتمدة فى إجـراء البحوث، مما يمكنه من اختيار منهج سليم يتناسب مع رسالته.

٢ – إطلاع الباحث على جهـود أساتذة مخلصين، وتجارب باحثين سابقين، مما يمكنه من السير على طريق ممهد مضمون، ويجعله يبدأ مـن حيث انتهى الآخرون.

٣ – توفير وقت الباحث؛ ذلك أن اتباع المنهج السـليم، يجعل عمله عملاً منظماً منتجاً، بدلاً من أن يضرب ضرب عشواء.

٤ – سير الباحث وفق خطة لبحثه، مما يجعله يشعر بانتاجـه بـدلاً من أن تظل الأمور مائعة، والباحث تائها لمدة طويلة، لا يشعر فيها بنتيجة عمله.

٥ – إيجاد الحلول للمشكلات التى تعترى الباحث فى فترة إعداد بحثه.

٦ – حماية الباحث من الوقوع فى الأخطاء المنهجية.

إلى غير ذلك من الفوائد.

وقد قسمت الحديث فى الموضوع إلى ستة فصول، وفقا للمراحل التى يمر بها البحث، والباحث، على النحو الآتى:

الفصل الأول: التعريف بمنهج البحث العلمى والباحث والمشرف.

وتحدثت فيه عن منهج البحث، وخصـائص البحـث العلمـى، وأنـواع البحوث، وعن الباحث، وصفاته، وعن الإشراف العلمى.

الفصل الثانى: مرحلة ما قبل التحضير.

بينت فيه كيفية اختيار موضوع جيد للبحث، واختيار عنوانه، ووضع

الخطة له.

الفصل الثالث: مرحلة التحضير.

وتحدثت فيه عن مصادر البحث، وكيفية التعرف عليها، وإعداد قائمة بها، وعن طرق تدوين المعلومات، وعن اختيار المادة العلمية، وعن اقتباس النصوص، وقواعده، وعن الهوامش، وطرق التهميش، وعن التوثيق وطرقه.

الفصل الرابع: مرحلة الكتابة.

وتناولت فيه ما قد يعرض للباحث من مشكلات فى هذه المرحلة، فتحدثت عن الألقاب، وعن الاختصارات، وعن العلامات الإملائية، والضبط بالشكل، وعن كتابة المسوَّدة، وكتابة مقدمة البحث، وخاتمته، وملاحقه، وقائمة مصادره، ومجموعة قوائمه، ومراجعته.

الفصل الخامس: مرحلة الطبع.

وتحدثت فيه عن الإذن بالطبع، وعن أصول طبع الرسالة، وترقيم الصفحات، وترتيبها، وتجليد الرسالة.

الفصل السادس: مرحلة المناقشة.

وتناولت فيه الإجراءات السابقة للمناقشة، ثم اجراءات المناقشة، وتشمل بيان الطالب، ومناقشته، ونقاط المناقشة. ثم تحدثت فى نتيجة المناقشة، والدرجة التى تُمنح للطالب.

وقد قصدت من نشر هذا الكتاب، نفع الباحثين، وإرشادهم إلى طرق البحث العلمى المعتمدة، وتركتهم يختارون منها، ما يتناسب مع بحوثهم.

ولا ادعى فى ذلك بلوغ الكمال، ولا القرب منه، ويكفى بذل

الجهد، مع النية الصادقة، وأذكّر القارئ هنا بقول الحصكفي: "... ومن طلب عيبا وجَدَّ وَجَدْ، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا فقد فَقَد، والكمال محال لغير ذى الجلال، وعلى الله الاتكال، فى المبدأ والمآل"[١].

هذا : وبالله التوفيق، وهو حسبى ونعم الوكيل.

المؤلف

أ.د. حامد أبو طالب

---

(١) الدر المنتقى فى شرح الملتقى، بهامش مجمع الأنهر، ١/٧.

الفصل الأول

التعريف بمنهج البحث العلمي والباحث والمشرف

أتحدث في هذا الفصل في التعريف بمنهج البحث العلمي، وخصائصه، وأنواع البحوث، ثم في الباحث وصفاته، ثم في الإشراف العلمي.

المقصود بمنهج البحث العلمي

يتكون هذا العنوان من ثلاث كلمات: منهج، البحث، العلمي، ولابد من معرفة معاني هذه الكلمات؛ لنصل إلى المقصود بهذا التركيب.

تعني كلمة منهج في اللغة: المَنْهَج، والمِنْهَاج: الطريق الواضح، "النَّهْجُ: الطريق المستقيم الواضح"[1].

ويقصد بها هنا: الطريق التي يتبعها الباحث ويسير عليها في بحثه.

وتعني كلمة البَحْث في اللغة: التفتيش[2]، والاستقصاء[3] وبحث "عن الشيء: طلبه وفَتَّشَ عنه، أو سأل عنه واستقصى"، وبَحَثَ" الأمر، وفيه:

---

(١) وجمع مَنْهج ومِنْهاج مناهج، وجمع النَّهْج نُهُوج مادة (ن هـ ج) في المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية؛ مختار الصحاح للرازي؛ المصباح المنير للفيومي.

(٢) الصحاح، للجوهري، باب الثاء فصل الباء؛ مختار الصحاح للرازي مادة (ب ح ث).

(٣) المصباح المنير، للفيومي مادة (ب ح ث).

اجتهد فيه وتعرف حقيقته. فهو باحث وبَحَّاث وبحّاثة"[1].

ويقصد بها هنا: التفتيش عن الحقيقة وتجليتها ونشرها.

وكلمة العلمى: نسبة إلى العلم، وهو يعنى فى اللغة: إدراك الشىء بحقيقته[2]، ويأتى بمعنى المعرفة، كما تأتى هى بمعناه[3]. كما يطلق العلم على "مجموع مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد، وتعالج بمنهج معين، وتنتهى إلى بعض النظريات والقوانين، كعلم الزراعة، وعلم الفلك"[4].

والمقصود بالنسب إلى العلم هنا: السير وفق أسلوبه ومنهجه.

وعلى ذلك يكون المقصود بـ"منهج البحث العلمى" الطريق التى يتبعها الطالب، ويسير عليها فى التفتيش عن الحقيقة لاستكشافها فى موضوع ما وفقا للأساليب العلمية.[5]

---

(١) المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية، مادة (ب ح ث).

(٢) المرجع السابق، مادة (ع ل م).

(٣) ضمن كل واحد منهما معنى الآخر؛ لاشتراكهما فى كون كل واحد مسبوقا بالجهل ... وقد قال تعالى: ﴿مما عرفوا من الحق﴾ (من الآية ٨٣ من سورة المائدة) أى علموا. وقال تعالى: ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ (من الآية ٦٠ من سورة الأنفال) أى لا تعرفونهم الله يعرفهم. (المصباح المنير، للفيومى، مادة ع ل م).

(٤) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مادة (ع ل م).

(٥) ويعرف الدكتور عبدالرحمن بدوى منهج البحث بأنه: "طائفة من القواعد العامة من أجل الوصول إلى الحقيقة فى العلم" (البحث فى التربية، ا.د. عبدالغنى عبود، ص٤٧).

وهذا المعنى اللغوى يدل بالفعل على حقيقة البحث العلمى، فهو استكشاف لحقيقة مجهولة، ولذلك يطلق لفظ "الباحث" على من يعمل فى استكشاف الحقيقة، فهو يبدأ عمله فى البحث عن الحقيقة فى موضوع ما، دون أن يكون له رأى سابق فى موضوع البحث. ولكن لو كانت الحقيقة التى توصل إليها بالبحث معلومة سابقة، فإن هذا العمل لا يكون بحثا، وإنما يمكن أن يكون كتابا، أو مقالا، أو غير ذلك.

فعلى الطالب للحقيقة المستكشف لها أن يقرأ، ويجمع مادته العلمية، ويدرسها ويتفهمها، ليصل من القراءة المتأنية المتروية، والدراسة الجادة المتعمقة إلى الحقيقة الغائبة، ومتى اكتشفها قام بتجليتها، وصياغتها صياغة علمية، ونشرها بين الناس؛ للاستفادة من الحقيقة التى توصل إليها من وراء بحثه.

والحقيقة أو الحقائق التى يتوصل إليها الباحث، هى ما يسجله تحت عنوان نتائج البحث، وهى الثمرة التى قصد الباحث الوصول إليها من إجراء بحثه، وهى ما يعبر عنها أيضا بالإضافة العلمية الجديدة، وهى شىء مهم جدا، يُطلب فى البحوث العلمية العالية بل هى "عنصر أساسى فى البحث ليتطابق الاسم مع المسمى، والعنوان مع المضمون"[1].

وبهذه الحقائق التى توصل إليها الباحث - أى بالإضافة العلمية الجديدة - يتقدم العلم ويخطو خطوات، بقدر ما قدم هذا الباحث، وإذا كانت هذه الإضافة كبيرة وهامة كان البحث كذلك، والعكس صحيح.

---

(١) كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص٢٥.

وهذا ما نبه عليه النووى[1] بقوله: "ينبغى أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه فى جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها مع ضم ما فاته من الأساليب وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه..."[2]

يقول الحصكفى[3]: "والمؤلفات تتفاضل بفخامة الأسرار، لا بضخامة الأسفار، وبالزهر والثمر، لا بالهدر ..."[4].

ويقول ابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ: "والأَوْلى أن يعتنى بما يعم

---

(١) يحيى بن شرف بن حسن محيى الدين النووى (٦٣١ - ٦٧٦هـ) من أئمة الشافعية، حافظ للحديث، ورأس فى معرفة المذهب الشافعي، له مؤلفات كثيرة مفيدة، منها شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين، المجموع شرح المهذب (طبقات الشافعية ٨: ٣٩٥ وما بعدها).

(٢) المجموع ١/٣٠.

(٣) محمد علاء الدين بن على بن محمد الحصكفى، فقيه، أصولى، محدث، مفسر، نحوى، ولد بدمشق، وتولى إفتاء الحنفية بالقدس، توفى بدمشق فى ١٠ شوال ١٠٨٨هـ - ١٦٧٧م. (معجم المؤلفين، لعمر كحالة، ٦: ٥٦).

(٤) ويضيف: "ومؤلف الانسان على فضله ونقصه عنوان، ومن طلب عيبا وجدَّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا فقد فقد، والكمال محال لغير ذى الجلال، وعلى الله الاتكال فى المبدأ والمآل.." (الدر المنتقى فى شرح الملتقى، بهامش مجمع الأنهر ١: ٧).

نفعه، وتكثر الحاجة إليه. وليكن اعتناؤه بما لم يسبق إلى تصنيفه..."[1]

وتأمل قول بعضهم: "إذا لم يشتمل التأليف أو التدريس على فائدة زائدة، على كتب من سبقه، فهو تخسير للكاغد، وضياع لوقت الطالب"[2].

وبالبحوث العلمية الحقيقية الجادة التى تضيف جديداً للعلم، يتقدم العلم، وبدونها لا يتقدم.

وأيضا "فإن البحث العلمى يقوم على العلم، قيام العلم على البحث العلمى، فهما معا أشبه بوجهى العملة، كلاهما مكمل للآخر، ولا وجود لأحدهما بدون صاحبه"[3]

صور الإضافة العلمية:

الإضافة العلمية للبحث تتمثل فى نتائجه التى تتخذ صوراً متعددة

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ص ٣٠.

(٢) الشيخ كنون، محمد بن المدنى، فى حاشيته على حاشية الرهونى ١/١٢. "قال العلامة الأبى فى شرح حديث مسلم السابق: [إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له] ما نصه كان شيخنا أبو عبدا لله ابن عرفة يقول: إنما تدخل التآليف فى ذلك إذا اشتملت على فائدة زائدة، وإلافذاك تخسير للكاغد. ويعنى بالفائدة الزائدة على ما فى الكتب السابقة عليه. وأما إذا لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما فى الكتب المتقدمة، فهو الذى قال فيه: إنه تخسير للكاغد..." (حاشية الرهونى، للشيخ محمد بن أحمد الرهونى ١: ١٢).

(٣) البحث فى التربية، أ.د. عبدالغنى عبود، ص ٢٢، ٢٣.

منها:

١ - أفكار علمية جديدة، كالنتائج التى يستنبطها من يبحث فى "التأمين فى الفقه الإسلامى"، "أثر تغيير النوع فى الواجبات والحقوق فى الفقه الإسلامى والقانون المصرى"، "إثبات الجرائم بالتصوير الضوئى فى الشريعة الإسلامية والقانون المصرى"، "ملكية الطبقات فى الفقه الإسلامى والقانون المصرى".

٢ - حل لمشكلة، كالنتائج والأفكار والحلول التى يأتى بها من يبحث فى "اختيارات ابن تيمية فى النكاح والطلاق"، "تصرف الإنسان فى أجزائه"، "المعاملات البنكية"، "رمى الجمرات".

٣ - إزالة غموض علمى، كالنتائج والحقائق التى يأتى بها من يبحث فى مشكلات علمية، أو من يصحح أفكاراً علمية خاطئة، أو من يوثق معلومات علمية تحتاج إلى ذلك، كمن يبحث فى "حقوق الارتفاق فى الفقه الإسلامى والقانون المصرى" ، "اتفاقات ابن رشد فى باب النكاح من كتاب بداية المجتهد".

إلى غير ذلك من الفوائد العلمية والعملية التى يقدمها الباحث للعلم، والمجتمع نتيجة بحثه[١].

وقد أجمل فقهاؤنا القدماء - يرحمهم الله - ما يمكن أن يقدمه الباحث من إضافة علمية جديدة للعلم، عندما قالوا: "مقاصد التأليف سبعة:
١ - إبداع شىء لم يسبق إليه.

---

(١) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٠.

٢ - شرح مغلق.

٣ - تصحيح أخطاء.

٤ - ترتيب منثور.

٥ - جمع مفرق.

٦ - تقصير طول.

٧ - تتمة ناقص."[1]

---

(١) الفوائد والقواعد الفقهية، الشيخ على بن محمد الهندى، الفائدة ٢٧، ص٧٨.
ومن المؤكد أن أمر الإضافة العلمية الجديدة، وصورها، كان معلوما، ومسلما، ومطبقا لدى فقهائنا القدماء - يرحمهم الله - ولذلك تجدهم يتحدثون عنها كثيرا، نثرا وشعرا. يقول الرهونى: "ورأيت بخط بعض الأكابر ما نصه: المقصود من التأليف سبعة: شىء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شىء ألف ناقصا فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفرق فيجمع، أو منثور فيرتب، وقد نظمها بعضهم فقال:

ألا فاعلما أن التأليف سبعة ... لكل لبيب فى النصيحة خالص

بشرح لإغلاق وتصحيح مخطأ ... وإبداع حبر مقدم غير ناكص

وترتيب منثور وجمع مفرق ... وتقصير تطويل وتتميم ناقص

(حاشية الرهونى ١: ١٢).

ويقول شمس الدين البابلى، محمد بن علاء الدين أبو عبدالله شمس الدين البابلى المتوفى سنة ١٠٧٧هـ: "لا يؤلف أحد كتابا إلا فى أحد أقسام سبعة، ولا يمكن التأليف فى غيرها، وهى إما أن يؤلف فى شىء لم يسبق إليه يخترعه، أو شىء ناقص يتممه، أو شىء مستغلق يشرحه، أو طويل يختصره، دون أن يخل بشىء من معانيه، أو شىء مختلط يرتبه، أو شىء أخطأ فيه مصنفه يبينه، أو شىء مفرق يجمعه". ثم يقول المحبى: "ويجمع ذلك قول بعضهم شرط المؤلف أن يخترع معنى أو يبتكر مبنى..." (خلاصة =

وعلى ذلك فالعمل العلمى الذى يشتمل على إضافة علمية جديدة، يصدق عليه وصف بحث علمى، وتقدر قيمته بمقدار ما قدم من نتائج جديدة، وإضافات أصيلة، وثمرات مرجوة، دون اعتبار لحجمه، فيستوى أن يكون صغيرا أو كبيرا، قصيرا أو طويلا[1]، أما الأعمال التى لا تشتمل على شىء من ذلك فلا يمكن وصفها بهذا الوصف، كالدراسات التى تعرض ما سبق أن عرضه الفقهاء، بدون إضافة فإنها لا تعد بحثاً، حتى وإن عرضت بأسلوب مخالف للعرض الأول. وكذلك تجميع المعلومات، وسردها بدون أن يضيف الكاتب جديداً، لا تعد بحثا.

وإيراد الحقائق التاريخية السابقة، وسردها، بدون بحث، أو تحليل، أو اعتبار، أو استنباط لأسباب النتائج من الوقائع السابقة للاعتبار بها لا يعد بحثا.

فيجب أن نتذكر دائماً، وأن نضع أمام أعيننا، أن عملية البحث ليست مجرد تجميع لمعلومات، أو سردها، أو إعادة كتابتها، بل الهدف هو استيعاب هذه المعلومات، وتدبرها، وتحليلها، لاستنباط نتائج جديدة، تعود بالفائدة على العلم والمجتمع والباحث.

خصائص البحث العلمى:

للبحث العلمى خصائص أهمها:

١ — الموضوعية:

وهى تشمل موضوعية البحث، وموضوعية الباحث:

= الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر للمحبى ٤: ٤١).

(١) انظر: البحث الفقهى، أ.د. إسماعيل سالم، ص١٩.

(أ) موضوعية البحث: ويقصد بها أن تكون كل جملة واردة في البحث تتعلق بموضوعه، وبتعبير أسهل: أن يكون الكلام في الموضوع، فلا يستطرد الباحث إلى أمور أخرى جانبية، فإن اضطر إلى ذلك لإتمام الفائدة، فيورد ذلك في الحاشية؛ ذلك أن الاستطراد في الكلام يأتي على حساب موضوع البحث، كما أنه يشتت ذهن القارئ، وقبل ذلك يستنفد جهد الباحث، ويضعف الموضوع الأصلي.

ومعيار الموضوعية: أننا لو حذفنا مبحثا أو مطلباً أو فرعاً أو نحو ذلك، لأثر الحذف على الموضوع تأثيراً مباشراً.

(ب) موضوعية الباحث: ويقصد بها حياد الباحث حياداً كاملاً، أمام الأفكار والأحكام، بعيداً عن المؤثرات الشخصية والخارجية، أمينا فيما يعرض،فيجمع الأفكار على أصلها ووضعها وحقيقتها، فلا يتدخل لإظهار فكرة معينة، أو ينتصر لرأي معين، أو شخص بذاته، وإنما يكون محايداً أمام النتائج والأحكام، ويسلم بها كما هي، دون أدنى محاولة لتغييرها أو تحويرها أو تطويرها أو تعديلها.

ذلك أن الهدف "الأول والأخير من البحث هو التوصل إلى الحقيقة كما هي، مؤيدة بالأدلة والشواهد، بعيدة عن المؤثرات الشخصية والخارجية التي من شأنها أن تغير الموازين"[(١)].

يقول ابن جماعة في آداب العالم في درسه: "أن يلازم الانصاف في

---

(١) كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان ص٢٧، ٢٨؛ وانظر مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف ص ١١١، ١١٢.

بحثه وخطابه..."[1]

٢ – المنهجية:

ويقصد بها ترتيب الأفكار والمعلومات ترتيباً منطقياً، حيث يتبع الباحث فى عرض معلوماته طريقة منطقية، يقرها العقل، ويقبلها الذوق السليم. فيتدرج فى عرضه مثلاً من الأقدم إلى القديم إلى الحديث فالأحدث، أو من السهل إلى الصعب فالأصعب، أو مما هو محل اتفاق إلى ما هو مختلف فيه. أو فى إيراد الباحث للأدلة مثلاً فيقدم المنقول على المعقول، وفى إيراد الأدلة من المنقول، يقدم الأدلة من الكتاب على الأدلة من السنة، وفى إيراد الأدلة من السنة، يقدم الأقوى فالقوى، فالضعيف وهكذا طوال بحثه.

أما إذا أورد الباحث أدلته حسبما تيسر، ووفقاً لما وقع فى يده أولاً، بدون ضابط ولا رابط، غير مراع لأى ترتيب منطقى أو غير منطقى، فلا يمكن أن يدخل هذا العمل فى عداد البحوث العلمية الجيدة.[2]

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ص ٤٢.

(٢) قال الراغب الأصبهانى: "قال المأمون: العلم لا يدرك غوره، ولا يسبر قعره، فابدءوا بالأهم فالأهم، بالفرض قبل النفل، إن الأهم المقدم. وقيل: ضيع الناس الأصول بتركهم الأصول" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ١/٥١).
وقال الفقيه الماوردى: "واعلم أن للعلوم أوائل تؤدى إلى أواخرها، ومداخل تفضى إلى حقائقها، فليبتدئ طالب العلم بأوائلها لينتهى إلى أواخرها، وبمداخلها ليفضى إلى حقائقها، ولايطلب الآخر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل فلا يدرك الآخر، ولا يعرف الحقيقة؛ لأن البناء على غير أس لا يُبنى، والثمر من غير غرس لا يُجنى..." (كتاب أدب الدين والدنيا، ٣٨).

هذه هى أهم خصائص البحث العلمى، وهناك أمور أخرى تدل على أصالة البحث ومكانته، ومدى التزامه بالمنهج العلمى الصحيح: كالعنوان الجيد، وكالترابط والتجانس بين الفصول، والمباحث، والفقار، وكاستعمال الهوامش استعمالاً صحيحاً، وكما يلحقه الباحث ببحثه من فهارس وقوائم للمعلومات والمصادر وكل ما يسهل الاستفادة ببحثه.[1]

أنواع البحوث من حيث الدرجة العلمية:

تتنوع البحوث وتختلف عمقا وقيمة وهدفاً على النحو التالى:

١ - بحث فى مرحلة الإجازة العالية، (الليسانس أو البكالوريوس):[2]

وهو بحث يكلف طلاب هذه المرحلة بإجرائه، وغالباً ما يكون بحثاً قصيراً، حول نقطة محددة أو موضوع معين، ويكون هذا البحث فى حدود معارف الطالب ومداركه، وغالباً ما يكون حجمه صغيراً لا يتجاوز خمسين صفحة[3].

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢٨، ٢٩.

(٢) كلمة الإجازة هى الأفضل؛ استعمالاً للغة العربية، ولأنها أدل على المعنى، فهى تدل على إجازة من يحمل هذه الشهادة للعمل مفتياً أو مدرساً أو محامياً أو محاسباً - وفقاً لنوع الإجازة - تقول أجاز له أى سوغ له ذلك، أجاز العالم تلميذه، أذن له فى الرواية عنه. (انظر: المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية مادة ج و ز).

(٣) ولكن يراعى ابتداءً أن حجم البحث طولاً وقصراً، ليس معياراً من المعايير التى تقاس بها الأبحاث، والعبرة بما يقدمه البحث من نتائج تعود بالفائدة على العلم، والمجتمع والباحث، فالعبرة بالكيف لا بالكم، كما سبق إيراده عن الحصكفى.

والهدف من هذا البحث تعميق معلومات الطالب فى الموضوع الذى يكتب فيه، وتدريبه على ترتيب أفكاره فى الموضوع، وعلى عرضها عرضاً يتمشى مع المنطق، والذوق السليم.

كما يهدف هذا النوع من البحوث إلى اطلاع الطالب على عدد محدود من مراجع المادة موضوع البحث، والاطلاع على أساليب أساتذة متعددين فى هذه المادة.

كما يقصد منه أيضاً لفت أنظار الطلاب، وأذهانهم إلى متعة البحث العلمى وروعته، تلك المتعة التى جذبت كثيراً من الباحثين، فأمضوا حياتهم كلها فى البحث العلمى دون سواه من متع الدنيا.[1]

ويكون هذا البحث بإشراف أحد الأساتذة، ولكن الإشراف يكون عاماً، وغير مباشر؛ نظراً لكثرة الطلاب، وغالبا ما يكون فى صورة توجيهات عامة للطلاب، ومن ثم فلا يشعر بهذا النوع من الإشراف إلا المثابرون الجادون من الطلاب.

وهذه البحوث فى الحقيقة لا تعدو أن تكون تقارير علمية.[2]

---

(١) انظر: مناهج البحث العلمى، أ.د. عبدالله محمد الشريف، ص٢٣، ٢٤.

(٢) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٣١.

٢ - بحث لنيل درجة التخصص (الماجستير) [١]

وهو بحث يعده طلاب الدراسات العليا، كامتحان لطالب التخصص، يكشف عن أفكار الطالب ومواهبه، ومدى صلاحيته للتحضير لدرجة العالمية (الدكتوراه)[٢].

والأصل أن بحث التخصص (الماجستير) يضيف جديداً للعلم، لكن هذه الإضافة هي دون الإضافة التي يضيفها بحث العالمية (الدكتوراه).

كما أن بحث التخصص (الماجستير) أقل من بحث العالمية (الدكتوراه) عمقاً، كما أن الأخير يحتوى - بلا شك - على قدر أكبر من المصادر.[٣]

ويمكن أن يكون بحث التخصص (الماجستير) موضوعا يضيف جديداً للعلم، ويخدم البشرية، أو يكون تحقيقاً لمخطوطة، تستحق التحقيق؛ نظراً لأن تحقيقها يضيف شيئا هاماً، وجديداً للعلم.

ويهدف بحث التخصص (الماجستير) إلى تقديم إضافة جديدة للعلم -

---

(١) كلمة التخصص أفضل؛ استعمالاً للغة العربية، ولأنها أدل على المقصود، ذلك أن كلمة "التخصص" تدل على أن حامل هذه الدرجة العلمية قد حصل على درجة الإجازة العالية في الطب البشري مثلاً ثم تخصص في أمراض النساء، وتعمق في هذا الفرع من الطب وأتقنه. ويقال في اللغة: تخصص في علم كذا: قصر عليه بحثه وجهده. (المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مادة خ ص ص).

(٢) انظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، أ.د. أحمد شلبي، ص ١٧.

(٣) انظر: مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٠.

كما أشرت – إلى جانب إعطاء الطالب فرصة للدخول فى الأبحاث العميقة، تحت الإشراف المباشر لأحد الأساتذة المتخصصين، لتكون هذه الفرصة تجربة له فى البحث، تمكنه من تدارك ما قد يقع فيه من أخطاء، ويتلافاها عند إعداده للعالمية (الدكتوراه)[1].

كما يهدف بحث التخصص (الماجستير) إلى إمتاع الباحث الجديد بمتعة البحث العميق، مما يكون دافعاً للباحث لمواصلة البحث للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه).

وليس لبحث التخصص (الماجستير) حجم محدد، إذ العبرة فى الكيف لا فى الكم.[2]

٣ – بحث لنيل درجة العالمية (الدكتوراه):

البحث الذى يقدم لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) يشابه إلى حد كبير بحث التخصص (الماجستير) حيث يعده طالب بالدراسات العليا؛ لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)، ويكون البحث تحت الإشراف المباشر لأحد الأساتذة المتخصصين فى المادة، غير أن بحث العالمية (الدكتوراه) يعتمد على مراجع أكثر وأكبر، والدراسة فيه أعمق وأغزر، وأوسع وأشمل، ومستوعبة للموضوع من جميع جوانبه.

ويمكن أن يكون بحث العالمية (الدكتوراه) موضوعا يضيف جديداً

---

(١) مناهج البحث العلمى، أ.د. عبدالله محمد الشريف، ص ٢٥.

(٢) انظر: كيف تكتب بحثا، أ.د. أميل يعقوب، ص ٣٧.

للعلم، ويخدم البشرية، كما يمكن أن يكون تحقيقاً لمخطوطة؛ إذا كان تحقيقها وإخراجها يعد إضافة جديدة للعلم وخدمة للبشرية.[1]

ويهدف بحث العالمية (الدكتوراه) إلى تقديم إضافة علمية جديدة، تثرى العلم وتخدم البشرية، بما يقدمه من أفكار جديدة.[2]

ويجب أن يدل البحث على أن صاحبه أصبح ذا قدم في هذا العلم، واسع الإطلاع فيه، وأنه قد نمت عنده ملكة البحث، وأصبح يستطيع إجراء البحوث مستقلاً دون إشراف.

ومن ينال هذه الدرجة يلقب بـ"دكتور".

---

(١) ترى بعض الجامعات أن مجرد تحقيق مخطوطة، والجهد الذى يبذله المحقق فى ذلك لا يستحق أن يمنح صاحبه درجة العالمية (الدكتوراه)، ومن ثم لا تجيز أن يسجل لديها تحقيق مخطوطة، لنيل هذه الدرجة، وإنما يمكن ذلك لنيل درجة التخصص (الماجستير) وترى بعض الجامعات عكس ذلك، وترى أن طالب التخصص لما يصل بعد إلى درجة المحققين، ومن ثم لا تجيز تسجيل تحقيق مخطوطة لنيل درجة التخصص، بينما تجيز ذلك لنيل درجة العالمية !.
وأرى أن يكون المعيار هو ما يقدمه الباحث، أو المحقق من عمل، وما يبذله من جهد، فإن اكتفى بعض المحققين بمجرد إخراج الكتاب مع تعليقات خفيفة، فهناك أيضا من كتب في موضوعات بسيطة، وبذل جهدا ضعيفا، فالعبرة إذن بالعمل المقدم، والحكم في ذلك للجان العلمية.
ويجب أن نتذكر دائما، أن من يقدّم عملاً خفيفاً يكون مقداره كذلك بين العلماء دائما - وإن لم يشعر -.

(٢) راجع: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص١١٠، ١١١.

٤ – بحث لمجلة علمية:

وهو بحث يكتبه صاحبه دون إشراف من أحد، ويقدم لمجلة علمية تهتم بنشر البحوث فى مجال من مجالات العلم الواسعة. وقد تكون مجلة لجامعة، أو لكلية، أو لمركز علمى، أو لجمعية علمية، أو هيئة علمية، أو غير ذلك.

وحتى ينشر بحث فى مجلة علمية يجب أن يتسم بطابع البحوث العلمية؛ حيث يخضع كل بحث من البحوث لمراجعة من هيئة علمية، تشرف على المجلة، أو تعرضه على محكمين يبدون رأيهم فى البحث، ومدى قابليته للنشر.

فإن كان البحث صالحا للنشر نشرته المجلة، وإلا ردته لصاحبه.

ولهذه البحوث والمجلات أهمية كبيرة للمتخصصين والطلاب؛ ذلك أن كتاب البحوث كثيراً ما ينتهون إلى معلومات جديدة فيها، أو يثيرون موضوعات تحتاج إلى البحث، وتضيق أوقاتهم عن النهوض بها أو إكمالها.

٥ – بحث لمؤتمر علمى، أو مجمع علمى:

وهو بحث يكتبه صاحبه دون إشراف علمى أيضا، ويقدمه لمؤتمر علمى يعقد لمعالجة موضوع أو موضوعات معينة.

ويجب أن تضيف هذه البحوث أفكاراً علمية جديدة، أو أن تقدم حلاً لمشكلة معروضة، أو تزيل غموضاً علمياً.

ويقدم البحث إلى الهيئة المنظمة للمؤتمر، والغالب أن هذه الهيئة تحدد الموضوع أو الموضوعات، وتحيط بها الباحثين قبل المؤتمر بوقت كاف، وتحدد زمان ومكان المؤتمر.

وتلقى البحوث المقبولة أمام المجتمعين فى المؤتمر العلمى؛ ليخرج المؤتمر فى النهاية بمجموعة من الأبحاث والتوصيات فى الموضوع أو الموضوعات التى طرحها المؤتمر. وغالباً ما تطبع هذه البحوث بعد ذلك ومن أمثلة هذه المؤتمرات: المؤتمرات المتعددة التى يعقدها مجمع البحوث الإسلامية بمصر منذ إنشائه عام ١٩٦١م، والمؤتمرات التى يعقدها مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى بجدة، ومؤتمر الفقه الإسلامى الذى عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ، ومؤتمر السنة الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٧٨م، ومؤتمر الدعوة الذى عقد بالقاهرة أيضاً عام ١٩٨٨م، وغير ذلك كثير.

الباحث وصفاته

الباحث العلمي: هو الشخص الذى يعمل فى استكشاف الحقيقة العلمية.

وهناك من يرى أن الباحث العلمى إنسان غريب، لا يمكن إرغامه على العمل، ولكن يمكن أن يجمع بينه وبين زميل آخر؛ ليتعاون معه إذا أراد، وأنه نوع من الهواة الذين ملكوا البصيرة قبل البصر، وارتضوا التضحية بالوقت والمال، وأنه بعيد عن السياسة ومذاهبها.

وهناك من يرى غير ذلك، وأن الباحث إنسان عادى كغيره من الناس، "له اهتماماته السياسية والاجتماعية وله مشكلاته الاقتصادية، وهو يخضع فى وداعة للتقاليد الاجتماعية، ويطيع قوانين البلاد، وأحياناً يضطر إلى أن ينتهك هذه القوانين فى سبيل الحصول على معلوماته.

والحق أن كلا من النظرتين ... قاصرة ... فالباحث العلمى إنسان عادى تماماً، لا فرق بينه وبين غيره من الناس، ولا شذوذ فيه على الإطلاق".[1]

صفاته:

العمل فى البحوث العلمية يتطلب فيمن يزاوله صفات معينة؛ حتى ينجح فى عمله، ويصل إلى الحقيقة التى يبحث عنها، ومن أهم هذه الصفات ما يلى:

---

(١) البحث فى التربية، أ.د. عبدالغنى عبود، ص ٢٦، ٢٧.

١ – تقوى الله سبحانه وتعالى.(١)

من أهم صفات الباحث التي يجب أن يكون متحلياً بها تقوى الله سبحانه وتعالى – أياً ما كان مجال بحثه – لاسيما بحوث العقيدة والشريعة وسائر العلوم التي ينتفع بها في الآخرة؛ ذلك أن تقوى الله سبحانه وتعالى تيسر للباحث – قطعاً – السبل، وتفتح له مغاليق الأمور، وما أكثرها في البحوث. قال تعالى: ﴿.... ومن يتق الله يجعل له مخرجا﴾(٢)، وقال جل شأنه: ﴿... ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿... واتقوا الله ويعلمكم الله...﴾(٤).

ويقول الإمام الشافعي:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي	فأرشدني إلى ترك المعاصي
وأخبرني بأن العلم نورٌ	ونور الله لا يهدى لعاصي

وتستلزم التقوى، وينتج عنها إخلاص النية لله – سبحانه وتعالى – فالنية الصالحة، هي الخطوة الأولى والكبرى في طريق التوفيق والوصول إلى الحق.

---

(١) يقول ابن رشد: "... ومن أفضل ما يستعان به على الطلب تقوى الله العظيم، فإنه عز وجل يقول: ﴿واتقوا الله ويعلمكم الله﴾". (المقدمات ٢٨).

(٢) جزء من الآية الثانية من سورة الطلاق.

(٣) جزء من الآية الرابعة من سورة الطلاق.

(٤) جزء من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

كما تستلزم التقوى العمل بالشرع والعمل بالعلم، فمن لم يعمل بعلمه كان علمه حجة عليه، ولا خير في علم لا يورث عملاً.[1]

---

(١) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه: رجل استشهد، فأتى به، فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال: قاتلت فيك، حتى استشهدت قال: كذبت ولكنك قاتلت؛ لأن يقال فلان جرئ فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقى في النار. ورجل تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن، فأتى به فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت ليقال عالم، وقرأت القرآن ليقال هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقى في النار. ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال، فأتى به فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال: هو جواد، فقد قيل، ثم أمر به، فسحب على وجهه، حتى ألقى في النار" (رواه مسلم).

"وحدث سفيان بهذا الحديث معاوية، فقال: قد فعل بهؤلاء هذا، فكيف بمن بقى من الناس. فبكى حتى ظننا أنه هالك، ثم أفاق، فمسح على وجهه وقال: صدق الله ورسوله، ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون • أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون﴾ (الآيتان ١٥، ١٦ من سورة هود) ... قال في المقدمات: وهذا الوعيد - والله أعلم - إنما هو لمن كان أصل عمله الرياء والسمعة، فأما من كان عمله لله، وعلى ذلك عقد نيته فلا تضره - إن شاء الله - الخطرات التي تقع بالقلب ولا تملك". (حاشية الرهوني، للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني، ١: ٧، ٨؛ المقدمات لابن رشد، ٢٩، ٣٠).

٢ – الكفاءة العلمية:[١]

ذلك أن أى بحث من البحوث العلمية، إنما يقوم على أساسيات وأوليات علمية فى علوم شتى؛ الأمر الذى يستدعي أن يكون الباحث على قدر كبير من الكفاءة العلمية، لاسيما فى مجال تخصصه، والمجالات القريبة منه.

٣ – حب البحث[٢]

لابد أن يكون عمل الباحث فى عمله نابعا عن حب منه، ورغبة فى الوصول إلى الحقيقة؛ خدمة لدينه ولوطنه، ولمجتمعه، وينبغى أن يكون هذا الحب، وتلك الرغبة هما الدافعان للباحث فى القيام ببحثه، وليس شيئاً آخر

---

(١) قال الأصبهانى: "... وكان يونس يختلف إلى الخليل يتعلم منه العروض، فصعب عليه تعلمه، فقال له الخليل يوما: من أى بحر قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئا فدعه ∴ وجاوزه إلى ما تستطيع

ففطن يونس، لما عناه الخليل فترك العروض. وقيل: اختيار كل إنسان للفن الذى يستطيبه، فبقدر شهوته يكون نفاذه فيه" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبى القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهانى ١: ٤٦).

(٢) قال بعض الحكماء: "العلم يفتقر إلى خمسة أشياء، متى نقص منها شىء، نقص من علمه بقدر ذلك وهى: ذهن ثاقب، وشهوة باعثة، وعمر طويل، وجدة، وأستاذ..." (المقدمات، لابن رشد ٣١؛ حاشية الرهونى، للشيخ أحمد بن محمد الرهونى، ١: ١١؛ وانظر مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ١١٣).

من شهرة، أو درجة، أو تفاخر، أو ما إلى ذلك.[1]

وكيف الحال وقد بدأنا حياتنا وبحوثنا طلباً لشيء من ذلك؟

الحل - وقد عرفنا - التوبة، ووجوب تغيير النية؛ حتى نؤجر ببحوثنا.[2]

٤ - مرونة الفكر:

يجب أن يكون الباحث متحليا بالمرونة الفكرية؛ حتى يتمكن من

---

(١) فقد روى: "أن رسول الله ﷺ قال: من تعلم علما ينتفع به في الآخرة يريد به عرضاً من الدنيا لم يرح رائحة الجنة" روى بفتح الياء مع فتح الراء وكسرها، وروى بضم الياء مع كسر الراء ... ومعناه لم يجد ريحها. وعن أنس وحذيفة قالا: "قال رسول الله ﷺ من طلب العلم؛ ليماري به السفهاء، ويكاثر به العلماء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، فليتبوأ مقعده من النار..." (المجموع، للنووي، ١: ٢٣؛ حاشية الرهوني، لمحمد ابن أحمد الرهوني، ١: ٧؛ أخلاق العلماء، للآجري، ٨٣).

(٢) قال النووي - يرحمه الله -: "ويجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى؛ لما سبق، وألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوي. فيستحضر المعلم في ذهنه، كون التعليم آكد العبادات؛ ليكون حاثاً له على تصحيح النية، ومحرضاً له على صيانته من مكدراته ومن مكروهاته؛ مخافة فوات هذا الفضل العظيم، والخير الجسيم. قالوا: وينبغي ألا يمتنع من تعليم أحد لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يرجى له حسن النية، وربما عثر في كثير من المبتدئين بالاشتغال عن تصحيح النية؛ لضعف نفوسهم وقلة أنسهم بموجبات تصحيح النية. فالامتناع من تعليمهم، يؤدي إلى تفويت كثير من العلم، مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم. وقد قالوا: طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله. معناه كانت عاقبته أن صار لله ..." (المجموع، ١: ٣٠).

التجرد فـي بحثه عـن الهوى والعصبية أياً كـانت، ويتمكـن مـن تلقـى آراء الآخرين وأعمـالهم بما يليـق بهـا مـن تقدير، حتى وإن كـانت مخالفة لرأيه ومذهبه واتجاهه.

٥ - القدرة على التنظيم:

ذلك أن الباحث إذا كانت لديه القدرة على التنظيم، أمكنـه أن ينظم معلوماته، ويرتبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً، ومن ثم تنساب أفكاره متدفقة على ذهن القارئ، لا يكاد يبدأ فى فكرة منهـا حتى يجد نفسه سائراً معهـا فـى سلاسة وسهولة باحثا عما بعدها من أفكار مترتبة متسلسلة.

٦ - الصبر:

ينبغـى أن يكـون البـاحث صبـورا، واسـع الصـدر جلـدا أمـام مشـاق البحث وصعوباته، لا يتطرق الملل إلى نفسه مهما طال بـه طريـق البحـث، لا يستعجل نتيجة البحث، والوصول إلى النهايـة. وكثـير مـن البحـوث العظيمـة القيِّمة ضاعت فائدتها وقيمتها من جراء استعجال الباحثين، ونفاد صبرهم.[1]

---

(١) قال ابن رشد: "ولا يحصل العلم إلا بالعناية والملازمة، والبحث، والنصب، والصبر على الطلب، كما حكى الله تعالى عن موسى - عليه السلام - أنه قال للخضر: ﴿ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا﴾، وأنه قال لفتاه: ﴿لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا﴾. وقال سعيد بن المسيب: إنى كنت لأرحل فى طلب العلم، والحديث الواحد، مسيرة الأيام والليالى. وبذلك ساد أهل عصره، وكان يسمى سيد التابعين ... وكان سحنون إذا حث على طلب العلم والصبر عليه تمثل بهذا البيت.

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ∴ ومدمن القرع للأبواب أن يلجا =

٧ – وبالجملة يجب أن يكون الباحث متحليا بأخلاق العلماء جميعها لاسيما الأمانة، فلا ينسب لنفسه ما ليس له، ولو كانت عبارة صغيرة، والنزاهة فيكون دافعه للبحث العلم فى حد ذاته، وليس الشهرة أو المال، أو مجالسة علية القوم، أو ما إلى ذلك، والتواضع للعالم وغير العالم، والإخلاص فى عمله، لا يضن عليه بمال، أو وقت، أو جهد، أو تفكير،[١] إلى غير ذلك من أخلاق العلماء.[٢]

= (المقدمات الممهدات ٢٧، ٢٨؛ حاشية الرهونى، للشيخ محمد بن أحمد الرهونى، ١: ١٠، ١١).

وقال الأصبهانى: "قال الخليل – رحمة الله عليه –: العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك، ثم أنت فى اعطائه إياك بعضه مع اعطائك اياه كلك على خطر. وقيل: لا يتأدب الرجل حتى يتجنب الفراش الوطئ، والدثار الدفئ. وقيل: لا يدرك العلم من لا يطيل درسه، ولا يكد نفسه ..." (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبى القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهانى، ١: ٥٠).

(١) راجع: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٣٨؛ مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٢.

(٢) قال أبو يوسف: "يا قوم، أريدوا بعلمكم الله – عز وجل – فإنى لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم، ولم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أفتضح..." (كتاب الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادى، ٢: ٣٦). "... وليكن مقتديا بهم فى رضىِّ أخلاقهم، متشبها بهم فى جميع أفعالهم؛ ليصير لها آلفا، وعليها ناشئا، ولما خالفها مجانبا. فقد قال النبى ﷺ: "خيار شبابكم المتشبهون بشيوخكم، وشرار شيوخكم المتشبهون بشبابكم..." (أدب الدنيا والدين، للماوردى، ٥٩).

الإشراف العلمى

يحتاج الباحث فى البحوث الجامعية إلى مشرف علمى، ويبدأ الإشراف على الباحث مع بدء التفكير فى إجراء بحث معين، فما إن يبدأ الباحث فى أول خطوة من خطوات بحثه، حتى يجد نفسه فى حاجة إلى مرشد يقود سفينته، ويجنبه الاصطدام بالصخور المدمرة.

والإشراف فى هذه المرحلة ما هو إلا عملية إرشاد للطالب، ومساعدته فى اختيار موضوع البحث، وتخطيطه.

وغالباً ما يكون الإرشاد هنا وديا حسب صلة الطالب بأساتذته.

على أن بعض الجامعات تسند عملية الإرشاد إلى الأساتذة بصفة رسمية وملزمة.

وعلى كل حال، لا يبدأ الإشراف العلمى على الباحث رسميا، إلا بعد إقرار ذلك من الجهة العلمية التى يجرى البحث أمامها.

وعادة تتولى هذه الجهة إسناد البحث والباحث إلى مشرف معين، ويعد هذا الإشراف جزءا من نشاطه العلمى. بينما تترك بعض الكليات عملية الإشراف للأساتذة والطلاب، حيث يتم الاختيار بتوافق الطالب مع أستاذه، وإذا وافق الأخير على تولى الإشراف، فغالباً توافق الكلية على ذلك ويبدأ الإشراف بصفة رسمية.

وبعض الكليات تتدخل تدخلاً مباشراً بين الباحث ومشرفه، فتحدد لهما موعدا محددا، وتخصص لهما مكانا معينا، يلتقيان فيه أسبوعيا تحت إشرافها.

وقد تترك بعض الكليات أمر ذلك لاجتهاد الطالب، ولباقته في معاملة أستاذه، ولرغبة الأستاذ المشرف، ومدى حبه للبحث والباحث، فمن المشرفين من يمضي حياته بين طلابه وأبحاثهم، ومنهم من لا يراه الباحث إلا عند تسليمه البحث كاملا.[1]

وأيا ما كان الأمر، فإن الإشراف العلمي: هو عملية إرشاد من أستاذ متخصص لباحث في موضوع ما لطريقة عرض قضاياه ومناقشتها واستخلاص النتائج منها، وفق معايير علمية مقررة، وكذلك إثارة مواهب الطالب، وتنمية ملكته، حتى يصير باحثا علميا ملتزما بمنهجية البحث وموضوعية المناقشة.[2]

وعندما يقع فكر الطالب على موضوع معين، يرى أنه جدير بالبحث، يجب عليه عرض الموضوع على أستاذه، وهو يسلط له الأضواء عليه؛ حتى يراه الطالب على وضعه الحقيقي.

* هل هو موضوع مهم جدير بالبحث فعلا؟.
* هل كُتب فيه قبل ذلك؟.
* هل توجد له مادة علمية متوافرة؟.
* هل حجمه مناسب للمطلوب أم هو أكبر أو أصغر؟.
* هل يحتاج إلى لغات لا يجيدها الطالب؟ ... الخ هذه الأضواء التي من

---

(١) راجع مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٤؛ الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب، ص ١٥، ١٦.

(٢) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٤٠.

شأن الإجابة عليها أن توضح الموضوع للطالب وتمكنه من اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب.[1]

ومع أن اختيار الموضوع هو مهمة الطالب - وينبغى أن يظل كذلك - إلا أنه لا مانع يمنع من أن يوجه الأستاذ أنظار تلميذه إلى موضوع، أو موضوعات معينة، تحتاج للبحث، وهو يختار منها ما يتناسب معه ويميل إليه. ولكن يجب أن يظل موقف الأستاذ سلبيا فى الاختيار؛ حتى لا يقبل الطالب القيام ببحث لا يرغبه، مما يعطيه شعورا بأن الموضوع فرض عليه، وأنه فى موقف المضطهد.

وبعد اختيار الموضوع، والموافقة عليه، وتسجيله يظل الباحث على صلة مستمرة بأستاذه، وعليه أن يعمل على لقائه فى أوقات منتظمة - سواء كان ذلك عن طريق الجامعة أم تطوعا من أستاذه - ذلك أن لقاء الأستاذ بالباحث دوريا، يمكن الباحث من الاستفادة بخبرات أستاذه، ومن الحصول على توجيهاته، كما تمكن المشرف من الإحاطة بخطوات الباحث فى بحثه ومدى تقدمه فيها.

ويربط الباحث بأستاذه علاقة بنوة وأخوة قوامها الحب والتقدير والثقة المتبادلة، ولذلك تتنوع أساليب المشرف مع تلميذه من إقناع إلى تشجيع إلى تعنيف عندما يلمس منه التهاون فى البحث.[2]

---

(١) انظر: الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب، ص ١٧.

(٢) وأحسن من هذا، وأفضل، كلام النووى فى علاقة الطالب بأستاذه حيث قال - يرحمه الله رحمة واسعة -: "وينبغى أن يحنو عليه، ويعتنى بمصالحه، كاعتنائه بمصالح نفسه =

= وولده، ويجريه مجرى ولده فى الشفقة عليه، والاهتمام بمصالحه، والصبر على جفائه، وسوء أدبه، ويعذره فى سوء أدب، وجفوة تعرض منه فى بعض الأحيان، فإن الإنسان معرض للنقائص، وينبغى أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير، ويكره له ما يكرهه لنفسه من الشر..." (المجموع ١: ٣٠،٣١).

قال على بن أبى طالب: من حق العالم ألا تكثر عليه السؤال، ولا تعنته فى الجواب، ولا تلح عليه إذا كسل، ولا تأخذ بثوبه إذا نهض، ولا تفشى له سرا، ولا تغتاب عنده أحدا، وأن تجلس أمامه، وإذا أتيته خصصته بالتحية، وسلمت على القوم عامة، وأن تحفظ سره ومغيبه ما حفظ أمر الله" (كتاب الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادى، ٢: ٩٩). ويقول ابن جماعة فى علاقة الاستاذ بالطالب: "... وينبغى أن يعتنى بمصالح الطالب، ويعامله بما يعامل به أعز أولاده من الحنو والشفقة عليه، والإحسان إليه، والصبر على جفائه، ربما وقع منه نقص أو أذى لا يكاد يخلو الإنسان عنه، وسوء أدب فى بعض الأحيان، ويبسط عذره بحسب الإمكان، ويوقفه مع ذلك على ما صدر منه بنصح وتلطف، لا بتعنيت وتعسف، قاصدا بذلك حسن تربيته، وتحسين خلقه، وإصلاح شأنه، فإن عرف ذلك لذكائه بالإشارة فلا حاجة إلى صريح العبارة، وإن لم يفهم ذلك إلا بصريحها أتى بها، وراعى التدريج فى التطلف.

ويؤدبه بالآداب السنية، ويُحرضه على الاخلاق المرْضية، ويوصيه بالأمور العرفية على الأوضاع الشرعية. (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ٤٩، ٥٠).

واقرأ كلام الآجرى المتوفى سنة ٣٦٠هـ فى صفة مجالسة العالم للعلماء قال: "فإذا أحب مجالسة العلماء جالسهم بأدب، وتواضع فى نفسه، وخفض صوته عند صوتهم، وسألهم بخضوع. ويكون أكثر سؤاله عن علم ما تعبده الله به، ويخبرهم أنه فقير إلى علم ما يسأل عنه. فإذا استفاد منهم علما، أعلمهم أنه قد استفاد خيرا كثيرا، ثم شكرهم على ذلك. وإن غضبوا عليه، لم يغضب عليهم، ونظرإلى السبب الذى من أجله غضبوا عليه، فرجع عنه واعتذر إليهم. لا يضجرهم فى السؤال، رفيق فى جميع أموره. لا يناظرهم مناظرة من يريهم أنى أعلم منكم، وإنما همته البحث لطلب =

وفترة الإشراف فرصة متاحة للباحث للاستفادة من خبرات أستاذه، فعليه أن ينتهز الفرصة، ويستفيد من معارف أستاذه قدر إمكانه؛ وذلك بتحضير الأسئلة والنقاط المشكلة قبل لقائه، وأن يدون إجابتها فورا.

ومن ثم لا مجال فى هذه الفترة للحياء أو التردد أو الخوف من سؤال المشرف. وإلا فإن ذلك سينعكس على الباحث وبحثه[1].[2]

= الفائدة منهم مع حسن التلطف لهم، لا يجادل العلماء، ولا يمارى السفهاء، يحسن التأنى للعلماء مع توقيره لهم، حتى يتعلم ما يزداد به عند الله فهما فى دينه" (أخلاق العلماء ص ٥٠).

(١) يقول ابن جماعة من أدب المتعلم: "ألا يستحيى من سؤال ما أشكل عليه، ... بتلطف، وحسن خطاب، وأدب وسؤال. قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: من رق وجهه رق علمه. وقد قيل: من رق وجهه عند السؤال، ظهر نقصه عن اجتماع الرجال. وقال مجاهد: لايتعلم العلم مستحى ولا مستكبر." (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ١٥٦، ١٥٧).

(٢) يقول الخطيب البغدادى فى باب اختيار الفقهاء الذين يتعلم منهم: "ينبغى للمتعلم أن يقصد من الفقهاء من اشتهر بالديانة، وعرف بالستر والصيانة ... قال محمد بن سيرين: إن هذا العلم دين، فانظر عمن تأخذونه، فيكون قد رسم نفسه بآداب العلم، من استعمال الصبر، والحلم، والتواضع للطالبين، والرفق بالمتعلمين، ولين الجانب، ومداراة الصاحب، وقول الحق، والنصيحة للخلق، وغيرذلك من الأوصاف الحميدة، والنعوت الجميلة. وقد جاء عن على بن أبى طالب، خبر جمع فيه ما فصلناه، وما أشرنا إليه مما أجملناه ... قال على بن أبى طالب: يا طالب العلم، إن العلم ذو فضائل كثيرة، فرأسه التواضع، وعينه البراءة من الحسد، وأذنه الفهم، ولسانه الصدق، وحفظه الفحص، وقلبه حسن النية، وعقله معرفة الأشياء والأمور الواجبة، ويده الرحمة، =

=ورجله زيارة العلماء، وهمته السلامة، وحكمته الـورع، ومستقره النجـاة، وفائدتـه العافية، ومركبه الوفاء، وصلاحه لين الكلمة، وسيفه الرضا، وفرسـه المـداراة، وجيشـه محـاورة العلمـاء، ومالـه الأدب، وذخيرتـه اجتنـاب الذنـوب، وزاده المعـروف، ومـاؤه المو ادعة، ودليله الهـدى، ورفيقـه صحبـة الأخيـار". (كتـاب الفقيـه والمتفقـه، ٢: ٩٦، ٩٧).

الفصل الثانى

مرحلة ما قبل التحضير

أتحدث فى هذا الفصل عن اختيار موضوع البحث، وضوابط اختياره، وفى تغييره، وعنوانه، ووضع خطته.

اختيار موضوع البحث

أول صعوبة يلاقيها الطالب بالدراسات العليا صعوبة اختيار موضوع البحث؛ حيث يعتقد الكثيرون من الطلاب وقت اختيارهم للموضوع - فى أى تخصص كان - أن جميع الموضوعات قد بحثت و لم يبق لهم شيء.

وهذا الاعتقاد - فى رأيى - بعيد عن الصواب، ومنشأ هذه الفكرة هو أن الطالب يريد اقتناص موضوع طاف على السطح، فبمجرد أن يقرأ عددا من عناوين الموضوعات، أو يراجع مجموعة من فهارس الكتب والمراجع يريد أن يبرز له موضوع ويصطدم به.

والواقع أن هذه القراءة الضحلة السريعة المتسرعة لا تنتج شيئا، ولابد من قراءة عميقة متعمقة، هادئة متروية، مدة طويلة، تمكن الطالب من التأمل والتدبر فى مختلف نواحى مادة التخصص؛ حتى يتمكن من الإحاطة بموضوعاتها، وما بحث منها وما لم يبحث، وما يستحق البحث وما لا يستحق، وأبعاد كل موضوع وأغواره.

وهنا ينبع لدى الطالب نفسه موضوع يلائمه ويوافق ظروفه.

ولذا فأول ما ينصح به فى هذه الفترة - فترة اختيار الموضوع - كثرة

القراءة المنظمة والمنتظمة، وتوثيق الصلة بأساتذة المادة، ومجالستهم، ومناقشتهم فيما قرأ، وحضور محاضراتهم، وسيثمر ذلك حتما قائمة بالموضوعات التى تحتاج إلى بحث.

ولا يفهم من كلامى هذا، أن يلقى الطالب بنفسه لدى أستاذه - كما يحدث أحيانا - ولا يتركه إلا بعد الظفر بموضوع يبحثه. بل إن هذا الاتجاه من أخطر أمراض البحث فى هذا العصر، ذلك أن اقتناص الموضوع بهذه الطريقة، يجعل الباحث عالة على أستاذه، ولا يمكنه بعد ذلك أن يستقل عنه بفكرة أو رأى، بل يظل محتاجا إليه فى كل سطر يكتبه، أو فكرة يعالجها، لأنه لم يُحط بالموضوع ولا بأهدافه ولا أبعاده، ولا أغواره. ومن ثم يبدأ حياته العلمية تابعا لغيره، متسلقا عليه، يبقى ببقائه، وينهار بانهياره، لا وجود له فى ميدان العلم إلا بأن يكون تابعا.

وفوق ذلك فإن الأستاذ لا يعرف ميول الطالب وقدراته، مما يؤدى إلى تعثره وعدوله عن السير فى الموضوع.

وأثبت الواقع العملى أن أحسن الموضوعات، وأوفقها، وأمتعها، هى الموضوعات التى تنبع من إحساس الطالب الداخلى، ومن فكره الشخصى، نتيجة قراءاته هو، فمما لا شك فيه أن اختيار موضوع البحث مسئولية الطالب وحده، ومع ذلك فمن الأفضل الاستضاءة بآراء الأساتذة المتخصصين.

وإذا استمر الطالب يقرأ، على النحو الذى ذكرته ويسمع من أستاذه، فلابد أن يتفتح ذهنه، ويتجه تفكيره إلى موضوعات تثيرها القراءة، أو مناقشة الأساتذة.

فقد يجد أستاذا يتحدث فى موضوع، ويشير إلى أهميته، وضيق وقت

الأستاذ عن بحثه، أو يذكر الأستاذ أن هذا الموضوع يحتاج إلى جهد الشباب، أو مجموعة من الشباب.

وقد يلمس الطالب أن الأستاذ لم يوف هذا الموضوع، أو لم يبحثه مع أهميته، وهكذا.

وأحيانا تثير القراءة فى ذهن القارئ موضوعات متوازية، أو متقابلة مع موضوعات أخرى قرأها الطالب، كأن يقرأ مثلا فى بحث "فقه عمر" فيثور تساؤل فى ذهنه، وماذا قال سيدنا عثمان فى هذه المسائل؟ ويتطور الموضوع إلىفقه عثمان مثلا. أو يثور فى ذهنه تساؤل وبماذا أثر فقه سيدنا عمر على آراء الفقهاء وقواعدهم، ويتتبع الباحث هذه المسائل فى فقه المذاهب، ويبين كيف أثر فقه سيدنا عمر على آراء فقهاء المذاهب وقواعدهم مثلا.

أو أن يقرأ الطالب فى "عوارض الأهلية" فينبع فى ذهنه موضوع عن أثر حدوث عارض من هذه العوارض على حقوق الإنسان، وواجباته، فيكتب "أثر فقد الأهلية على الحقوق والواجبات".

أو أن يقرأ الطالب بحث "فسخ العقود المالية" فيطفو على ذهنه "فسخ العقود غير المالية".

أو أن يقرأ عن مشكلة تغيير بعض الأشخاص نوعهم من ذكر إلى أنثى أو بالعكس، وقد نظم القانون الفرنسى أحكام ذلك، فينهض هذا الطالب ببحث هذه المشكلة فى الفقه الإسلامى، ويبين حكمها أولا، وهل هو تغيير للنوع، أم كشف عن حقيقته؟، وما الحل - لو حدث - بالنسبة للأحكام الفقهية؟ فلو كان رجلا وتغير إلى امرأة - على فرض التسليم بالواقع ومع الاعتراف بحرمته - يأخذ حكم المرأة فى فضل الماء مثلا؟، ويصلى فى

صفوف النساء أم الرجال؟، ومن يغسله ويكفنه ويدفنه؟، وما مقدار ميراثـه؟، وهل يحج كالمرأة أم كالرجل؟... الخ هذه الأمور.

ويراعى أن اختيار الموضوع هو محور العمـل العلمـى الـذى سيمارسه الباحث مدة تزيد عن السنة أو السنتين، وأحيانا يرافقه مدى حياته العلمية إذا استمر نشاطه العلمى فى هذا الاتجاه.

وكذلك فإن هذا الموضوع، سيقترن باسمـه إلى الأبـد، وسينسـب إليـه دائما.

ولذلك يراعى فى الاختيار الفائدة العلميـة والعمليـة التـى تعـود علـى العلـم والمجتمـع نتيجـة القيـام بهـذا البحـث، وهنـاك مجموعـة ضوابـط ينبغـى مراعاتها عند اختيار موضوع البحث.

ضوابط اختيار موضوع البحث

بعد أن يقرأ الطـالب فـى مجـال تخصصـه قـراءة علـى النحـو السـالف ذكره، ينبع من فكره موضوع أو موضوعات، أو كان الموضوع يسكن بـؤرة تفكير الطالب منـذ سـنوات الدراسـة فـى أى مرحلـة كـانت، وحتـى يكـون اختياره موفقا إلى حد بعيد، يجب أن يخضع اختياره للضوابط الآتية:

١ – أن يكون الموضوع مهما:

يجب أن يكون موضوع البحث ذا أهمية تستحق الجهد الذى سـيبذل فى سبيله، وتتمثل هذه الأهمية فـى الفـائدة التـى تعـود علـى العلـم والمجتمع والباحث من هذا البحث، فينبغى أن يكون إضافة علمية جديدة للعلم، يسعد بها الباحث طوال حياته؛ لما يقدم من أفكار تخدم مادة التخصص، كما يقـدم خدمة للمجتمع؛ لما يشتمل عليه من أفكار تضع حداً أو حلاً لمشـكلة قائمـة،

كما يخدم الباحث نفسه فى مجال عمله أيا كان هذا العمل[1] [2]

٢ - أن يكون جديداً:

يجب أن يكون الموضوع جديداً أى لم يبحث قبل ذلك أو بحث ومضت عليه مدة[3]، أو لم يسجله باحث لإجراء بحث فيه.

وتحتفظ الجامعات ومراكز البحث العلمى بسجلات تسجل فيها الموضوعات التى بُحثت، وتلك التى تحت البحث.

وأكثر جامعات العالم وضعت هذه المعلومات على الحاسبات الآلية، التى يمكن الدخول عليها من أى مكان فى الدولة، والحصول على المعلومة المطلوبة فى لحظات.

ولا يجوز لباحث أن يبحث موضوعا تناوله.باحث آخر إلاإذا مضت مدة معينة هى خمس سنوات فى بعض الجامعات، وعشر فى بعضها الآخر.

وقد أصدر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

---

(١) "... وقال بعض الحكماء: خير العلم ما نفع، وخير القول ما ردع. وقال بعض الأدباء: ثمرة العلوم العمل بالمعلوم..." (كتاب أدب الدنيا والدين، للماوردى، ٦٩).

(٢) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٦.

(٣) وهى تختلف من مركز علمى لآخر، فبعض الجامعات تجيز بحث الموضوع نفسه بعد خمس سنوات من مناقشته، وبعضها يزيد عن ذلك وبعضها ينقص.
ومن هنا يفهم أنه يجوز بحث موضوع بُحث قبل ذلك، غاية الأمر أنه يجب على الباحث الجديد أن يبين الدواعى إلى إعادة بحث الموضوع.

بالرياض، دليلا للرسائل الجامعية التى نوقشت فى مختلف مراكز البحث العلمى، بالمملكة العربية السعودية. وقد ضم فى طبعته الثانية عناوين جميع الرسائل التى أُجيزت بالمملكة حتى نهاية عام ١٤١٣هـ، إضافة إلى بعض الرسائل التى نوقشت فى مطلع عام ١٤١٤هـ فى شتى فروع المعرفة وقد بلغت هذه الرسائل (٧٠٥٣) رسالة.

وهو عمل مفيد جدا، وينبغى أن يكون هذا الدليل متوافرا لدى جميع مراكز البحث العلمى فى العالم؛ لما له من أهمية بالغة للعلم والعلماء.

وتتعاون الجامعات ومراكز البحث العلمى فيما بينها بتبادل قوائم للموضوعات التى بُحثت، وتلك التى تحت البحث؛ حتى لا يتكرر بحث الموضوعات.

ولذلك يجب على الباحث عند اختيار موضوعه مراجعة هذه القوائم فى كليته، وما شابهها من الكليات، أو مراكز البحث العلمى فى مجال التخصص.

٣ - أن يكون الباحث راغبا فى الموضوع:

ينبغى أن تكون للباحث رغبة أكيدة وميل واضح لبحث الموضوع؛ ذلك أن الباحث سيعايش هذا الموضوع سنوات قد تطول، وسيقترن باسمه مدى حياته، فإذا توافر حب الباحث لموضوعه، ورغبته فى بحثه، فسيكون البحث أكثر متعة؛ لأن البحث "سيمتزج بدمه ويتصل بروحه"[(١)]، وسيكون الباحث أكثر حماسا وصبرا فى معالجة البحث، وتحمل مشاقه، ومواجهة

---

(١) كيف تكتب بحثا، أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب ص ٣١.

صعوباته؛ لأنها مشاق وصعوبات من محبوب وفى سبيله.

٤ – أن يكون الباحث قادراً على السير فيه:[١]

يجب أن تتوافر لدى الطالب القدرة على السير فى موضوع البحث الذى يريد أن يسجله، من حيث الثقافة والمال والوقت.

فالطالب الذى لا يجيد لغات أجنبية، لا يكون موفقا فى اختياره، إذا اختار موضوعا يحتاج إلى لغات أجنبية، ومن ثم يجب على مثل هذا الطالب أن يبتعد عن بحث الموضوعات التى يتوقف بحثها على لغات أجنبية، أو معظم مراجعها بهذه اللغات.[٢]

والطالب الذى يفتقد القدرة المالية يجب عليه أن يبتعد عن البحث فى الموضوعات التى تحتاج إلى سفريات كالموضوعات التى تضطره أن يسافر إلى

---

(١) يقول العلامة النووى – يرحمه الله رحمة واسعة – "وينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الأئمة، ومتفقه وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد، وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف ما لم يتأهل له فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه، وتكريره. وليحرص أيضا على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق والاستغلاق.." (المجموع، ١: ٢٩، ٣٠)؛ واقرأ كلام الأصبهانى فى ذلك، انظر هامش(١) ص(٣١).

(٢) راجع: البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢٤٧.

بلاد معينة للاطلاع على مراجع خاصة، لا تتوافر فى بلده، كالاطلاع على مخطوطات نادرة توجد فى بلاد بعيدة، أو الموضوعات التى تحتاج إلى مراجع حديثة لم تزود بها المكتبات بعد.

والطالب المقيد بوقت معين كطلاب البعثات العلمية والمعيدين ومن إليهم، يجب عليه أن يراعى فى اختيار موضوعه إمكانية الانتهاء من الموضوع خلال المدة المقيد بها.

والطالب أعرف الناس بقدراته، ومن هنا يجب أن يُعطى الفرصة كاملة لاختيار الموضوع الذى يتناسب مع قدراته وميوله، ومن أكبر الأخطاء فى هذا المجال أن يكلف الطالب بإجراء بحث فى موضوع معين، أو أن توزع الموضوعات على الطلاب بالترتيب.

٥ – أن تكون مادته العلمية متوافرة:

حتى يكون الاختيار موفقا يجب أن تكون مادة البحث العلمية متوافرة فى مراكز المعلومات المحلية؛ ذلك أن الباحث لن يكتب رسالته من فراغ أو من معلوماته الخاصة، بل لابد لكل بحث من مادة علمية ينطلق منها ويعتمد ويبنى عليها، فلابد إذن من توافر هذه المادة العلمية من مصادرها الأصلية، بل ولابد أن تكون هذه المادة متاحة بالقدر الكافى لإعداد الرسالة المطلوبة التخصص أو العالمية (ماجستير أو دكتوراه)[١].

---

(١) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٧.

٦ - أن يكون مقداره مناسبا[1]

يجب أن يكون مقدار موضوع البحث مناسبا، فلا هو بالواسع جدا، ولا بالضيق جدا؛ ذلك أن الموضوع الواسع سيصعب على الباحث حصره، والإلمام به من جميع جوانبه، مما يضطر الباحث إلى الاختصار فى بعض جوانبه، وإهمال بعضها الآخر، ومن ثم فلن يُخدم الموضوع خدمة جيدة.

والموضوع الضيق جدا سيصعب على الباحث معالجته، مما يضطره للتوسع فى نقاط البحث وإضافة معلومات قد تكون بعيدة الصلة عن موضوع الحديث، مما يبعد البحث عن الموضوعية، وينفى عنه صفة هامة من صفات البحث العلمي.

٧ - أن تكون فكرته واضحة:

ينبغى أن يكون الموضوع واضح الفكرة؛ حتى يستطيع الباحث أن يتبين طريق بحثه من البداية، ويعرف حدوده وأبعاده.

أما إذا كان البحث غامض الفكرة، فإن الباحث لن يعرف المعلومات التى تدخل فى بحثه، والتى لا تدخل؛ ولن يكون محيطا بأجزاء موضوعه ونقاطه، ولن يعرف ما الذى يمكن أن يصنفه من المعلومات مما يدخل تحت الموضوع، وما لا يدخل تحته، مما يجعل الباحث يقرأ كثيرا، ويسجل معلومات

---

(١) سبق القول وأكرر أنه لا اعتبار للحجم فى تقييم البحوث فلا قيمة لكتابة آلاف الصفحات التى لا تضم جديدا، والبحث الذى يحتوى على إضافة علمية جديدة يحوز أعلى درجات التقدير وإن كان حجمه صغيرا.

شتى ما له صلة بالموضوع، وما ليس له صلة.[1]

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٤١؛ مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف، ص ١١٨؛ الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، أ.د. محمد عبدالغني سعودي، أ.د. محسن أحمد الخضيري، ص ٢٧.

تغيير موضوع البحث

التسرع في اختيار موضوع البحث، والسرعة في إعداد خطته، وتسجيله قبل القيام بالدراسة التي ذكرتها، وعدم مراعاة الضوابط السابقة، قد يؤدي بالباحث إلى تغيير موضوع البحث، وذلك إذا ما فوجئ الباحث بعدم قدرته على السير في بحثه وإنجازه؛ لكراهته له أو لعدم قدرة الباحث الثقافية أو المالية أو لضيق وقته، أو لعدم وجود مادته العلمية، أو لسعة الموضوع، أو ضيقه، أو غموض فكرته.

ويختلف تغيير موضوع البحث عن تعديله، فالتغيير يعني العدول عن الموضوع الأول، وإلغاء تسجيله، واختيار موضوع آخر، وبداية حساب مدة جديدة لإنجاز البحث، وجواز تسجيل الموضوع الأول لطالب آخر فورا.

أما تعديل الموضوع فهو إدخال تغيير جزئي في عنوان البحث أو خطته.

وتعديل عنوان البحث لا يجوز إلا بموافقة الجهة التي سُجل البحث لديها على التعديل؛ ذلك أن تعديل عنوان البحث بإضافة كلمة واحدة أو كلمتين فإنه يغير المقصود من البحث تماما، وقد يتغير موقف الجهة التي سُجل الموضوع لديها حينئذ[1]، وفي حالة موافقتها لا تتم المناقشة إلا بعد مضي مدة

---

1) مثلاً لو سجل باحث موضوعا بعنوان: "صور الفدائية في الإسلام" يتحتم عليه أن يورد في بحثه جميع صور الفدائية في مختلف العصور وأي سقط في ذلك يحسب عليه، لكن لو عدل الباحث العنوان وجعله: "من صور الفدائية في الإسلام" يكفيه أن يورد صورا من ذلك ولا يعترض عليه، فإضافة "من" هنا اختصرت الموضوع إلى عشر =

جديدة للباحث ويتشابه التعديل فى هذه الحالة مع تغيير الموضوع من هذه الناحية.

بخلاف تعديل خطة البحث، فهو جائز بموافقة المشرف فقط، ولا يلزم له أى إجراء، وعادة ما يضيف الطالب عبارة فى نهاية خطة التسجيل يحتفظ بمقتضاها لنفسه بحق التعديل فى الخطة.

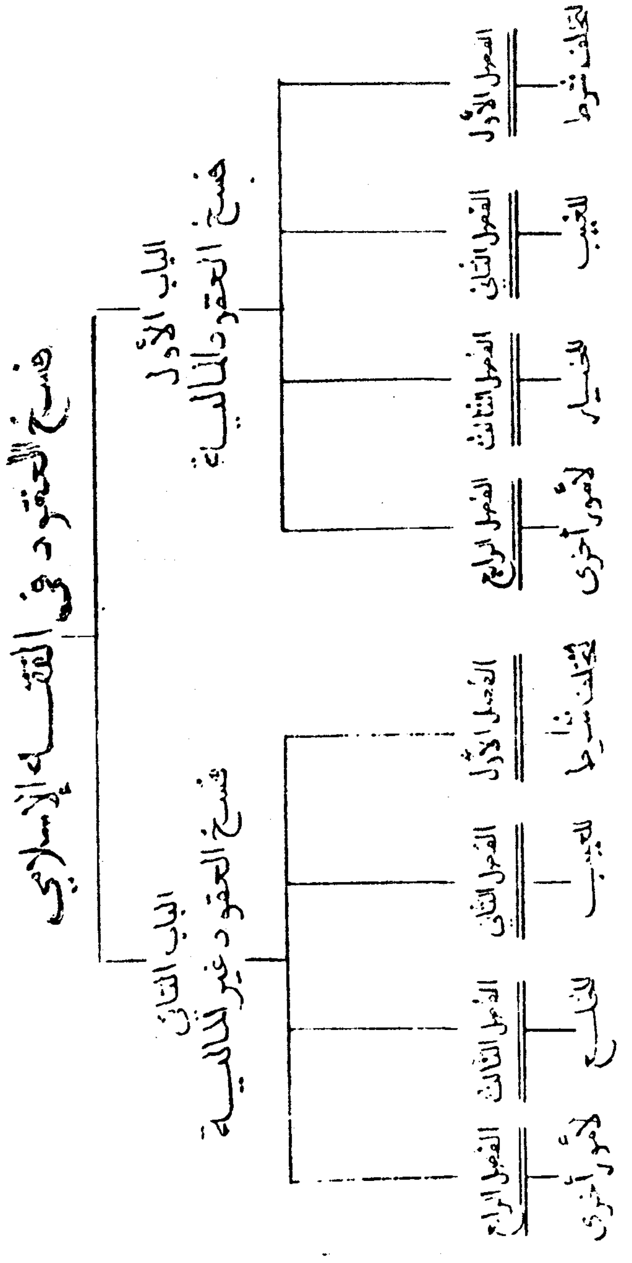
كما لو سجل باحث رسالة بعنوان" فسخ العقود فى الفقه الإسلامى" وقسم الرسالة بعد التمهيد إلى بابين؛ الأول فى فسخ العقود المالية، والثانى فى فسخ العقود غيرالمالية. وقسم الباب الأول أربعة فصول: الفصل الأول: فى فسخ العقود المالية لتخلف شرط، والثانى: فى فسخ العقود المالية لوجود عيب، والثالث: فى فسخ العقود المالية للخيار، والفصل الرابع: فى فسخ العقود المالية لأمور أخرى.

وقسم الباب الثانى إلى أربعة فصول: الأول: فى فسخ العقود غير المالية لتخلف شرط، والفصل الثانى: فى فسخ العقود غير المالية لوجود عيب، والفصل الثالث: فى فسخ العقود غير المالية للخلع، والفصل الرابع: فى فسخ العقود غير المالية لأمور أخرى.

وعندما شرع فى كتابة الرسالة لم يرق له هذا التقسيم، وعدل الخطة، وقسمها بعد التمهيد إلى أربعة أبواب: الأول: فى فسخ العقود لتخلف شرط، والباب الثانى: فى فسخ العقود لوجود عيب، والباب الثالث: فى فسخ

=مقداره. ومثال آخر لو كان العنوان: "فسخ العقود فى الفقه الإسلامى" لوجب على الباحث أن يتحدث عن فسخ العقود المالية وغير المالية وتعديل العنوان إلى "فسخ العقود المالية فى الفقه الإسلامى" يختصر الموضوع إلى نصفه فقط.

العقود للخيار، والرابع: فى فسخ العقود لأمور أخرى، ثم قسم كل باب منها إلى فصلين؛ الأول: فى العقود المالية، والثانى: فى العقود غير المالية، وفقا للمخطط التالى:



فسخ العقود في الفقه الإسلامي

- **الباب الأول: لتخلف شرط**
  - الفصل الأول: في العقود المالية
  - الفصل الثاني: في العقود غير المالية
- **الباب الثاني: للعيب**
  - الفصل الأول: في العقود المالية
  - الفصل الثاني: في العقود غير المالية
- **الباب الثالث: للخيار**
  - الفصل الأول: في العقود المالية
  - الفصل الثاني: في العقود غير المالية
- **الباب الرابع: لأمور أخرى**
  - الفصل الأول: في العقود المالية
  - الفصل الثاني: في العقود غير المالية

هذا التعديل فى الخطة لا يترتب عليه تغيير فى الموضوع ومن ثم يجـوز إجراؤه بموافقة المشرف دون الرجوع إلى الجهة التى سُجل الموضوع أمامها.

عنوان البحث

أول ما يطالع القارئ من البحث عنوانه؛ ولذلك يعد اختيار عنوان البحث من أهم النقاط فى إجراء البحث.

ولو تسرع الطالب فى اختيار عنوان بحثه، فإن ذلك سينعكس عنى الباحث، وعلى بحثه طوال فترة إعداده، وفى مناقشته، وبعد المناقشة.

ومن المعروف أن البحث يُقرأ من عنوانه، ومن ثم يجب أن يكون العنوان دالا على موضوع البحث دلالة كافية، موضحا حدوده وأبعاده، جامعا لأجزاء البحث، مانعا من دخول غيرها فيه.

ولذلك ينبغى على الطالب أن يعرض عنوان موضوعه على أساتذة متخصصين، ويسمع ملاحظاتهم عليه؛ حتى يخرج العنوان مشتملا على مواصفات العنوان الجيد، وحتى لا يجد الباحث نفسه بعد ذلك مضطرا إلى الكتابة فى نقاط لم يكن يقصدها، أو أن يترك موضوعات كان يقصدها؛ لأن الطالب سيكون مقيدا فى كتاباته بحدود عنوان الموضوع المسجل.

وعلى ذلك تجب مراعاة هذه الأمور قبل اتخاذ إجراءات تسجيل الموضوع؛ حتى لا يضطر الباحث إلى تغيير العنوان، ويبدأ مدة جديدة مما يضاعف عليه الوقت.

ويراعى أن "يحمل العنوان الطابع العلمى الهادئ الرصين بعيدا عن العبارات الدعائية المثيرة التى هى أنسب وألصق بالإعلانات التجارية منها إلى

الأعمال العلمية"[1]، أما الأعمال العلمية فيتحتم أن تتحلى عناوينها بالموضوعية المجردة من الإثارة والانفعالية.[2]

---

(١) كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٥٣.

(٢) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١٢٢.

خطة البحث

بعد أن يقع فكر الطالب على موضوع لبحثه، يجب عليه أن يتقدم للجهة التى سيسجل لديها الموضوع، لاتخاذ إجراءات تسجيله؛ حتى لا يبحث باحثان فى موضوع واحد.

وتختلف إجراءات التسجيل من جامعة لأخرى، ولكن تتفق جميعها على أن يقدم الباحث خطة لبحثه تعرض على مجلس علمى للتأكد من عدم تكرار الموضوع، وصلاحيته لإعداد رسالة على النحو المطلوب.(١)

وتجيز بعض الجامعات والمراكز العلمية للطالب أن يتقدم بأكثر من خطة، يتم اختيار واحدة منها، ومنها من يشترط ذلك.

---

(١) وعرض الخطة على مجلس علمى إجراء واجب بالرغم من أن الباحث غالبا ما يقدم شهادات من المراكز العلمية المشابهة بعدم تسجيل هذا الموضوع، أو يقدم شهادة من الحاسب الآلى تفيد ذلك، وبرغم ذلك لابد من عرض الأمر على مجلس علمى؛ ذلك أن شهادات عدم تسجيل الموضوع غالبا ما يصدرها موظفون إداريون، لا يحيطون علما بأبعاد العناوين، وكذلك الحاسب الآلى يبحث عن نص العنوان المطلوب تسجيله، ولا يبحث عن مضمونه، وكثيرا ما يختلف العنوان ويكون المضمون واحدا، ولا يمكن للموظف الإدارى، أو للحاسب الآلى إدراك ذلك، ومن ثم يصدر شهادة بعدم التسجيل، وهى شهادة صحيحة شكلا، مع أن الموضوع سبق تسجيله. من ذلك، مثلا عنوان "حجية الأحكام" ، "حجية الأمر المقضى به" لا فارق بينهما، لكن الموظف الإدارى والحاسب الآلى كلاهما لا يدرك ذلك ومثل، "جريمة السرقة فى الفقه الإسلامى"، "أحكام السرقة فى التشريع الجنائى الإسلامى"، ونحو هذا كثير، ومن ثم يتحتم عرض خطة البحث على مجلس علمى؛ ليقرر مدى جواز بحث الموضوع.

وإذا وافق المجلس العلمي المختص على خطة البحث فإن الموضوع يسجل باسم الطالب ويبدأ فى إجراء بحثه.

وخطة البحث تتشابه إلى حد كبير مع الرسم الهندسى لمبنى معين، حيث يعبر هذا الرسم الصغير عن المبنى الكبير، عدد أدواره ومحتويات كل دور، وعدد الأعمدة فى كل دور وأحجامها وهكذا ... وكذلك خطة البحث عبارة عن مخطط يبين عدد أبواب البحث وأجزاء كل باب وهى الفصول، ومحتويات هذه الفصول ... وهكذا فهى هيكل الموضوع، تبين أساسيات البحث وشكله العام.

وللخطة أهميتها بالنسبة للمجلس العلمى المقدمة له وللباحث نفسه.

أما عن أهميتها بالنسبة للمجلس العلمى، فعلى أساسها يصدر القرار بالموافقة على تسجيل الموضوع، أو رفض تسجيله؛ حيث يتبين منها المجلس أهمية البحث، أو عدم أهميته، ومقصد الطالب من بحثه، وخصائص هذا البحث، ومنها يظهر ما إذا كان الموضوع قد بحث قبل ذلك كليا أو جزئيا.

وأما عن أهميتها بالنسبة للباحث. فمما لا شك فيه أن البحث بدون خطة يضيع الوقت والجهد، حيث يجعل الطالب يضرب ضرب عشواء، مما يستنزف وقته وجهده، وقد يضطر إلى إعادة الكتابة وإعادة ترتيبها مرات متعددة، بخلاف السير على خطة، فإن التعديل إن حدث يتم على الخطة نفسها وهى لا تزال عناوين.

أضف إلى ذلك أن الخطة تبرز البحث فى ذهن الباحث فى شكل عناصر رئيسة، مما يساعده على دراسة الموضوع، ومعالجته معالجة علمية منطقية، وتعطيه القدرة على الإحاطة بموضوعه، ونقده، وإدراك ما قد يكون به من ثغرات، وما قد يعتريه من نقص، ومن ثم يستدرك ما فاته فيكمل

ناقصه، ويسد ما به من ثغرات، فيخرج الموضوع أحسن ما يكون.

والسبيل إلى وضع خطة جيدة، يتمثل في القراءة العميقة الهادئة في مصادر ومظان البحث، وفي مناقشة المشرف، وفي مراجعة بعض الرسائل المشابهة في مجال التخصص والتعرف على خططها.

وما دامت للخطة هذه الأهمية فلابد من الاهتمام بها، وصياغتها صياغة سليمة؛ حتى تكون واضحة الدلالة على المراد منها.

عناصر الخطة:

تختلف خطط البحوث تبعا لاختلاف طبيعة البحوث ذاتها، واختلاف مناهج الباحثين، ومع ذلك فهناك عناصر أساسية ينبغي توافرها في الخطة، أيا ما كان البحث، ومجاله، وهذه العناصر هي:

١ - عنوان البحث:

وقد قلت عنه أنه يجب أن يُقرأ الموضوع منه، بحيث يدل على أجزائه وأبعاده دلالة علمية دقيقة، تمكن القارئ المتعجل من إدراك مضمون البحث لأول وهلة.(١)

٢ - تقرير الموضوع:

حيث يعطي الطالب فكرة واضحة عن موضوع البحث، ويبين ما يقصد عمله، وذلك في عبارة موجزة يحدد فيها خصائص الموضوع الذي يريد بحثه.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٤٩.

٣ – أهمية الموضوع:

يُبرز الطالب تحت هذه الفقرة قيمة بحث هذا الموضوع، ويُظهر الفائدة العلمية والعملية لهذا البحث.

٤ – مخطط البحث:

حيث يُقسِّم الطالب بحثه إلى أقسام، ثم ابواب، ثم فصول، ثم مباحث، ثم مطالب، ثم فروع، وهكذا، والأفضل الاكتفاء بالخطوط الرئيسة؛ ذلك أن الفروع غالبا ما تتعدل فى أثناء البحث، فضلا عن أن كثرتها تؤدى إلى تشتيت فكر القارئ.

ولا يلزم أن يكون التقسيم كما ذكرت، بل يجوز أن يكون البحث أبوابا، وفصولا، أو فصولا فقط، غاية الأمر أن يكون التقسيم وفقا لنهج معين.

٥ – منهج البحث:

ويبين الطالب فى هذه الفقرة القواعد التى سيتبعها فى عرضه لقضايا الموضوع، والوسائل التى سيسلكها ليصل إلى النتائج.[١]

٦ – الدراسات السابقة فى الموضوع:

إذا كان موضوع البحث قد كُتب فيه قبل ذلك، فيجب على الطالب أن يَدرس ما كُتب دراسة دقيقة، وأن يقدم قائمة وصفية لما سبق كتابته فى

---

(١) كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٥١.

الموضوع، ويبين صلة كل ما كُتب قبل ذلك بالبحث الجديد.

ويفيد هذا البيان فى تجنب تكرار البحث فى موضوع واحد، كما يبين للمجلس العلمى الذى سيبحث خطة البحث الفوارق بين موضوع البحث الجديد، وما كُتب قبل ذلك، أو على الأقل يبين الدواعى لبحث موضوع ما مرة ثانية.

٧ – حدود البحث:

يذكر الطالب فى هذه الفقرة أبعاد بحثه، ما يدخل تحت الموضوع، وما لا يدخل، حتى يتضح – من البداية – للطالب وللمجلس العلمى النقاط التى يشملها البحث، وتلك التى لايشملها، ومن ثم يمكن استدراك النقص فى الموضوع، وحذف الزيادة منه من أول الأمر.

٨ – قائمة أولية بالمصادر:

يذكر فيها الطالب مجموعة من المصادر الأولية التى اشتملت على المادة العلمية للبحث، ويمكن الرجوع إليها؛ حتى يطمئن الطالب، ويطمئن المجلس العلمى إلى وجود مادة علمية لهذا البحث.

هذه هى العناصر التى ينبغى أن تشتمل عليها خطة البحث، وتشترط بعض الجامعات، ومراكز البحث العلمى، أن تتضمن الخطة جميع هذه العناصر، حتى يمكن تسجيل الموضوع لديها، واعتماده كموضوع مسجل فيها.

ويراعى أن خطة البحث التى يتقدم بها الطالب ليست نهائية، ولا يُلزم المجلس العلمى بقبولها على وضعها أو رفضها، وإنما يجوز للمجلس أن يُدخل عليها ما يراه من التعديلات، سواء بالتغيير، أم بالحذف، أم بالإضافة.

الفصل الثالث

مرحلة التحضير

أتحدث فى هذا الفصل عن مصادر البحث، وكيفية التعرف عليها، واعداد قائمة بها، وعن طرق تدوين المعلومات، واختيار المادة العلمية، واقتباس النصوص، وقواعده، وعن الهوامش، وطرق التهميش، وعن التوثيق وطرقه.

مصادر البحث

بعد أن يتقدم الطالب بخطة بحثه، ويحصل على موافقة المجلس العلمى، فإن الموضوع يُسجل باسم هذا الطالب، ويبدأ فى إجراء بحثه، وأول ما يبدأ به التعرف على مصادر بحثه.

الفرق بين المصدر والمرجع:

يفرق بعض الأساتذة بين المصدر والمرجع،[1] ويرون أن مصادر البحث هى مراجعه الأصلية "وهى أقدم ما يحوى مادة عن موضوع ما"[2]

ومن هذه المراجع الأصلية تستمد الرسائل قوتها وعظمتها، فبقدر ما

---

(١) راجع: كيف تكتب بحثا، أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب، ص ٨٣؛ مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف ص ١٢٦.

(٢) كيف تكتب بحثا أو رسالة،أ.د. أحمد شلبى، ص ٥٦؛ البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢١٢.

تكون مصادرها مراجع أصلية معتمدة، أو تكون مخطوطات نادرة، تكون قيمة الرسالة ووزنها العلمى، لاسيما إذا كانت المعلومات المستقاة منها لم تسبق من قبل.

ومن قبيل المصادر الأصلية "الوثائق والدراسات الأولى منقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات، أسهموا فى تطور العلم، أو تحرير مسائله، وتنقيح موضوعاته، أو عاشوا الأحداث، والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل العلوم، والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، وصاحب كل فكرة جديدة يعد مصدرا فى مجالها، كذلك يعد فى هذا القسم أيضا سجلات الدواوين الحكومية، وما ينشره الكتاب بأقلامهم فى الدوريات العلمية، والصحف، والمجلات، والآثار، والدساتير، والقوانين، والأفلام المصورة لمشاهد من الواقع، والتسجيلات الصوتية"[1].

أما مراجع البحث فهى المصادر الثانوية للبحث وهى تستقى مادتها العلمية من المصادر الأصلية المتعددة وتخرجها فى شكل جديد.

وإذا وجد الباحث مأربه فى مرجع حديث، وجب عليه أن يعود إلى ما أخذ عنه صاحب المرجع الحديث؛ ذلك أن رجوع الباحث إلى المراجع الأصلية، ضرورى جداً فهى الأصل والأساس.

ويرى بعض آخر من الأساتذة أنه لا فارق بين المصدر والمرجع، وأنهما تعنى واحد، وإن كان هناك فارق بين المصادر الرئيسة، والمصادر

---

(١) كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٧٠؛ البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢١٢-٢١٥.

الثانوية، أو المراجع الأصلية، والمراجع الثانوية.

ويقصد بالأصلية: ما كانت أساسا بُنيت عليه الرسالة، أما الثانوية، فهى ما استفاد منها الباحث فائدة ثانوية.

وأيا ما كان الأمر، فإن البحث الأصيل هو الذى يقوم على المراجع الأصلية، أما المراجع الثانوية، فلا يمكن عدها مصادر، وإنما يمكن الرجوع إليها استئناسا بمناهجها.

ومن الخطأ البين أن تقوم أبحاث الدراسات العليا على هذه المراجع، إلا ما كان منها مشتملا على معلومات فريدة، أو أن تكون مناقشة لفكرة معروضة، أو نقدا، أو استحسانا.

ولاأريد أن أقلل من شأن المصادر الثانوية، بل لها أهميتها بالنسبة للباحث ، "ذلك أن الإحاطة بها تمنعه من أن يقدم لقرائه - بأسلوب المكتشف - حقيقة من الحقائق التى عرفت من قبل، أو ينبرى مدافعا عن قضية ثبت بطلانها"[1].

ويراعى أن أصالة المرجع تقاس بكونه أقدم ما حوى المادة العلمية فى موضوع ما، إلى جانب كونه فى التخصص نفسه، .فاستقاء المعلومات اللغوية من كتب الفقه مثلا لا يصح، ويعتبر المرجع هنا مرجعا غير أصيل، مع أنه من أعظم كتب الفقه، وكذلك بيان درجة حديث نبوى، لا يؤخذ من كتاب فقه أو تفسير أونحو ذلك، وتعتبر هذه المؤلفات مراجع غير أصيلة فى هذه المعلومة؛ ولذلك يجب الرجوع فى بيان درجة الحديث إلى كتب التخريج،

---

(١) انظر: إعداد الرسائل الجامعية، ترجمة محمد عبدالرحمن الشامخ، ص ٧٨.

فهى التى تعتبر مصادر أصيلة فى ذلك.

وما دام المصدر الأصيل له هذه الأهمية، فيجب الاعتماد عليه كلما أمكن، وتركيز التوثيق به دائما، ويعمل الباحث على إظهاره، وإبرازه كمصدر لمعلومة معينة، توافرت لها مصادر متعددة، لأنه الأصل فى المعلومة.

ولا يرجع الباحث لمرجع متأخر مع وجود غيره متقدم، إلا إذا كان المرجع الأصيل المتقدم غير موجود، أو اشتمل المتأخرعلى معلومات غير واردة بالمرجع الأقدم، أو كانت للمتأخر ميزة تقتضى تقديمه، فهنا يذكر المرجع الأحدث.

وإذا رأى الباحث أن يورد مصادر متعددة لمعلومة ما، فيجب أن يرتب المراجع عند التوثيق بها بحسب أسبقية مؤلفيها، الأقدم، ثم القديم، ثم الحديث، ثم الأحدث.[1]

على أن هناك بعض الأمور ينبغى مراعاتها فيما يتعلق بالمراجع الأصيلة والثانوية:

١ - قد يكون المرجع حديثا، ولكنه أصيل، وذلك إذا اشتمل على معلومات، لم يشتمل عليه أى مرجع قبله، حتى ولو كان هذا المرجع صحيفة.

٢ - المراجع الثانوية قد تشتمل على معلومات أصلية؛ وذلك إذا اشتملت على أفكار لم يسبقها إليها أحد.

---

(١) انظر: البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢٤٦.

٣ - الحقائق العلمية المسلمة، يجوز إيرادها بدون توثيق من مرجع أصيل أو ثانوى.

٤ - المرجع قد يكون أصيلا فى علم ما، ولكنه غير أصيل فى معلومة ما - وكما سبق القول - فإن الباحث فى الفقه، مَراجعه الأصلية كتب الفقه الأصيلة. وإذا أراد أن يوضح لفظا ما، فمراجعه الأصلية فى ذلك كتب اللغة، وإذا استقى هذه المعلومة من كتب الفقه يكون مصدره غير أصيل، وإذا أراد أن يُخرّج حديثا فمصدره الأصيل كتب تخريج الأحاديث، وإذا اعتمد فى ذلك على كتب الفقه، فإن مصدره يكون غير أصيل، وإذا عرض مسألة فى مذهب معين فمصدره الأصيل كتب الفقه فى هذا المذهب، وإذا استقى الرأى من كتاب فقه لمذهب آخر، يكون مصدره غير أصيل. وهكذا ...

التعرف على المصادر[1]

قلت فيما سبق: إن من ضوابط الموضوع الجيد، توافر المادة العلمية، وإن من عناصر خطة البحث الدراسات السابقة فى الموضوع.

ولا شك أن الباحث إذا أحاط بما كُتب فى موضوعه، فإن هذا سيفيده فائدة مباشرة، حيث يقف الباحث على مدى توافر مراجع بحثه، كما يقف على الحد الذى وصل إليه سابقوه فى الموضوع، فيبدأ عند منتهاهم، فيفيد العلم بما يقدمه بحثه من جديد، ويستمر التقدم العلمى، وفوق ذلك يتمكن الباحث من اختيار أفضل المناهج لمعالجة الموضوع.

وإذا تمكن الباحث من تقسيم رسالته تقسيما جيدا، وتمكن من التعرف على مصادرها وفقا لهذا التقسيم، فإن عمله سيسير - بمشيئة الله - فى سهولة ويسر[2]

والتعرف على المصادر خبرة يكتسبها الباحث من إجرائه للبحوث، وكثرة اشتغاله بها، ومع ذلك فهناك وسائل يمكن عن طريقها التعرف على المصادر. ومن هذه الوسائل ما يلى:

١- دوائر المعارف والموسوعات العلمية:

رجوع الباحث إلى دوائر المعارف والموسوعات العلمية يمكنه من

---

(١) راجع: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٧٤؛ البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص٢٤٨.

(٢) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ٤٩.

الوقوف على عدد من مراجع بحثه؛ ذلك أنها محررة بأقلام مجموعة ضخمة من المتخصصين، ومدون عقب كل مقال فيها قائمة بالمصادر، ويستطيع الباحث أن يصل إلى عدد من مراجع بحثه من هذا الطريق، وعلى الباحث أن يدون هذه المصادر بقوائم مراجع بحثه.

٢ - البحوث والرسائل الجامعية:

الأصل والغالب أن تكون البحوث والرسائل ملتزمة بالمنهج العلمى الصحيح، ومن ثم يستطيع الباحث أن يطلع على بحوث، أو رسائل تبحث موضوعات ذات صلة بموضوعه، وفيها يقف على عدد ضخم من المصادر، وعليه أن يبادر بتسجيلها فور ورودها.

٣ - الدوريات العلمية المتخصصة:

تُصدر مراكز البحث العلمى والجامعات دوريات علمية، تنشر فيها البحوث العلمية التى تهمها فى مجال تخصصها، وهى بحوث علمية محكمة على مستوى رفيع، ومراجعة الباحث لهذه الدوريات فى مجال تخصصه، يضع يده على قدر كبير من المراجع.

٤ - مدونات المصادر:

وهى مؤلفات يهتم واضعوها بتدوين المصادر فى العلوم والفنون المختلفة وأسماء أصحابها.

ومن هذه المؤلفات ما اتخذ أسماء العلوم مدخلا للحديث عن المؤلفات والمؤلفين، حيث يورد العلم ثم يذكر المؤلفات فيه والمؤلفين، ومنها ما اتخذ من أسماء الكتب مدخلا. حيث رتب المؤلفات حسب ترتيب الحروف أبجديا أو أبتثيا، ومنها ما اتخذ من اسم المؤلف مدخلا، حيث يورد أسماء المؤلفين

مرتبة ثم يذكر مؤلفاته.

وأشهر هذه المدونات ما يلى:

أ - الفهرست لابن النديم، أبى الفرج محمد بن إسحاق الوراق الشهير بابن النديم المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وقيل ٣٨٨هـ.

ب - مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة المتوفى سنة ٩٨٦هـ.

ت - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة، مصطفى بن عبدالله المتوفى سنة ١٠٦٧هـ.

ث - تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان المتوفى ١٩٥٦م. ولا يقتصر الكتاب على الأدب العربى وفقه اللغة العربية، بل هو سجل للمؤلفات العربية كلها، ويشمل كل ما كتب باللغة العربية من المدونات الإسلامية، وهو يذكر ما طبع منها وما زال مخطوطا.

وقد تُرجم الكتاب إلى اللغة العربية باهتمام الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، فترجم الدكتور عبدالحليم رمضان الأجزاء الأول والثانى والثالث حسب التجزئة العربية، وترجم الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور السيد يعقوب بكر الأجزاء الرابع والخامس والسادس.

ج - تاريخ التراث العربى، لفؤاد سزكين (معاصر)، وهو عالم مسلم تركى الأصل يعمل فى جامعات ألمانيا، كتب كتابه هذا باللغة الألمانية، ويعرض فيه نتاج الفكر الإسلامى فى عشرة أجزاء، وقد ترجم الدكتور فهمى أبو الفضل الجزء الأول من الكتاب، وراجعه الدكتور محمود فهمى حجازى. وهو يضم علوم القرآن، والحديث، والتاريخ، والفقه، والعقائد،

والتصوف، منذ نشأة هذه العلوم حتى عام ٤٣٠هـ.

ح - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة. وهو معجم لمؤلفى الكتب العربية، حيث يترجم المؤلف للعَلم، ثم يذكر مؤلفاته، وقد يقتصر على بعضها.

٥ - الكتب الحديثة الجيدة:

مراجعة الكتب الحديثة الجيدة فى مجال التخصص تفيد الباحث قطعا؛ ذلك أن هذه الكتب يلتزم مؤلفوها بتوثيق المعلومات التى يذكرونها، ومن ثم يستطيع الباحث أن يقف على كثير من المصادر من هذا الطريق.

٦ - فهارس المكتبات:

رجوع الباحث إلى فهارس المكتبات فى مجال التخصص، يضع يده على كثير من المصادر؛ ذلك أن المكتبات غالبا ما تضع ضمن فهارسها، فهرسا للمؤلفات فى كل تخصص، ورجوع الباحث إلى هذه الفهارس، يدله على كثير من المصادرلبحثه، لاسيما المكتبات المتخصصة، كمكتبات كليات الشريعة فى مجال الفقه والأصول ومكتبات كليات التربية فى المجال التربوى ... وهكذا.

٧ - القائمون على أمر المكتبات:

الاستعانة بالقائمين على أمر المكتبات أمر هام لكل باحث؛ فهم يقومون على خزائن العلم، وينبغى للباحث مراجعتهم، ومحادثتهم، واطلاعهم على الموضوع وأجزائه، وهم بحكم عملهم سيرشدون الباحث إلى كتاب ثمين، أو مخطوط نادر، أو على الأقل يقربون له الطريق، ويضيئونه له، مما يوفر وقت الباحث وجهده.

٨ - ذوو الخبرة بالبحوث:

تردد الباحث على ذوى الخبرة بالبحوث من أساتذة وباحثين أمر لازم، ومفيد للباحث فائدة مباشرة له؛ ذلك أن عرض الموضوع عليهم بأجزائه، ومناقشتهم فيه، وطلب عونهم، يمد الباحث بمصادر كثيرة لبحثه، فهم بحكم خبرتهم سيرشدون الباحث إلى مراجع جديدة أو قديمة، قد تكون غائبة عنه.

٩ - المشرف:

مراجعة المشرف على البحث من أهم الوسائل للتعرف على مصادر البحث؛ ذلك أن المشرف، يعيش البحث مع الباحث، ويظل البحث شاغلا ذهنه ساكنا في حيز منه حتى ينتهي، ولذلك أرى أن مراجعته ستفيد الباحث بحصاد الجديد من فكر أستاذه فيما يتعلق ببحثه أو غيره.

من شأن هذه الوسائل أن تمد الباحث بقدر معقول من مراجع بحثه، وعليه أن يعد قائمة أو قوائم بهذه المراجع على النحو الذى سيرد[1]

---

(١) راجع: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١٢٦ - ١٣٢؛ كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٧٧.

القائمة الأولية للمصادر

بعد أن يقف الباحث على قدر معقول من مصادر بحثه، يجب أن يعد قائمة بهذه المصادر، وتعد هذه القائمة فهرسا للمراجع التى سيرجع إليها الباحث.

ويمكن للباحث أن يسجل هذه المراجع فى شكل قوائم، مرتبة أبتثيا أو أبجديا، وفقا لما يراه، وتشتمل كل قائمة على عدد من الكتب التى تبدأ بحرف واحد، ويدون أمام كل مرجع المعلومات الخاصة به، والتى سأوضحها حالا.

كما يمكن للباحث أن يسجل كل مرجع على بطاقة مستقلة، ويثبت بها المعلومات اللازمة للمرجع، ثم يضع هذه البطاقات فى قمطر بجمعها، مرتبة وفقالما يراه.

ويفضل كثير من الباحثين الطريقة الثانية؛ حيث تمكن الباحث من وضع بطاقات المراجع كلها مرتبة فى صندوق واحد، أو يضع كل مجموعة من المراجع التى سيستعملها الباحث فى فصل معين فى مظروف خاص يكتب عليه عنوان الفصل، مما يقصر المسافة على الباحث.

وأيا ما كانت طريقة تسجيل المراجع: قوائم أو بطاقات، يجب على الباحث أن يسجل لكل مرجع ما يلى:

١ - مكان وجود المرجع، ويقصد به المكان الذى يوجد به المرجع، مكتبة الباحث، أو مكتبة الكلية أو مكتبة الجامعة، أو مكتبة فلان، أو دار الكتب... الخ.

٢ - رقم الكتاب، ورمزه، والجزء المطلوب إن أمكن.

٣ - عنوان الكتاب.

٤ - اسم المؤلف.

٥ - بيانات النشر، وتشمل: اسم الناشر، والمطبعة، ومكانها، وتاريخ الطبع، ورقم الطبعة.

وتدوين هذه البيانات فى غاية الأهمية، حيث أثبت الواقع العملى أن الباحث سيحتاج إليها مرات متعددة، ولا يعقل أن يعود إلى مكان وجود المصدر، ويبحث عنه، ليحصل على هذه البيانات،وربما لا يجد المصدر الذى استعمله.

وتسمى هذه القائمة بالقائمة الأولية للمصادر؛ لأنها قد تزيد بإضافة ما يستجد من المصادر، وقد تنقص بحذف ما لم يستفد منه الباحث، أو ما لم يستعمله.

ولهذه القائمة فائدة عظيمة، وأُوصى الباحثين باقتنائها، والاهتمام بها، لأنها تعد عدة هامة لكل باحث، فهى تمده بالمرجع المطلوب فى وقت قصير، وتدله على مكانه، ورقمه، فلا يحتاج للبحث والتنقيب مرة ثانية، مما يوفر الوقت والجهد.

كما تمكنه من الوقوف على غير الموجود من المراجع فى المكتبات العامة، ويتحتم على الباحث شراؤه.

كما تمده بالمعلومات الكافية عن المرجع فى أى وقت يشاء.[1]

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٧٨، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب ص ٥١،٥٢.

بطاقة التعريف بالمصدر:[1]

من الأهمية بمكان لكل باحث ولبحثه، أن يعد بطاقة تعريف بكل مصدر يستخدمه؛ ذلك أن الباحث سيطلع حتما على مصادر كثيرة تعجز ذاكرته - مهما أوتى من قوة - عن استيعابها، مما يحتم عليه الاحتفاظ بمعلومات كل مصدر على بطاقة خاصة بهذا المصدر، وستكون هذه البطاقة هى مرجع الباحث للحصول على معلومات أو تفصيلات عن المرجع، سواء فى أثناء كتابة البحث أم عند كتابة قائمة المصادر النهائية، وفى كل بحث يُجريه بعد ذلك، ويستخدم فيه هذا المرجع، ومن ثم فلا يحتاج الباحث إلى الرجوع مرةثانيةإلى المرجع نفسه للحصول على بياناته كما سبق القول.

وإذا أتم باحث بحثه دون إعداد بطاقات التعريف بالمراجع، وأراد كتابة القائمة النهائية لمصادر البحث فلن يتذكر إلا القليل، وحتى إذا استقرأ مراجع البحث مرةثانية وأحصاها، ففضلا على ما يضيع من الوقت فى ذلك، سيضطر للرجوع إلى المكتبات من جديد، ليدون معلومات المراجع، وكثيرا ما يفتقد المرجع، وعلى فرض وجوده، فسيحتاج إلى وقت طويل لاستيفاء هذه البيانات.

ويجب على الباحث أن يفرد بطاقة لكل مصدر من مصادر بحثه، ثم يرتبها، وقد يضعها مرتبة فى ملف خاص (اكلسير) بعد تخريمها، أو يضعها فى صندوق، ولو من الورق المقوى (كرتون)، يفضل أن يكون بحجم البطاقات.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص٧٨؛ الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب ص٥١، ٥٢.

ويفضل أن يكون تدوين المعلومات عن المصادر على بطاقات من المقاس المتوسط أو الصغير؛ ذلك أن هناك ثلاثة مقاييس من البطاقات هي.

١ - المقياس الصغير ٧,٥ × ١٢ سم.

٢ - المقياس المتوسط ١٠,٥ × ١٥ سم.

٣ - المقياس الكبير ١٥ × ٢٠ سم.

وجميع هذه المقاييس متوفرة بالمكتبات، وهى من الورق المقوى، ولكن لا مانع يمنع من أن يعدها الباحث بنفسه، أو يستعين بغيره فى هذا الصدد.

ومن النافع للباحث - على المدى القصير والطويل - أن يسجل فكرة مختصرة جدا عن محتويات المصدر، فسيحتاج إلى العودة إليه مرات بعد ذلك، كما يدون خلف البطاقة المعلومات التى يرغب الإشارة إليها أثناء الكتابة.

وهذا التسجيل، وإن استغرق وقتا، قد يستكثره بعض الباحثين، إلا أن التجارب أثبتت أنه سيوفر للباحث كثيرا من الوقت، لاسيما فى إجراء بحوث أخرى بعد ذلك.

وعلى كل حال يجب على الباحث أن يكتب هذه المعلومات على البطاقات بالحبر الجاف، حتى لا تتعرض الكتابة للمحو لكثرة الاستعمال، أو للتشويه عند تعرضها للبلل بالعرق ونحوه أثناء استعمال البطاقة.

نموذج لبطاقة التعريف بالمصدر

٦٨٥٢٣ عام ٢٣٤٥ خاص مكتبة كلية الشريعة بداية المجتهد ونهاية المقتصد. جزآن فى مجلد لأبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبى. مصر: نشر المكتبة التجارية الكبرى. المطبعة: [بدون]. الطبعة: [بدون]. التاريخ: [بدون].

يُسجل على ظهر البطاقة:

أثبت فيه مسائل الأحكام، المتفق عليها، والمختلف فيها، بأدلتها، ونبه على نكت الخلاف فيها. وللكتاب أهمية خاصة فى المسائل الخلافية؛ لأنه يُحدد محل الخلاف فى كل مسألة، ويذكر سبب الخلاف، ويحصر الأقوال، ويورد أدلتها.

تدوين معلومات المصادر ببطاقة التعريف:[1]

تتنوع مصادر المعلومات فى عصرنا الحاضر، ولم يعد الكتاب مصدر المعلومات الوحيد، نعم، قد يكون أكثر المصادر استعمالا، لكن، يوجد بجانبه مصادر كثيرا ما يستعملها الباحث، ويحتاج إلى تدوين معلومات عنها.
والمصادر قد تكون ورقيةأو غير ورقية:

أولاً: المصادر الورقية:

المصادر الورقية قد تكون كتبا، أو رسائل جامعية، أو مخطوطات، أو وثائق حكومية. وتختلف المعلومات التى يجب تسجيلها فى كل منها على النحو الآتى:

١ – الكتب:

أ – يسجل رقم الكتاب ورمزه فى الزاوية اليمنى من البطاقة، ثم المكتبة التى يوجد بها الكتاب، مكتبة كلية الشريعة، أو مكتبة الجامعة، أو دار الكتب، أو مكتبتى.

وتفيد هذه المعلومات فى حالة العودة إلى المصدر مرة ثانية، فلا يبحث عن هذه البيانات، بل يستدل على المرجع بسرعة وسهولة.

ب –عنوان الكتاب، يدون عنوان الكتاب كاملا، حسب ما هو مذكور فى الصفحة الأولى من الكتاب[2]، وإذا كان العنوان

---

(١) راجع: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٨٣.

(٢) مع مراعاة ما اشتهر به الكتاب، أو على الأقل ما يقتضيه الذوق، والحس العلمى للباحث، مثلا، توجد طبعة محققة من كتاب "الروض المربع شرح زاد المستقنع" =

طويلا، يمكن الاكتفاء بما اشتهر به الكتاب، مادام اسم المؤلف مدونا إلى جانبه، مثل، نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار، من أحاديث سيد الأخيار، لمحمد بن على بن محمد الشوكانى، يمكن الاكتفاء بعبارة "نيل الأوطار" للشوكانى.

ت - أجزاء الكتاب، إذا كان المؤلّف مكونا من أجزاء يكتب عدد الأجزاء بعد عنوان الكتاب.

-للبهوتى، مكتوب عليها "الروض المربع بشرح زاد المستقنع" فلا يقبل من باحث أن يكتبها هكذا، حتى وإن كان ذلك مذكورا فى الصفحة الأولى من الطبعة المحققة للأسف؛ لأن هذا يتنافى مع مجرد الذوق.

وأيضاً، هناك حاشية على كتاب "ملتقى الأبحر" تسمى "الدر المنتقى فى شرح الملتقى" وهى للحصكفى، محمد علاء الدين بن على بن محمد الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨هـ يقول الحصكفى: "ويناسب أن يرسم بزاد أهل التقى فى شرح الملتقى، وبسكب الأنهر على ملتقى الأبحر...".

وقد كُتب اسم الحاشية خطأً على الجزء الأول من كتاب مجمع الأنهر حيث كتب الناشر "وحلى هامشه بالشرح المسمى بدر المتقى فى شرح الملتقى" فكتب كلمة "المتقى" بدلا عن "المنتقى"، ثم جاءت دار التراث ببيروت وصورت الكتاب على ما هو عليه، و لم تغير شيئا سوى سطر واحد، وهو هذا السطر وكتبته كالتالى: "وبهامشه بدر المتقى فى شرح الملتقى" وحذفت عبارة "وحلى هامشه" الواردة فى الطبعة الأصلية لدار الطباعة العامرة بمصر سنة ١٣١٣هـ. والصواب هو الاسم الذى جاء فى طبع المطبعة الهندية، وكما جاء فى الجزء الثانى من طبعة المطبعة العامرة بمصر سنة ١٣٢٨هـ. "وبهامشه الحاشية المسماة بدر المنتقى فى شرح الملتقى..."

فلا يقبل من باحث أن يكتب الاسم الخطأ تأسيسا على أنه المكتوب على الغلاف؛ لأن الذوق لا يقره، حيث لا معنى للمكتوب "بدر المتقى".

ث - اسم المؤلف كاملا، فيدون اسمه وشهرته، وكثير من الأساتذة يفضل كتابة اسم الشهرة، أو الأسرة أولاً، ثم يدون الاسم، ومنهم من يذكر الاسم أولا، ثم يورد الشهرة أو الأسرة.

وأيا ما كان فلابد من ذكر الاسم والشهرة، سواء كانت كنية أم لقبا، ويجوز اتباع أى من الطريقين، غاية الأمر أنه يلزم السير على نهج واحد، ويفضل الإشارة إلى ذلك فى المقدمة.

وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، يذكرون جميعا، ولو كانوا أكثر من ثلاثة، موصولا بينهم بحرف (و).

ج - اسم المحقق، أو المعلق، أو المترجم، يذكر كاملا إن وجد شىء من ذلك.

ح - بيانات النشر، تذكر بيانات النشر كاملة، فيدون بلد النشر، ثم يوضع بعدها نقطتان رأسيتان، ثم يذكر اسم دار النشر، ثم اسم المطبعة إن كان موجودا على الغلاف، أو فى نهاية الكتاب.

ثم يسجل تاريخ النشر، هجريا، أو ميلاديا، أو كلاهما، ويوضع فى نهايته نقطة.

ويراعى أنه إذا كان للطبع تاريخان أو أكثر فيدون الأحدث.

وقد تختلف تواريخ طبع الأجزاء، وعندئذ يذكر تاريخ الجزء الأول والجزء الأخير، ويفصل بينهما بشرطة.

وعند إغفال بيان من بيانات النشر، يسجل أمامه كلمة بدون بين قوسين مربعين، حتى يعلم عند الرجوع للبطاقة بعد مدة،

أنه لم ينس تسجيل التاريخ، فالطبع كان بدون تاريخ.

ويراعى أن الكتاب، قد يكون مصورا عن كتاب أصلى، فهنا يضيف الباحث بيانا، يسجل فيه أن هذه النسخة مصورة عن النسخة الأصلية، كما يسجل الجهة التى قامت بالتصوير، وتاريخه. مع ملاحظة أن الرجوع إلى الكتاب الأصلى الذى أخذت منه الصورة يكفى فى هذه الحالة.

٢ - الرسائل الجامعية:

الرسائل الجامعية قد تكون منسوخة على الآلة الناسخة، أو على الحاسب الآلى، أو قد تكون مطبوعة، وفى كل الحالات تدون المعلومات الآتية:

أ - عنوان الرسالة كاملاً، بين علامتى تنصيص؛ لأن الأصل أن العنوان يدل على مضمون الرسالة تماماً، وإغفال جزء من العنوان يؤدى إلى عدم الإحاطة بمضمون الرسالة كاملاً، مثلا، رسالة بعنوان "الإثراء بلا سبب دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون المصرى والقانون الفرنسى"، لا يكفى أن يسجل الباحث فى عنوان الرسالة "الإثراء بلا سبب"؛ لأنه إذا رجع إلى البطاقة بعد فترة، سيسأل نفسه: هل هى رسالة مقارنة، أم غير مقارنة، وحتى إذا أضاف عبارة دراسة مقارنة، يريد أن يعرف هل هى مقارنة بين مذاهب الفقه الإسلامى، أو بين الفقه الإسلامى والقانون، ولا يكفى أن يسجل "دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامى والقوانين" لأنه يحتاج إلى معرفة القوانين المقارنة بها.

وعلى ذلك يلزم ذكر العنوان كاملا، حتى لا يقف حائراً أمام أى

تساؤل عند الرجوع للبطاقة، أو يضطر للرجوع للرسالة نفسها.

ب – اسم المؤلف، يتم تدوينه وفقا للطريقة التى اختارها الباحث – كما سبق القول – اسم الشهرة، أو العائلة أولاً، ثم المؤلّف، أو اسم المؤلّف أولاً مختوماً باسم الشهرة أو العائلة.

ت – الدرجة العلمية، ويسجل الباحث رسالة تخصص أو عالمية "ماجستير أو دكتوراه".

ث – بيانات جهة المنح، وتشمل القسم، فالكلية، فالجامعة، فالبلد، ثم تاريخ المنح، يفصل بين هذه البيانات بفاصلة، وتنتهى بنقطة.

ويراعى أن الرسالة إذا تم طبعها ونشرها، فإن بياناتها تسجل كما تسجل بيانات الكتاب العادى، غاية الأمر أنه يزيد فى بياناته بيانا يشير إلى أنه رسالة للحصول على درجة كذا، وتكتب بيانات جهة المنح كما سبق.

٣ – المخطوطات:

يتم تدوين المعلومات الآتية:

أ – عنوان المخطوطة بين علامتى تنصيص.

ب – اسم المؤلف وفقا للطريقة التى اختارها الباحث كما سبق القول، ثم يتبع بتاريخ وفاة المؤلف بين قوسين.

ت – عدد أجزائها، إن كانت ذات أجزاء.

ث – موضوعها.

ج – اسم الناسخ متبوعا بتاريخ وفاته بين قوسين.

ح – تاريخ نسخ المخطوطة.

خ – مكان المخطوطة، فيذكر مكان وجودها، كمكتبة الأزهر، أو مكتبة الحرم، أو مكتبة فلان، ثم يسجل رقمها ورمزها، ثم اسم البلد الذى توجد فيه.

د – وصف المخطوطة إجمالا، فيذكر أنها نسخة أصلية أو مصورة، ويذكر مكان التصوير إن كان، والرقم، وعدد الصفحات أو الورقات، ومساحة الصفحة، وحالتها، سليمة، مخرمة، ممزقة...

٤ – الوثائق الحكومية:

يتم تدوين المعلومات الآتية:

أ – عنوان الوثيقة، كمرسوم، أو قرار، أو قانون، أو نظام ... فيسجل مثلا نظام أو قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م.

ب – اسم الجهة الحكومية التى صدرت عنها الوثيقة، كوزارة التعليم، أو وزارة الأوقاف.

ت – اسم الدولة الصادرة عنها الوثيقة، كمصر، أو المملكة العربية السعودية.

ث – بيانات النشر، وتشمل تاريخ النشر، والجهة التى قامت به.

ثانياً: المصادر غير الورقية:

المصادر غير الورقية هى وسائل حديثة تستخدم فى تسجيل المعلومات عليها، ويمكن استحضار هذه المعلومات من هذه المصادر، واستخدامها فى البحوث العلمية.. فقد تسجل معلومات كتاب نادر، أو مخطوط فريد بطريقة

التصوير على شريط (فيلم) وقد تكون المعلومات مذاعة فى أحاديث أو برامج من إذاعة، أو تليفزيون، أو تكـون مسجلة على شرائط (أفلام) سينما، أو فيديو، كما قـد تكـون مسجلة فـى مقـابلات شخصية، أو محاضرات على شرائط مسجلات، كما قد تكون مخزنة فى ذاكرة جهاز كمبيوتر.

وتختلف المعلومات التى يجب تسجيلها عن هذه الوسائل على النحو الآتى:

١ - الأشرطة المصورة:

إذا كان المصدر هو شريط مصور لكتـاب أصلـى، أو مخطـوط تـدون البيانات التالية:

أ - عنوان الكتاب، أو المخطوطة.

ب - اسم المؤلف على النحو الذى اتبعه الباحث.

ت - مكان وجود الكتاب الأصلى، أو المخطوطة، على النحو السابق ذكره.

ث - بيانات نشر الكتاب.

ج - مكان الشريط المصور ورقمه.

٢ - الأحاديث الإذاعية أو التليفزيونية:

تدون عنها البيانات التالية:

أ - عنوان الحديث.

ب - اسم المتحدث، على النحو السالف ذكره.

ت - بيانات الإرسال، محطة كذا، أو قناة كـذا، ثـم اسـم البلـد الـذى تتبعـه المحطة، ثم تاريخ بث الحديث، ويشمل اليوم، والشهر، والسنة عربيا

وأفرنجيا، وزمن الإرسال.

٣ – برامج الإذاعة والتليفزيون:

يتم تدوين المعلومات الآتية:

أ – عنوان البرنامج.

ب – اسم معد البرنامج، ثم اسم مقدمه.

ت – اسم الشخص صاحب الرأى إن كان، أو المقصود.

ث – عنوان الحلقة.

ج – بيانات الإرسال، كما سبق.

٤ – شرائط (أفلام) السينما أو الفيديو:

تدون عنها البيانات التالية:

أ – عنوان الشريط (الفيلم).

ب – اسم المؤلف، على النحو السالف.

ت – اسم المخرج.

ث – بيانات الإنتاج، وتشمل اسم المنتج أو الشركة المنتجة، ومكان الإنتاج، وبلده وتاريخه.

٥ – شرائط المسجلات:

قد تكون المعلومات مسجلة على شرائط المسجلات (كاسيت)، كما إذا كانت أحاديث دارت فى مقابلات شخصية، أو فى محاضرات، فتدون

البيانات التالية:

أ - موضوع الحديث، أو عنوان المحاضرة.

ب - اسم المتحدث، على النحو السابق.

ت - مكان وزمان الحديث أو المحاضرة، ويشمل مكان المقابلة، أو المحاضرة، وتاريخها، بالساعة، واليوم، والشهر، والسنة.

٦ - الحاسب الآلى (الكمبيوتر):

من الوسائل التى قد يعتمد عليها الباحث كمصدر لمعلوماته الحاسب الآلى (الكمبيوتر). وتستقى المعلومات منه بأكثر من طريقة منها:

الأولى: أن تكون المادة العلمية موجودة على أقراص، أو أسطوانات، وفى هذه الحالة يجب على الباحث أن يبين ما يلى:

١ - عنوان الموضوع

٢ - مؤلف المادة العلمية.

٣ - الاسم التجارى.

٤ - الدار، أو الشركة المنتجة للبرنامج.

٥ - الشركة الموزعة للبرنامج.

٦ - رقم الإصدار للمنتج، وتاريخه.

٧ - نوع القرص وحجمه، أو الأسطوانة المخزنة عليها المادة العلمية.

٨ - نوع برنامج التشغيل الذى يعمل عليه القرص، أو الأسطوانة.

٩ - نوع الجهاز الذى يعمل عليه البرنامج وحجمه.

Win ٣,١١, ٩٥-٩٧-٩٨....

Matherboard
Processor
Hard disk
Memory
Diskdrive

وقد تقوم الشركة المنتجة لبعض برامج التراث بتخزين كتب علمية على أسطوانات، وتذكر جميع البيانات المتعلقة بهذه الكتب، بل تحافظ على ترقيم الكتاب المطبوع، كما هو فى طبعته المعتمدة، ومن هنا فإن الباحث عليه أن يذكر تلك البيانات.

الثانية: أن تكون المادة العلمية موجودة على شبكات الإنترنت، ومن هنا فإن على الباحث أن يذكر الموقع (Side) الذى توجد عليه تلك المعلومات إضافة إلى كافة بياناته.

الثالثة: أن تكون المادة العلمية عبارة عن قاعدة بيانات لبعض المؤسسات العلمية، أو غيرها، كمراكز البحوث والجامعات، أو الوزارات، أو أجهزة الإحصاء، ومن هنا فإن على الباحث أن يذكر تلك المؤسسة، بالإضافة إلى بيانات الجهاز الذى يستخدم لاستدعاء تلك المعلومات، وبيان إن كانت تلك المعلومات تجارية، أو خدمية.

تدوين المعلومات

بعد أن يتعرف الباحث على قدر كبير من مصادر بحثه، ويقرأ هذه المصادر، يشرع فى تدوين المعلومات التى تتعلق ببحثه.

ويتم تدوين المعلومات العلمية الخاصة بالبحث بطريقة من طريقتين، هما: الملف والبطاقات.

أولاً: طريقة الملف (الدوسيه):

تعرف هذه الطريقة بطريقة الدوسيه المقسم. والملف عبارة عن غلاف من الورق المقوى (الكرتون)، له كعب يختلف عرضه من ملف لآخر،ويُثبَّت فى داخل الملف حلقتان، يمكن فتحهما وغلقهما بواسطة يد تتحكم فيهما.

وتوجد الآن أنواع مختلفة من الملفات، منها ما له حلقتان، ومنها ما له حلقات متعددة، تفتح كلها دفعة واحدة، وتغلق بواسطة يدتتحكم فيها.

وأيا ما كان، يثبِّت الباحث بالملف كمية من الورق المعد وفقا لنموذج الملف ثقبان أو ثقوب كثيرة.

ويمكن استخدام كراسات عادية، أو الكراسات الضخمة وهى تؤدى نفس الغرض، وتقسم التقسيم الذى سأذكره.

ومع هذا فللملف ميزة عن الكراسات، حيث يمكن إضافة أوراق جديدة، فى أى قسم من أقسام الملف، على حين لا يمكن ذلك بالنسبة للكراسات.

وعلى كل حال، يقسم الباحث الأوراق التى وضعها فى الملف، أو أوراق كراساته، وفقا لتقسيم رسالته، فيخصص كمية من الورق للمقدمة،

ثم كمية مناسبة للتمهيد، ثم كمية مناسبة للباب الأول، ثم للباب الثانى... وهكذا، وكمية احتياطية للمتفرقات، التى ستظهر للباحث. ثم يقسم أوراق الأبواب إلى فصول. ويضع عند كل قسم من هذه الأقسام ورقة مميَّزة، كأن تكون ملونة، أو سميكة، أو عادية لها لسان، ويفضل أن تكون للفواصل كلها ألسنة. ويكتب على اللسان من الجهتين الباب أو الفصل، الذى يواجه الكتابة، مما يُمكِّن الباحث من فتح الملف رأسا على الموضع المطلوب.

ويقرأ الباحث فى مصادر بحثه، وعندما يجد معلومة تتصل ببحثه يفتح ملفه على الفصل الذى تتعلق به هذه المعلومة، بل فى القسم الخاص بهذه المعلومة ويسجلها.

ويراعى أن يكتب على وجه واحد من الورقة، ولايكتب فى الصفحة الواحدة إلا المعلومات التى تتصل اتصالا وثيقا بالنقطة.

ويكتب بالحبر الجاف، واضعا عنوانا لكل معلومة يقتبسها، وعند الانتهاء من الاقتباس يكتب اسم المرجع، واسم المؤلف، ورقم الصفحة، والجزء.

وإذا امتلأت أوراق قسم ما، فإن الباحث يضيف أوراقا جديدة بجانب الأوراق القديمة.

وقد يكتظ الملف بالأوراق، مما يستدعى إضافة ملف آخر، وهنا يضم الباحث ملفا جديدا، ويعيد ترتيب الأوراق، وفقا للتقسيم فى الخطة، فيجعل فى الملف الأول مثلا، المقدمة والتمهيد والباب الأول، وفى الملف الثانى يجعل الباب الثانى، والثالث.

ويفضل بعض الأساتذة والباحثين طريقة الملف، ويرون أنها تحقق

الميزات الاتية:

١ - سيطرة الباحث على بحثه تتحقق أكثر مما لو استعمل البطاقات؛ حيث يضم الملف أو الملفات أوراق البحث.

٢ - الملف يحفظ الأوراق، أما البطاقات فقد يضيع بعضها.

٣ - سهولة مراجعة اقتباس سابق، للإضافة إليه، أو التحقق منه، أو مجرد مراجعته؛ ذلك أن الملف يحمل بما فيه، بخلاف البطاقات فإنها لا تحمل مع الباحث.

ثانياً: طريقة البطاقات[1]:

تعتمد هذه الطريقة على مجموعة من الورق المقوى المتساوية في المقاس، يستعملها الباحث في تسجيل المعلومات عليها.

ومن الممكن أن يصنعها الباحث بنفسه، أو يستعين على ذلك بغيره، وإن كانت البطاقات متوافرة بالمكتبات حسب المقاس والنموذج المطلوب، حيث يوجد منها ثلاثة مقاسات، كما ذكرت، وهي:

الصغير ٧,٥٠سم × ١٢ سم.

---

(١) يرى الأستاذ الدكتور شوقي ضيف: "أن أسلافنا كانوا يعرفون من قديم نظام البطاقات معرفة جيدة، وهل يستطيع الإنسان أن يتصور كتابا مثل الحيوان للجاحظ صُنف دون استخدام البطاقات في جمع مادته؟ وكثير من الكتب بعده وخاصة المطولة الواسعة يتضح فيها أثر استخدام البطاقات دون جدال.." (البحث الأدبي ص ٢٦٣-٢٦٤).

المتوسط ١٠,٥٠ سم × ١٥ سم.

الكبير ١٥سم × ٢٠ سم.

وتوجد بطاقات مطبوع عليها البيانات التى يحتاجها الباحث عند كل اقتباس، كاسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء، والصفحة، وهى أجود من البطاقات التى لا تطبع عليها هذه البيانات، فقد ينساها الباحث مع زحمة العمل.

وعلى كل حال، يفضل فى تسجيل المعلومات المقاس الكبير؛ حتى تستوعب البطاقة الفكرة كلها.

ويكتب عنوان الاقتباس فى وسط أعلى البطاقة، ويدون الاقتباس فى وسط البطاقة، وفى أسفلها يكتب توثيق المعلومة - إن لم تكن بياناتها مطبوعة أعلى البطاقة - ويسجل اسم المصدر، واسم المؤلف، ورقم الجزء، والصفحة، ولكن لا يكتب بيانات النشر (اسم الناشر، ومكانه، والمطبعة، ورقم الطبعة، وتاريخها) لأن هذه البيانات سُجلت مرة واحدة قبل ذلك فى بطاقة التعريف بالمصدر، مما يُمكّن من توفير الوقت والجهد.

ويكتب على وجه واحد من البطاقة، دون الوجه الآخر؛ حتى يتمكن الباحث من استعمال البطاقة فى سهولة ويسر. وإذا لم تكف بطاقة واحدة لتسجيل المعلومة، فإنه يستعمل بطاقة ثانية، وثالثة، ويكتب العنوان أعلى البطاقة، مع كتابة كلمة "تابع" فى البطاقة الثانية، ويضع لها رقما متسلسلا[١] وهكذا.

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى ص ٦٨.

ويُخصص بطاقة لكل اقتباس، وهو أكثر فائدة للباحث من تسجيل أكثر من اقتباس على البطاقة الواحدة.

وإذا عرضت معلومة تتصل بالبحث أثناء تسجيل اقتباس ما، يبادر الباحث بتسجيلها على بطاقة خاصة على النحو السابق، مادامت المعلومة تتصل بالبحث من قريب أو من بعيد؛ ذلك أن تسجيلها على هذا النحو لن يكلف الباحث إلا بطاقة، أما إذا لم يسجلها، وتركها حتى احتاج إليها، فإن ذلك سيكلفه كثيرا من الوقت والجهد للعثور على المعلومة مرة ثانية، وقد يجدها أولا يجدها.[1]

وإذا وجد المعلومة نفسها فى أكثر من مرجع، فإنها تكتب من كل مرجع فى بطاقة مستقلة، ويكتب المرجع أسفل البطاقة، ويضع للمعلومة العنوان الذى دون على البطاقات الأخرى لهذه المعلومة.

ويراعى إذا كانت المعلومة موزعة فى المصدر على صفحتين أن يكتب رقم الصفحة الجديدة بعد كتابة آخر كلمة فى الصفحة السابقة، ويضع علامة ظاهرة كأن تكون سهما لأعلى، إشارة إلى نهاية الصفحة السابقة، وبداية صفحة جديدة من المرجع.

ويجب أن يكون تسجيل المعلومة دقيقا وواضحا، حتى لا يضطر الباحث إلى الرجوع إلى المرجع مرة ثانية، نتيجة عدم فهم المعلومة، أو سقوط بعضها أثناء الكتابة، لاسيما إذا كانت المصادر ملكا لغير الباحث.

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ٦٨؛ البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢٦٣.

وإذا كانت المصادر ملكا للباحث، فيمكنه أن يدون مذكرات مختصرة على بطاقات بأسماء هذه الكتب، وأرقام الصفحات التى توجد بها المعلومات.

ومع هذا تبقى البطاقات أقل جهدا، وأكثر تركيزا عند الكتابة.

وتكون كتابة البطاقات بالحبر الجاف؛ حتى لا تتعرض الكتابة للمحو بطول الوقت - كما سبق القول - أو نكثرة الاستعمال، أو تتعرض لاختلاط الحروف، إذا تعرضت البطاقة للبلل بالعرق ونحوه أثناء الاستعمال وذلك إذا كتبت بالحبر السائل.

وتوضع البطاقات التى كُتبت فى قمطر صغير يتناسب ومقاس البطاقات، يُصنع من الخشب، أو من الورق المقوى، أو توضع فى ظروف من الورق، ويخصص ظرف لكل جزء من البحث، وتحزم كل مجموعة منها بمطاط.

وأيا ما كان الأمر، فترتيب البطاقات فى القمطر أو فى الظروف، يكون وفقا لتقسيم الموضوع، وكلما كُتبت بطاقة وُضعت ضمن القسم الخاص بها. ويمكن الفصل بين الأقسام - إذا وضعت البطاقات فى قمطر - باستعمال بطاقة متميزة، بين كل قسم وآخر، كأن تكون ملونة، أو ذات لسان، ويدون عليه أو على البطاقة نفسها عنوان القسم ... وهكذا، ويفرد قسم للمتفرقات، توضع فيه البطاقات الخاصة بالموضوعات التى تتصل بالموضوع اتصالا بعيدا، أو الموضوعات التى تعرض للباحث أثناء جمع المعلومات، ولا يكون لها قسم فى تقسيم البحث، فقد يضطر الباحث لإفراد فصل جديد لهذه المتفرقات.

ويستمر الباحث فى تدوين المعلومات على البطاقات، وكلما وجد معلومة تتصل بجزء من بحثه سجلها على بطاقة، ووضع البطاقة فى مكانها من

أقسام البحث.

ويجب أن يعتاد الباحث على اصطحاب مجموعة من البطاقات البيضاء معه، ومعها قائمة المصادر الأولية، والتقسيم الأوَّلى للبحث، أما البطاقات فلتسجيل أى معلومات تمت لبحثه بسبب، وأما قائمة المصادر الأولية فللرجوع إلى أى مصدر يحتاج إليه، وأما تقسيم البحث فلكى يسير على نهجه بدلا من أن يضرب ضرب عشواء[1].

ويلاحظ أنه كثيرا ما تعرض للباحث أفكار جديدة، أثناء سيره أو عند نومه، تتصل ببحثه، أو تحل له مشكلة. أو قد تنساب له عبارات معبرة عن معنى فى ذهنه. ومثل هذه الخواطر سريعة النسيان، ولذلك فالأفضل المبادرة إلى تسجيلها، كما يجب على الباحث أن يسجل ما يعرض له مصادفة من معلومات تتصل ببحثه، وإذا لم يتمكن من تسجيل المعلومة كلها فليسجل بياناتها حتى يمكنه العودة إليها.[2]

ويفضل بعض الباحثين طريقة البطاقات للأسباب الآتية:

١ - أكثر دقة وضبطاً من غيرها من الطرق.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٠٨.

(٢) يقول الأصبهانى: "قيل: قيدوا العلم بالكتابة". سقراط: "ما بنته الأقلام لم تطمع فى دروسه الأيام". وقيل: "العلم يند فاجعلوا الكتب له حماة، والأقلام عليها رعاة". "العلم عقود فاجعلوا الكتب لها نظاما"، وقيل: "اكتبوا ما تسمعونه من الحكم ولو فى بياض النواظر بأطراف الخناجر" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبى القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهانى، ١: ٤٩).

٢ - يَسهل تصنيف البطاقات وتوزيعها.

٣ - تُمكن الباحث من الاستفادة من المعلومة فى بحثه على أحسن وجه.

٤ - يمكن للباحث أن يستفيد من المعلومات المسجلة على البطاقات فى بحوث أخرى.

٥ - تُسهل التعديل فى البحث بالحذف، أو الإضافة، أو التقديم، أو التأخير.

تنظيم البطاقات:

بعد أن ينقل الباحث المعلومات التى يحتاجها من المصادر يجب عليه أن تكون بطاقاته منظمة، ومرتبة، وفقا لترتيب البحث على النحو السابق ذكره، ويجب عليه أن يطمئن على توافر ذلك، أو أن يقوم به قبل البدء فى كتابة بحثه، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

١ - توزع البطاقات وفقا للموضوعات التى يشتمل عليها البحث، وترتب وفقا لترتيب هذه الموضوعات فى تقسيم البحث.

٢ - توضع كل مجموعةفى قمطر، أو صندوق، أو فى ملف، أو فى مظروف، وفقا لامكانيات الباحث، ويكتب عليه عنوان كل مجموعة، وإذا كان القمطر أو الصندوق يشتمل على بطاقات لموضوعات متعددة، فيمكن تجميع بطاقات كل موضوع بمطاط مثلا، أو توضع فى ظرف مستقل، ويكتب عليه عنوان الموضوع، وقد يلزم عمل فهرس لمحتويات كل منها تحت العنوان العام.

٣ - يوضع رقم متسلسل لكل مجموعة، سواء كانت مجموعة بمطاط، أم فى مظروف، ويبين الرقم المتسلسل تسلسل المجموعات وفقا لتقسيم البحث.

٤ - تخصص بطاقات لعمل فهرس لما تحويه الملفات، أو القماطر، أو الصناديق، أو المظاريف بعد ترقيمها متسلسلا، مما يسهل الحصول على المعلومات المدونة على البطاقات الموجودة بكل منها.

ولاشك أن عمل الفهارس مفيد جداً للباحثين ويمكنهم من الاستفادة بالمعلومات المسجلة على البطاقات عند اللزوم بسهولة ويسر.

ويراعى عدم اختلاط بطاقات المعلومات بغيرها، من الأوراق، أو البطاقات الخاصة ببحث آخر، أو أوراق لها أهميتها، أو بطاقات عليها معلومات أعجبت الباحث فجمعها ودونها. كل هذه البطاقات أو الأوراق، لها مكان آخر، غير مكان بطاقات معلومات البحث.[1]

(١) انظر: البحث الأدبي، أ.د. شوقي ضيف، ص ٢٦٣؛ كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١١٦؛ كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبي، ص ٧٩؛ مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف ص ١٣٥.

اختيار المادة العلمية

بعد الانتهاء من قراءة المراجع، وتدوين المعلومات، وترتيب البطاقات على النحو السابق، يكون الباحث قد انتهى من مرحلة، ولكنها مرحلة يمكن أن يقوم بها أى شخص، حتى ولو لم يكن باحثا، ولكن تبدأ بعد ذلك مرحلة يظهرفيها تفاوت الباحثين بدرجة كبيرة، وتظهر فيها شخصية الباحث، وتبدأ هذه المرحلة بعملية اختيار المادة العلمية من المادة المجموعة.[1]

وعند الوصول إلى هذه المرحلة سيكون الموضوع قد اتضح فى ذهن الباحث بعناصره الرئيسة، وأجزائه الدقيقة. وهنا تبدأ عملية اختيار المادة العلمية.

وفى هذه العملية يعيد الباحث النظر فيما جمع، ويختار الأفضل والأحسن، ويترك ما لا ضرورة لذكره، آخذا فى الاعتبار أهمية المعلومة التى بين يديه، وعدم ذيوعها، ودقة المرجع الذى أخذت منه، ومدى صلتها بالموضوع الذى سيكتب فيه، وعدم تكرار المعلومة، وتجنب حشو، وحشر معلومات غير ضرورية للوصول إلى الهدف.[2]

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ٨٥.

(٢) يقول الراغب الأصبهانى: "الترغيب فى اختيار النكت: قيل: العلم أكثر من أن يُحوى فخذوا من كل شيء أحسنه. وقيل: حلِّ طبعك بالعيون والفقر، فالشجرة لا يشينها قلة الحمل إذا كانت ثمرتها نافعة. وقال ابن عباس – رضى الله عنهما –: "العلم كثير فارعوا أحسنه، أما سمعتم قول الله تعالى: ﴿فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ قال الشاعر:

وكثيرا ما يقع الباحثون فى ذلك، ويوردون معلومات أو عبارات يمكن حذفها دون أن تؤثر على هدف الرسالة أو الوصول إليه.

ومرجع هذا رغبة الباحث فى إبراز كل ما جمعه، والاستفادة منه فى رسالته، مما يعيب الرسالة، ويؤثر فى جمالها، ويقلل من قيمتها.

ولتلافى هذا الخطأ يجب أن يغلب الباحثُ هواه، ويرجح مصلحة البحث، ويحذف كل ما ليس ضروريا للبحث، ولا يبقى إلا ما لا يمكن الاستغناء عنه من الآن؛ حتى لا يزاحمه عند الكتابة، ويشوش عليه، وقد يخطئ ويكتبه.

وليكن معلوما لدى الباحثين من الآن، أن كثيرا مما جمعه الباحث لن يستعمله فى بحثه الحاضر، ولكن هذا لا يدعو إلى الأسى؛ لأن الباحث سيستفيد منه حتما، على المدى القريب، والبعيد؛ أما القريب، فإنه يزود الباحث بمعلومات مكثفة فى مادة البحث، نتيجة ما قرأ وما كتب من مادة علمية. وأما على المدى البعيد فإن هذه المعلومات التى لم يستعملها فى بحثه الحالى سوف يستعملها فى بحوث أخرى، أو على الأقل تشجعه على إجراء بحوث أخرى يستفيد فيها بما كتب.[1]

ومما لا شك فيه أنه من الصعب على الباحث، أن يترك هذا الكم من

=قالوا: خذ لعين من كل فقلت لهم: ∴ فى العين فضل ولكن ناظر العين" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبى القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهانى، ١: ٥١).

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى ص ٨٦،٨٧؛ كتابة البحث العلمى، أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ص ١١٨، ١١٩.

المعلومات، ولا يظهره فى رسالته، وما جمعه من البداية ودونه إلا لأن له صلة ما بالموضوع، غاية الأمر أن ذكره يؤدى إلى التكرار أو الإطالة، ففى هذه الحالة يمكنه الإشارة إلى ذلك بالهامش.

اقتباس النصوص

المقصود باقتباس النصوص هنا استفادة الباحث من عبارات غيره نصا، وذلك بأن يأخذ بعض العبارات التى ذكرها غيره ويدمجها فى عباراته.

ذلك أن الباحث نتيجة كثرة اطلاعاته فى شتى جوانب الموضوع، يقع نظره على عبارة رشيقة معبرة عن معنى معين فيعجب بها، ويصوغها ضمن عباراته، أو أن يقتطف الباحث فقرة تتكون من عدة جمل لمؤلف آخر، ويدمجها فى عباراته.

وتختلف نظرة العلماء إلى الاقتباس فمنهم من يرى أن الاقتباس دليل على ضعف المقتبس فى التأليف، وقلة قراءاته، وضحالة معلوماته، لاسيما عندما تتعدد الاقتباسات، وتكون لفقار بأكملها، أو لصفحة، أو أكثر، مما يخفى شخصية الباحث وراء الاقتباسات.

ومن العلماء من يرى أن الاقتباس دليل القراءة الواسعة، والإحاطة بأفكارالآخرين، مما مكن الباحث من تطويع عبارات غيره، وإدماجها فى عباراته، وعن طريق الاقتباس يحوز انباحث ثقة القارئ، ويطمئن لأفكاره وآرائه.[1]

وأرى أن من يذم الاقتباس إنما يقصد نقل الأفكار، أو نقل الألفاظ، لفقرة، أو فقار، أو لصفحة، أو أكثر، وينسبها لنفسه، غير مراع أصول النقل

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د.عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٢١ - ١٢٣؛ الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د.محمد منير حجاب، ص ٩٢.

وقواعده، فذلك سرقة علمية بلا شك، وليس اقتباسا.

أما اقتباس عبارة، أو فقرة، أو سطر، أو سطور، أو صفحة، أو أكثر، للاستدلال بها، أو لنقدها أو لتفنيدها، أو للاستفادة منها، مع مراعاة أصول النقل، وقواعده في ذلك - والتي سأذكرها بعد - فهو اقتباس علمي غيرمذموم. بل إن ذلك يظهر شخصية الباحث، وقدرته، ومهارته في أخذ عبارات غيره، وسبكها، وحبكها، ودمجها في عبارات معبرة عن معنى معين، فتلك قدرة ومهارة يحق للباحث أن يفاخر بها، مع ضرورة مراعاة القواعد الآتية في الاقتباس:

١- ملاحظة الدقة الكاملة في النقل، ووضع ما ينقل بين علامتي تنصيص، وتوثيق المنقول بنسبته إلى صاحبه، حتى ولو كان كلمات، وإلا فإن عدم مراعاة ذلك يجلب الشبهة لفاعله.

٢ - وإذا كان الاقتباس طويلا، ولم يتجاوز ستة أسطر، فيكتب الكتابة العادية في الرسالة، ويوضع بين علامتي تنصيص، أما إذا كان أكثر من ذلك إلى صفحة، فلا يوضع بين علامتي تنصيص،وإنما يكتب كتابة متميزة عن صلب الرسالة، وذلك بترك مسافة أوسع من المعتاد بين النص المقتبس والسطر الأخير قبله، والسطر الأول بعده، وأن **تكون كتابة المقتبَس متميزة بأن تكون أصغر من الكتابة في صلب** الرسالة، والمسافة بين الأسطر أضيق والأسطر أقصر[١].

(١) أصبحت كتابة النصوص المقتبسة بوضع متميز على النحو المذكور سهلة باستعمال أجهزة الكمبيوتر ذات الإمكانيات الهائلة.

وإذاكان الاقتباس أكثرمن صفحة، فلا يجوز الاقتباس الحرفى، وإنما يصوغ الباحث المعلومة بأسلوبه ويشير فى الهامش إلى ذلك.[1]

٣ - يجوز الاقتباس من المحاضرات والمحادثات الشفوية، ويجب استئذان صاحب الرأى؛ نظرا لأن هذا الرأى لم يصبح عاما لعدم نشره كتابة.

٤ - إذا كان النص المقتبس رأيا لمؤلف اقتبس للمناقشة والنقد، فيجب التأكد أولامن أن صاحبه لم يرجع عنه فى الأبحاث التالية، أو الطبعات التالية من المصدر.

٥ - للباحث أن يحذف من الفقرة التى اقتبسها ما لا يهمه، مع مراعاة عدم الإخلال بالمعنى، ووضع نقاط أفقية متتابعة إشارة إلى المحذوف.

٦ - عند اقتباس نص تراعى الدقة الكاملة فى وضع العلامات الإملائية، من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تعجب، فتوضع كما هى بالنص الأصلى.

٧ - عند اقتطاع نص معين من مصدر واستعماله ينبغى المحافظة على فكرته، بحيث لا يؤدى اقتطاعها إلى تغيير الفكرة، أو تشويهها.

٨ - إذا كان فى النص المقتبس خطأ لغوى أو إملائى أو موضوعى، فيورد العبارة كما هى، ثم يذكر بعدها كلمة هكذا بين قوسين معكوفين، وكذلك إذا أراد أن يوضح كلمة، أو يبين مرجع ضمير، فإنه يورد ذلك بين قوسين معكوفين، أو يشير إلى ذلك فى الهامش.

---

(١) عدم مراعاة ذلك يوقع فاعله تحت طائلة القانون؛ لكونه سارقا لمصنف غيره، وفضلا عن ذلك يكون مسئولاعن تعويض صاحبه عما أصابه من ضرر مادى وأدبى.

٩ - يراعى أن يكون الاقتباس منسجما مع ماقبله، وما بعده والا يكون نشازا.

١٠- يجب ألا تكون الرسالة جملة من الاقتباسات المتكررة بحيث تختفى معها شخصية الباحث.[1]

(١) انظر: البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢٦٤، ٢٦٥؛ كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ٩٩-١٠٢؛ البحث الفقهى، د. إسماعيل سالم عبدالعال، ص ٤٢؛ كيف تكتب بحثا، أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب، ص ٦٢، ٦٣؛ مناهج البحث العلمى، أ.د. عبدالله محمد الشريف، ص ١٣٩-١٤١.

الهوامش[1]

المقصود بالهوامش هنا، ما سوى النص من الشروح، والتوثيقات، والتعليقات، والإحالات، والتخريجات، والتراجم، ونحو ذلك، سواء وضع فى صلب النص، أم فى ذيل الصفحة، أم فى نهاية المبحث، أم فى نهاية البحث.

وتعتبر الهوامش بمثابة الأساس الذى يقوم عليه البحث[2]، وهى محل اعتبار كبير فى تقييمه[3]، حيث لا يعتبر بحثا إذا لم يشتمل على هوامش؛ ذلك أنه يتحتم على الباحث أن يوثق المعلومات التى أوردها، ويضطر أحيانا

---

(١) الهوامش جمع هامش، والهامش هو فى اللغة حاشية الكتاب (المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بمصر، ص ٦٥٢) وهو البياض الذى يكون على يمين الصفحة ويسارها.
أما الحاشية "من كل شيء طرفه وجانبه"، (المرجع السابق ص ١٥٤)، ويقصد بها البياض الذى يكون فى جوانب النص، وأعلاه، وأسفله، وقد يقصد بالحاشية ما كتب فى هذا البياض، من تعليقات على الكتاب، من زيادات وإيضاحات.
والذيل فى اللغة طرف الثوب الذى يلى الأرض، ويطلق على آخر كل شيء (المصباح المنير، للفيومى، ص ٢٥٣؛ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بمصر ص ٢٤٨)، والمراد به هنا آخر الصفحة.
(وانظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب، ص ٦٥).

(٢) البحث الأدبى، أ.د. شوقى ضيف، ص ٢٦٦.

(٣) الوارد فى اللغة التقويم لكل من تقويم المعوج، وإظهار قيمة الشيء، إذ أصل القيمة: قومة والمادة الأساسية (ق.و.م) وحين شاع استعمال التقييم فى المعنى الثانى أجازه مجمع اللغة العربية (انظر: المعجم الوجيز، لمجمع اللغة العربية، ص ٥٢١، ٥٢٣).

إلى شرح بعضها، أو أن يستطرد فى الأفكار، أو الإشارة إلى معلومات سابقة، وإيراد مثل هذه التفصيلات، والتقسيمات، والإشارات، وما إليها فى ثنايا الموضوع، يُشتت ذهن القارئ، ويباعد بينه وبين الفكرة الأساسية، ويمزق وحدة الموضوع وتسلسله، وعدم إيراد هذه المعلومات - من جانب آخر - يخل بواجب توثيق المعلومات، ويبترها، ويعطى صورة غير كاملة عن الموضوع.

ومن ثم فلا مناص من إيراد كل ذلك، ولكن ليس فى متن البحث، وإنما فى هامشه.

ولذلك فإن للهوامش أهمية كبيرة، تتمثل فى إيراد ما يشهد بأصالة البحث ومتانته، وأمانة صاحبه، وعزوه كل فكرة لصاحبها، وكذلك ذكر ما يوضح نقاطا فى البحث، أو يكمل فكرة أو تقسيما.

وعموما كل ما من شأنه إذا ذكر فى المتن أخل بالتسلسل الفكرى للموضوع، فإنه يذكر فى الهامش.

وظائف الهوامش:

للهوامش وظائف متعددة أهمها ما يلى:

١ - توثيق المعلومات الواردة بالمتن، بذكر المراجع التى أخذ منها المادة العلمية، ونسبتها إلى مصادرها وأصحابها، سواء كان المرجع مكتوبا، أم مخطوطا، أم مشافهة، مما يدل على قوة أساس البحث ومتانته، ودقة وأمانة صاحبه، حيث عزا كل معلومة لمصدرها الأساسى، مما يعد اعترافا منه بفضل صاحب المعلومةعليه، وتقديرا لمجهوده العلمى.

وأيضا ليدل على أنه قرأ واستوعب المراجع التى تتصل ببحثه.[1].

٢ - إيضاح بعض النقاط التى ترد فى متن الرسالة، ولو ذكرت فيه لأخلت بتسلسل الموضوع، وذلك كالترجمة لعلم ورد ذكره بالمتن، بمناسبة قول له، أو نظرية، أو ما إلى ذلك، فيترجم لهذا العَلم لبيان مكانته العلمية، وليبين للقارئ ما إذا كان هذا القائل يؤخذ بقوله أم لا.

وكتخريج حديث لبيان درجته، فيتضح الأمر فى ذهن القارئ، ويعرف سبب ترجيح قول على قول. فلو وردت الترجمة بجوار رأى القائل، أو خُرِّج الحديث بجوار نصه، لأدى ذلك إلى قطع التسلسل الفكرى للموضوع، وفى نفس الوقت، لا يمكن الاستغناء عن الترجمة، أو تخريج الحديث، ومن ثم يتحتم أن تكتب التراجم والتخريجات بهامش الرسالة.

٣ - إحالة القارئ على صفحة فى الرسالة سابقة أو لاحقة، تناول فيها الباحث الموضوع على نمط أوسع وأشمل، فيذكر القارئ بها، أو ينبهه إليها بكتابة عبارة اقرأ ص كذا، أو سبق تناول الموضوع بتوسع ص كذا، أو سبق ترجمته، أو سبق تخريجه ص كذا.

ويراعى عند كتابة الرسالة تعديل رقم الصفحة المحال إليها بما يتناسب مع مكانها بعد الطباعة، لأنها ستختلف حتما.

٤ - إحالة القارئ إلى مصادر أخرى تحدثت فى هذه النقطة على وجه أوسع وأعمق.

---

(١) راجع: كيف تكتب بحث أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ١١٠.

٥ - ذكر بعض المعلومات التى تتصل بالبحث، ولكن ذكرها فى المتن يؤدى إلى التكرار، أو الإطالة، وحذفها لا يؤثر على أصل الفكرة، وذلك كالأحاديث التى تدل على أمر واحد، وتروى بصيغ متعددة، فذكرها جميعا يؤدى إلى التكرار بلا فائدة، ذلك أن العبرة بقوة الدليل لا بكثرته. ولكن مع هذا كثرة الروايات مثلا تدل على شهرة الحديث، ويقوى بعضها بعضا. ومن ثم تذكر الروايات الأخرى فى هامش البحث.

ويراعى أن كثرة الهوامش تُجهد القارئ وتقطع تسلسل أفكاره، وانسياق الموضوع فى ذهنه، ومن ناحيةثانية فهى ضرورية للرسالة، ومن ثم ينبغى الاقتصاد فيها قدر الإمكان، فلا يثبت غير الضرورى، بأن يذكر المصادر الأصلية دون الثانوية، وأن يذكر السمين من المعلومات دون المهزول.

ويمكن الاقتصاد فى الهوامش دون إخلال بوظيفتها باتباع الآتى:

(أ) إذا كانت هناك عدة اقتباسات متتابعة من مرجع واحد، ولافاصل بينها، يكتفى بتوثيق واحد فى نهاية الاقتباس الأخير، بذكر المرجع وأرقام الصفحات التى جرى منها الاقتباس على الترتيب، وذلك أفضل من ذكر العبارة المعتادة فى هذه الحالة "المرجع السابق" وتكرر بعدد الاقتباسات.

(ب) عند توثيق بعض الأقوال التى يتعدد قائلوها، وتختلف مصادرها، يوضع رقم واحد بعد الاسم الأخير، وتذكر المراجع بالهامش مرتبة وفقا لترتيب الأسماء مثلا. كما يقال: وبهذا قال: الأحناف، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، فبدلا من وضع رقم بعد كل اسم، يكتفى برقم واحد بعد الاسم الأخير، وتوثق المعلومة بذكر المراجع مرتبة وفقا

للأسماء، فيقال هنا بدائع الصنائع للكاسانى جـ٢ صـ٥٠، الشرح الكبير للدردير بهامش حاشية الدسوقى جـ٢ صـ٢١، مغنى المحتاج للشربينى جـ٣ صـ٤٢، كشاف القناع للبهوتى جـ٣ صـ٧١، وكما تلاحظ اكتفى بتوثيق واحد بدلا عن أربعة، وهو أفضل من أن يظل القارئ صاعدا نازلا بين المتن والهامش.

(ت) "بالنسبة للجداول، والبيانات، والقوائم، والصور، والخرائط، مما ليست له أهمية مباشرة، فالأحسن تدوينها فى ملحق خاص فى نهاية الرسالة ويشار إلى مكانها بالهامش"(١)

---

(١) كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٢٦.

طرق التهميش

للتهميش طرق متعددة، ولكل منها ميزات وعيوب، وأذكر الآن هذه الطرق مع ميزاتها وعيوبها؛ ليحيط الباحث بها، وليختارمنها ما يروق له من بداية البحث.

الطريقة الأولى:

اعتبار الصفحة وحدة مستقلة، وذلك بأن تستقل كل صفحة بهوامشها، ويكتب المتن أعلى الصفحة والهامش فى أسفلها مفصولا بينهما بخط مستقيم، وتختلف كتابة الهامش عن كتابة المتن فى المسافة بين الأسطر وحجم الحرف والرقم إن أمكن.

وتبدأ كل صفحة فى التهميش برقم (١) ولايوضع رقم فى المتن ليس له مقابل فى الهامش.

وإذا لم يكف هامش الصفحة لكتابة المعلومة، فتكتب علامة = فى نهاية هامش الصفحة، وعلامة = فى بداية هامش الصفحة التالية.

وتوضع الأرقام بالهامش بين أقواس بعضها تحت بعض بمحاذاة تامة.[1]

وتمتاز هذه الطريقة بما يلى:

١ - تمكن القارئ من مراجعة الهامش فوراً فتخفف من قطع أفكاره.

٢ - سهولة تعديل التهميش بإضافة رقم جديد أو حذف رقم، حيث

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٢٧.

لايتعدى التعديل صفحة واحدة.

٣ - انحصار الخطأ فى ترقيم التهميش على صفحة واحدة.

ومن عيوب هذه الطريقة ما يلى:

١ - صعوبة كتابتها، ذلك أنه يتحتم أن تكون كل صفحة مشتملة على هوامشها مما يلزم الطابع بمراعاة مساحة المتن وما فيه من هوامش ومساحة الهامش، ويتوقف عند الهامش الذى ستستوعبه المساحة المخصصة للتهميش.

٢ - اختلاف مساحة الصفحات أحيانا؛ ذلك أن الطابع مهما بلغت خبرته تغلبه عملية التهميش، فيحاول أن يتمها فى الصفحة نفسها، فتزيد الصفحة سطرا أو سطرين، وقد ينقص الهامش، ولا يسعفه، فتنقص الصفحة كذلك.

٣ - كثرة الأخطاء فى ترقيم الهوامش، ذلك أن رقم الهامش غالبا ما يختلف فى الأصل عن النسخة التى يكتبها الكاتب بحسب طول الصفحة وقصرها، فقد تأتى المعلومة فى بداية الصفحة فى الأصل فتعطى رقم (١)، بينما هى فى النسخة التى يكتبها الكاتب جاءت فى آخر الصفحة فتأخذ رقما مناسبا لما قبله، وقد يكون رقم (٤) وهنا تحدث الأخطاء؛ فقد يخطئ الكاتب، وينقل رقم (٤) من الأصل بينما المطلوب هو رقم (١) وهكذا ...

وللتخفيف من صعوبة الكتابة وفقا لهذه الطريقة، يضع بعض المؤلفين رقما متسلسلا واحدا لكل هوامش المبحث أو الفصل، حتى لايلتبس الأمر على الكاتب، ولا تختلط الهوامش، ولكن مع ذلك يلتزم بإيراد الهامش فى

الصفحة نفسها.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تصعب عملية التعديل فى التهميش، حيث يتطلب الأمر تعديل جميع أرقام الهوامش التالية، وإذا أخطأ الباحث فى رقم أدى ذلك إلى تكرار الخطأ، واستمراره إلى نهاية المبحث، أو الفصل، ولا ميزة لها عن طريقة استقلال الصفحة سوى التسهيل على الكاتب فى عدم تغيُّر الأرقام بين الأصل والمنسوخ.

الطريقة الثانية:

اعتبار المبحث أو الفصل وحدة مستقلة، وذلك بإعطاء الهوامش رقما متسلسلا إلى نهاية الفصل، ويستقل المتن بصفحات، وفى نهاية المبحث أو الفصل يستقل التهميش بصفحات أخرى.

وتمتاز هذه الطريقة بما يلى:

١ - تسهيل الكتابة على الكاتب؛ لأنه سيكتب المتن مباشرةفى صفحات متتابعة، ثم يكتب الهوامش فى صفحات متتابعة أيضا.

٢ - قلة الأخطاء فى ترقيم الهوامش؛ لأن الكاتب يرقم الهوامش برقم متسلسل فى المتن، ثم فى الهامش، ومن ثم لن تختلف الأرقام فى المنسوخ عن الأصل.

وأما عيوب هذه الطريقة فهى:

١ - صعوبة مراجعة كل هامش؛ لأن ذلك يستدعى الرجوع إلى الصفحات المخصصة للتهميش، مما يستغرق وقتا أطول من مراجعة الهامش فى الصفحة نفسها.

٢ - تقطيع أفكار القارئ وإجهاد ذهنه؛ ذلك أن القارئ كلما راجع هامشا، توقف عن قراءة المتن ورجع إلى صفحات الهوامش باحثا عن رقم الهامش، وراجعه، ثم يعود إلى المتن ليواصل قراءة الموضوع مرةثانية، مما يقطع أفكار القارئ ويجهد ذهنه.

٣ - صعوبة تعديل الترقيم عند إضافة هامش أو حذفه؛ ذلك أن التعديل بالحذف، أو الإضافة، يستدعى تعديل جميع الأرقام اللاحقة للتعديل إلى نهاية المبحث، أو الفصل.

٤ - تكرار الخطأ فى الترقيم، واستمراره لنهاية المبحث، أو الفصل، فإذا وقع خطأ فى الترقيم زيادة أو نقصا، فإن هذا الخطأ يستمر إلى نهاية المبحث، أو الفصل ويجعل هوامشه لا تعبر عن الحقيقة.

الطريقة الثالثة:

اعتبار البحث كله وحدة واحدة، حيث تُعطى للهوامش أرقام متسلسلة إلى نهاية البحث، وتفرد صفحات للمتن، وعند نهايته تفرد صفحات للتهميش وفقا للرقم المتسلسل.

ولا تختلف الطريقة الثالثة عن الثانية سوى مضاعفة العيوب حيث تستمر إلى نهاية البحث.

والحقيقة أن الطريقتين الأخيرتين تفيدان عندما يكون البحث صغيرا لا يتعدى خمس صفحات، فيمكن اتباع إحدى الطريقتين، أما عندما يكون البحث كبيرا كما هو الحال فى الرسائل العلمية فلا يمكن اتباع إحداهما.

وأيا ما كانت الطريقة المتبعة فى التهميش، فإن الرقم الذى يوضع بالمتن يكون مرتفعا قليلا عن السطر عند انتهاء المعلومة المراد توثيقها، أو عند

انتهاء الاقتباس، أو عند الاسم الذى سيترجم له، ويوضع الرقم بين قوسين، ويفصل بين المتن والهامش بخط طويل أو قصير، وتوضع الأرقام فى الهامش بمحاذاة تامة.

وتكتب الهوامش كتابة متميزة عن كتابة المتن، وذلك بأن تكون الكتابة بخط أصغر، والمسافة بين الأسطر أضيق.

وتوجد علامات أخرى تستعمل فى التهميش كالنجمة وعلامة (+) وعلامة (-) وعلامة (×) حيث توضع علامة من هذه العلامات عند نهاية المعلومة المراد توثيقها ويوضع مثلها فى الهامش، ويذكر التوثيق.

وواضح أن هذه العلامات تستعمل عندما يكون التهميش قليلا لا يتعدى فى الصفحة الواحدة عدد أصابع اليد، ولذلك أصبح استعمالها نادرا، ولكن لا مانع يمنع من استعمالها فى بعض التعليقات الهامة مثلا.

توثيق المعلومات

يعتبر توثيق المعلومات بمثابة الأساس الذى يقوم عليه البحث العلمى، والكتاب الذى يخلو من التوثيقات، لا يعتبر بحثا علميا مهما تضمن من معلومات.

ومن الواجب على الباحث الاعتراف لسابقيه فى العلم بفضلهم حيث استفاد من معلوماتهم، ويتمثل هذا الاعتراف فى إبراز أسمائهم ومؤلفاتهم فى موضعين:

أولهما: عند الاستفادة من المعلومة، أو الفكرة، أو النص، فيظهر الباحث اسم ومؤلف صاحبها عند نهايتها خلال البحث.

ثانيهما: فى قائمة مصادر البحث، حيث يُظهر الباحث اسم ومؤلف كل من استفاد منهم وورد لهم ذكر بالبحث.

ونظراً لأهمية توثيق المعلومات، فإن الجهات العلمية تعمل على إيجاد طرق للتوثيق تكون وافية بالغرض المقصود منها، من حيث أمانة الباحث بعزو كل معلومة استفاد منها لصاحبها، وتوفير وقت الباحث وجهده، باتباع طرق تحقق الأمانة العلمية فى وقت قصير، وبأسلوب ميسر، كما تحقق للقارئ الاستفادة من المعلومات، ومتابعتها عن طريق انسياق الأفكار وتسلسلها.[1]

وفيما يلى أربع طرق للتوثيق يجرى العمل بها فى الهيئات العلمية، وللباحث أن يختار إحداها، أو يبتكر لنا طريقة أخرى تكون وافية بالغرض،

---

(١) راجع: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان ص ١٣١.

وغاية الأمر أن عليه أن يسير على طريقة واحدة فى بحثه من البداية إلى النهاية، وهذه الطرق هي:

أ) التوثيق الكامل بالهامش.

ب) التوثيق المختصر المباشر.

ت) التوثيق بالأرقام فقط.

ث) التوثيق المختصر بالهامش.

الطريقة الأولى: التوثيق الكامل بالهامش:

تعتمد هذه الطريقة على إيراد المعلومات عن المصدر كاملة بالهامش عند أول ذكرلهذا المصدر، ثم عندما يرد هذا المصدر مرة ثانية يشار إليه باسم مؤلفه فقط مصحوبا بعبارة (مرجع سابق) إذا كان الباحث لم يستعمل إلا كتابا واحدا لهذا المؤلف.

أما إذا كان له أكثر من كتاب فيكتب اسم المؤلف مصحوبا بالمرجع المقصود، مع عبارة (مرجع سابق)[1] ولا تهتم هذه الطريقة بعد ذلك بإيراد قائمة عامة بمصادر البحث.

كتابة التوثيق الكامل بالهامش:

عندما يرد ذكر المصدر للمرة الأولى تذكر بياناته كاملة بالهامش على النحو الآتي:

١ - اسم المؤلف كاملا، مسبوقا باسم العائلة، أو غير مسبوق به؛ ذلك أن

(١) انظر: الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب ص ٩٣.

بعض المؤلفين يسيرون وفقا للطريقة الأوربية فى ذلك، وهى إيراد اسم العائلة العام أولا، ثم يذكر بعد ذلك اسم المؤلف، واسم ابيه، وجده. بينما يرى بعضهم إيراد الاسم وفقا للطريقة الشرقية وهى إيراد اسم المؤلف، ثم اسم أبيه، ثم جده، ويختم الاسم بما اشتهر به.[1]

٢ – عنوان المصدر، كتابا كان، أم مخطوطا، أم دورية. ويفصل بين العنوان واسم المؤلف بفاصلة.

٣ – عدد أجزاء المصدر، وذلك إذا كان المصدر مكونا من أجزاء. ويوضع بين العنوان وعدد الأجزاء فاصلة.

٤ – رقم الطبعة التى استعملها. ويفصل بين عدد الأجزاء ورقم الطبعة فاصلة.

٥ – اسم المحقق، أو المترجم كاملا إن وجد. ويفصل بينه وبين رقم الطبعة بفاصلة.

٦ – بيانات النشر، وتشتمل على اسم بلد الطبع، واسم المطبعة، وسنة الطبع، ثم اسم الناشر، وتوضع بيانات النشر بين قوسين كبيرين.

٧ – رقم الجزء الذى به المعلومة، ويرمز للجزء بحرف (ج). ويفصل بينه وبين بيانات النشر بفاصلة.

٨ – رقم الصفحة الواردة بها المعلومة، ويرمز للصفحة بحرف (صـ) ويعقبه نقطة، وإذا كانت المعلومة قد وردت فى صفحات يمكن أن يكتب

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٣٣.

صـ٥ وما بعدها، أو صـ ٥ - ١٠. أما إذا كان الاقتباس قد تكـرر مـن صفحات غير متتابعة فإنها تكتب بأرقامها، ويوضع بين كل رقم وآخـر فاصلة، ويمكن هنا ذكر بعض الأرقام الأولى، ويشـار إلى بقيـة المواضـع بعبارة ومواضع أخرى بين قوسين.

ميزات هذه الطريقة:

تمتاز طريقة التوثيق الكامل بالهامش بما يلي:

١ - تمكين القارئ من الإحاطة بالمعلومات الكاملـة عـن المصـدر فـور ذكـره أول مرة، وبكل سهولة ويسر وبدون الرجوع لنهاية البحث.

٢ - توفير قائمة المراجع؛ لأن هذه الطريقة لا تعتمد علـى إيراد قائمـة عامـة بمصادر البحث.

عيوب هذه الطريقة:

لطريقة التوثيق الكامل بالهامش عيوب كثيرة أهمها:

١ - عدم إعطاء القارئ صورة متكاملة عن المراجع التى استخدمها البـاحث، إلا إذا استقرأ القارئ الرسالة من أولها لآخرهـا، وتتبـع المراجـع مرجعـا مرجعا، ليقف على جملة المراجع وبمنتهى الصعوبة.

٢ - صعوبة الرجوع إلى بيانات مرجع سابق؛ ذلك أن القارئ لا يتذكر أيـن ورد هذا المرجع قبل ذلك.

٣ - تكرار عبارة (مرجع سابق) طوال البحـث، ذلـك أن البـاحث غالبـا مـا يستعمل كـل مرجـع مـن المراجـع مـرات عديـدة. فضلاعـن أن أكـثر البحوث يستعمل فيها المرجع عادة من البداية للنهاية، وغالبا مـا يكـون

للمؤلف أكثر من مرجع، مما يضطر معه الباحث إلى كتابة اسم المؤلف، واسم المرجع، وعبارة (مرجع سابق) وهنا تمثل هذه العبارة المتكررة إضافة لا مبرر لها ولا فائدة. ومن ثم تمثل عبئا على الكاتب والقارئ وتكلفة البحث بلا مبرر.[1]

٤ - الصفحات الأولى من البحث تكون أكثرها غالبا عبارة عن قائمة مراجع، ذلك أن كل مرجع يرد يحتاج إلى ذكر بياناته كاملة، ولا شك أن الصفحات الأولى ترد فيها المراجع لأول مرة في البحث.

الطريقة الثانية: التوثيق المختصر المباشر:

تعتمد هذه الطريقة على تقديم معلومات التوثيق بصورة مختصرة ومباشرة في أثناء الحديث عن موضوع معين. فيذكر اسم المؤلف، أو شهرته، أو المؤلَّف، ورقم الجزء، والصفحة، ولكن لا تكتمل هذه الطريقة إلا بكتابة قائمة المصادر التي يجب أن تشتمل على البيانات الكاملة التي يحتاج إليها القارئ، ولابد أن يكون المصدر مذكورا في تلك القائمة.

كتابة التوثيق المختصر المباشر:

١ - يكتب التوثيق المختصر المباشر بين قوسين، عقب الفكرة المستنبطة من نص معين لمؤلف معين بعد كتابتها بمسافة صغيرة، كسنتيمتر واحد، **فإن كان الاقتباس عبارات بأكملها وردت بين علامتي تنصيص فيرسم القوسان بعد علامة التنصيص مباشرة، ثم يوضع بعدهما نقطة.**

---

(١) انظر: البحث في التربية، أ.د. عبدالغني عبود، ص ١٩١.

٢ - يكتب اسم المؤلف فقط، إذا كان ترتيب قائمة المصادر يعتمد على أسماء المؤلفين، ويكتب اسم شهرته، إذا كانت القائمة تعتمد على أسماء الشهرة، وإذا كان هذا المؤلف له مؤلفات متعددة، واستخدمها الباحث، فلابد من ذكر المؤلّف، والكتاب الذى اعتمد عليه الباحث.

ويذكر اسم المصدر فقط إذا كانت قائمة المصادر تعتمد فى الترتيب على أسماء المصادر، ما لم تتشابه الأسماء، فإن تشابهت يلزم التمييز بينها باسم المؤلف أو شهرته.

وإذا كان للمصدر أكثر من مؤلف تدون أسماؤهم، أو ألقابهم بين القوسين، أو يكتفى بأولهم متبوعا بكلمة وآخرين.

وعلى كل حال: أساس ترتيب قائمة مصادرالبحث هو الذى يحدد البيان الذى يذكر حيث يعتبر المدخل لقائمة المصادر.

ويراعى ضرورة ورود كل مصدر ذكر فى البحث فى قائمة المصادر.

٣ - إذا ذكر اسم المؤلّف أو المؤلَّف أثناء الحديث، يكتفى فى التوثيق المختصر بذكر الجزء والصفحة بين القوسين.

٤ - إذا اضطر الباحث إلى كتابة أكثر من مصدر، أو اضطر إلى تفسير، أو تعليق ورأى أن ذلك يؤدى إلى قطع أفكار القارئ فيمكنه تدوين ذلك فى نهاية النص، أو فى هامش الصفحة، مع وضع رقم عند مكان التوضيح، ومثله فى الهامش، ويذكر المصادر والمعلومات التى يريدها.

٥ - إذا كان المصدر مكونا من أجزاء فيكتب رقم الجزء وبعده نقطتان رأسيتان، وبعدهما رقم الصفحة، ولا يرمز للجزء ولاللصفحة حيث يعرف أن الرقم الأول للجزء والثانى للصفحة.

ميزات هذه الطريقة:

تمتاز هذه الطريقة بالميزات الآتية:

١ - إيراد المعلومة مقرونة بمصدرها، مما يسهل على القارئ الإحاطة بالمعلومة ومصدرها.

٢ - تخفف من قطع أفكار القارئ وتساعد على انسياب الفكرة في ذهنه.

٣ - تساعد الكاتب في الكتابة، فهي - بلا شك - أسهل في الكتابة من كتابة التوثيق بالهامش.

٤ - تقلل من نسبة وقوع الخطأ في التوثيق؛ ذلك أن إيراد المصدر عقب المعلومة يحول دون الوقوع في الخطأ الشائع في التوثيق وهو ترحيل الأرقام.

عيوب هذه الطريقة:

١ - تكتفي بمرجع واحد أو اثنين، أما إذا زادت المراجع عن ذلك، أو أورد الباحث تفصيلا، أو تعليقا، فيكون بالهامش مما يعني عدم الاستغناء عن الهوامش.

ويراعى أن التوثيق في البحوث الشرعية غالبا ما يكون بمراجع متعددة، مما لا يساعد على الاعتماد على هذه الطريقة بشكل أساسي.

٢ - إكراه القارئ على قراءة اسم المرجع، حيث يرد قرين المعلومة.

الطريقة الثالثة: التوثيق بالأرقام فقط:[1]

تعتمد طريقة التوثيق بالأرقام على تقديم معلومات التوثيق بالأرقام فقط، حيث يُعطى كل مصدر رقما معينا فى قائمة المصادر، وعند التوثيق به يكتب رقمه بدلا عن اسمه، ويكون التوثيق عبارة عن أرقام الأول رقم الكتاب فى قائمة المصادر، والثانى رقم الجزء إن كان، والثالث للصفحة.

كيفية تنفيذها:

١ - يكتب التوثيق بالأرقام بين قوسين كبيرين، ويوضع تحت الرقم الذى يرمز للكتاب خط، وبعده فاصلة، ثم يكتب رقم الصفحة، ويقفل القوس وبعده نقطة.

٢ - إذا كان المصدر متعدد الأجزاء، يكتب رقم الجزء بعد رقم الكتاب مفصولا بينهما بشرطة مائلة، ثم فاصلة بعد رقم الجزء، ولا يكتب رمز للجزء ولاللصفحة.

٣ - يتم ترتيب المصادر فى قائمة مصادر البحث وفقا للأرقام المعطاة لها.

ميزات هذه الطريقة:

تمتاز هذه الطريقة بما يلى:

١ - اختصار حجم التوثيقات إلى حوالى ربع حجمها، حيث يُستبدل باسم الكتاب رقم ويُستغنى عن اسم المؤلف وعن رمزى الجزء والصفحة.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان ص ١٦٧.

٢ - سهولة كتابتها، حيث يُسجل الكاتب مجرد رقمين فى كل توثيق.

عيوب هذه الطريقة:

يعيب هذه الطريقة مايلى:

١ - حدوث خطأ واحد فى قائمة المصادر يقضى على البحث بأكمله؛ لأن البحث يكون غير موثق؛ ذلك أن ترحيل أرقام المؤلفات فى القائمة بالزيادة، أو النقص يحيل القارئ إلى مرجع آخر غير الذى اقتبس منه.

٢ - تحرم القارئ من الإحاطة بأسماء المراجع وأسماء مؤلفيها، مع أن ذلك أمر مهم للغاية.

٣ - لا تبين خطأ الباحث فى التوثيق، إلا إذا رجع القارئ فى كل توثيق إلى قائمة المصادر مما يمثل عبئا عليه، فمثلا إذا وثق الباحث معلومة فقهية برقم (٧) وكان هذا الرقم يرمز لكتاب "نحو" مثلا فإن القارئ لن يكتشف الخطأ فى التوثيق، إلا إذا رجع إلى قائمة المصادر، واكتشف أن رقم (٧) هو كتاب "ابن عقيل".

٤ - تشتيت ذهن القارئ بين القراءة فى الموضوع، ومراجعة قائمة المصادر وضياع وقته نتيجة ذلك.

الطريقة الرابعة: التوثيق المختصر بالهامش:

تعتمد طريقة التوثيق المختصر بالهامش على تقديم معلومات التوثيق بصورة مختصرة فى هامش الصفحة،وتكمل هذه المعلومات بتفصيلها فى قائمة مصادر البحث.

كتابة التوثيق المختصر بالهامش:

١ - عند أخذ فكرة، أو معلومة، أو اقتباس من مصدر معين، يوضع رقم عند

الفكرة، أو المعلومة، أو الاقتباس، أو ما إلى ذلك، ويُوضع هذا الرقم في الهامش، وتدون بعده البيانات مختصرة، فيذكر اسم المرجع، أو اسم المؤلف، والجزء، والصفحة فقط، ولاتذكر بيانات النشر، إلا إذا اختلفت الطبعة.

٢ - إذا كان المصدر مشهورا، ولا يشاركه في اسمه مصدر آخر، يمكن الاكتفاء باسم المرجع بعده الجزء والصفحة، أو الصفحة فقط، أما إذا كان اسمه مشتركا مع غيره من المصادر، فيميز بينه وبين غيره بذكر اسم المؤلف.

٣ - إذا كان التوثيق باسم المؤلّف فقط، فإن كان له مصدر واحد انتفع به في البحث يكتفي باسم المؤلّف، أما إذا كانت له مؤلفات متعددة فيلزم ذكر المصدر الذي استفاد منه الباحث.

٤ - إذا تكررالأخذ من مصدر واحد دون أن يفصل بينهما مصدر آخر، وكان ذلك في صفحة واحدة، يكتفي بذكر عبارة (المصدر السابق ص) ولا يدون اسم الكتاب، أو المؤلف، أو الجزء، وإنما تذكر الصفحة إن تغيرت[١].

وأما إذا فصل بينهما اقتباس من مصدر آخر، فتدون المعلومات كاملة اسم المؤلّف، أو المؤلّف، والجزء، والصفحة.

---

(١) مع مراعاة أن الأفضل جمع التوثيقين في هذه الحالة في توثيق واحد، حتى وإن اختلفت الصفحات المقتبس منها، حيث تذكر متعددة بترتيب الاقتباس منها، لأن ذلك يخفف من قطع أفكار القارئ.

ميزات هذه الطريقة:

تمتاز هذه الطريقة بما يلى:

١ - تمكن القارئ من معرفة مصدر المعلومة فور ورودها.

٢ - تتيح للقارئ فرصة الإحاطة بأسماء المراجع والمؤلفين، مما يساعده على تكوين خلفية علمية.

٣ - تمكن القارئ من اكتشاف أخطاء الباحث فى التوثيق على وجه السرعة.

عيوب هذه الطريقة:

يعيب هذه الطريقة ما يلى:

١ - صعوبة كتابتها، حيث يتعين على الكاتب أن يكتب كل توثيق برقمه فى الصفحة نفسها، وغالبا ما تختلف الأرقام فى الأصل عن المنسوخ مما يترتب عليه وقوع الكاتب - مهما كانت خبرته - فى أخطاء كثيرة عند النسخ.

٢ - تشطر ذهن القارئ بين المتن والهامش وتؤدى إلى قطع أفكاره.

وأخيراً يُراعى أن الباحث لن يعتمد على طريقة واحدة، بل قد يستعمل طريقتين أو أكثر، فمثلا يوثق بالتوثيق المختصر المباشر فى توثيق المعلومات التى يوردها بالهامش، أو لتوثيق معلومة عارضة فى المتن.

وقد يستعمل طريقة التوثيق الكامل بالهامش ثم يورد قائمة للمصادر.

قواعد عامة فى توثيق المعلومات:

بعد أن تحدثت فى طرق توثيق المعلومات المعتمدة فى مراكـز البحـث العلمى، أجمل الحديث فى القواعد العامة فى توثيق المعلومات:

١ - عند أخذ فكرة، أو معلومة بدون النص، أو إذا أعـاد البـاحث الصياغـة، أو لخص الفكرة، أو اختصرها، أوحللها،أوعلق عليهـا، فإنـه يشـير فـى الهامش بكلمة راجع، أو انظر، ويذكر بعدها المصدر.

٢ - إذا ذكر اسم المؤلَّف المقتبس منه، أو ذكر اسم المؤلِّف، أو ذكرا معا مـع اللفظ المقتبس فلا تعاد كتابة ما كتب مرة ثانيـة بالهـامش، وإنمـا تـدون بقية المعلومات واجبة الذكر.

٣ - إذا كان المؤلِّف مجهولا يدون فى موضع اسمه كلمة "مجهول"[١].

٤ - إذا كان المؤلَّف صادرا عن شخص اعتبارى فـإن اسمـه يقـوم مقـام اسـم الشخص الطبيعى، ثم تذكر بقية المعلومات.

٥ - اقتباس النصوص، أو الأفكار، أو المعلومات بدون نسبتها إلى أصحابهـا، أو نسبتها إلى المقتبس جريمة تخل بشرف الباحث، وهى إعـلان سـقوط الباحث ونهايته، ومثل هذا العمل يكتشـفه المتخصصـون سـريعا، حتـى ولو لم يكشفوه للباحث نفسه، وإذا ما اكتشفوه - ولو مـرة واحـدة -

---

(١) مثل كتاب "المبانى فى نظم المعانى" لمجهول. وهو كتاب فى علوم القرآن، لأحد علماء المغرب، وهو مجهول. ألفه سنة ٤٢٥هـ وذكر فى ص ٨٧ أن شيخه يسمى جعفر محمد بن أحمد بن جعفر. وقد حققه آرثر جفرى تحت عنوان مقدمتان فى علوم القرآن. وضع طبعة ثانية سنة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، نشر مكتبة الخانجى بمصر.

فإنهم يحكمون على فاعله ومؤلفاته بالسقوط، وأقل ما يقال فيه إنه عمل يتنافى مع أخلاق العلماء والمسلمين.[1]

٦ - إذا كان المصدر من تأليف مؤلفين يحملان لقبا واحدا كحسن إبراهيم، ومحمد إبراهيم، فلا يذكر اسم كل واحد منهما ثم يجمعان فى اللقب، بل يذكر كل منهما مع لقبه.

٧ - إذا كان المصدر مخطوطا وطبع، فإنه يوثق بالمطبوع دون المخطوط؛ لأن الرجوع إلى المطبوع أيسر.

٨ - المعلومات البدهية المسلم بها من الجميع لا توثق.

٩ - إذا ذكر الباحث مصادر متعددة لمعلومة واحدة، أو فكرة واحدة، أو حتى اقتباس واحد، فتدون المصادر وفقا للترتيب الزمنى الأقدم، فالقديم، فالحديث، فالأحدث.

١٠- يفصل بين المصدر، والآخر بفاصلة منقوطة.

١١- يوثق بالمصدر المتأخر، إذا كان المصدر الأصلى مفقودا، أو مخطوطا بعيدالمنال، أو اشتمل المصدرالمتأخرعلى أفكار جديدة، لم ترد فى المصدر الأول.[2]

١٢- من الخطأ أن يأخذ باحث توثيقات باحث آخر، فيأخذ رقم الصفحة والجزء، ويوثق بها، وينسبها لنفسه، دون أن يرجع إلى ما رجع إليه

---

(١) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١٤٠، ١٤١.

(٢) راجع كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٦٥ وما بعدها.

سابقه، وفضلا عن أن ذلك خيانة تتنافى مع أخلاق العلماء والمسلمين، فهو خطأ، فقد يكون الباحث السابق أخطأ في التوثيق، فينقله الباحث الغاش بتحريفه أو خطئه، ويكون دليلا على فعلته. [1]

(١) انظر: البحث الأدبي، أ.د. شوقي ضيف، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

الفصل الرابع

مرحلة الكتابة

أتناول فى هذا الفصل الأمور التى تعرض للباحث عندما يكتب بحثه، فأتحدث فى الألقاب، والاختصارات، والعلامات الاملائية، والضبط بالشكل، وكتابة المسوَّدة، وكتابة مقدمة البحث، وخاتمته، وملاحقه، وقائمة المصادر، ومجموعة القوائم، ومُراجعة البحث.

الألقاب

تشتمل الرسائل والبحوث على أسماء لشخصيات علمية كثيرة، والقاعدة فى إيراد الأسماء، أن يذكر الاسم مجردا من اللقب، أو الوظيفة، أو المرتبة.

ومع ذلك ترد بعض الحالات يتحتم فيها ذكر الألقاب، أو الوظائف، وذلك عندما يكون للقب أو الوظيفة صلة بالفكرة التى يتحدث عنها الباحث، كما إذا كان الحديث عن وظيفة الباشا، أو الوالى، فى مصر تحت الحكم العثمانى، ولكن ذكر اللقب، أو الوظيفة فى هذه الحالة، لا بقصد التكريم، وإنما بقصد التوضيح.

ولهذه القاعدة - عدم ذكر الألقاب أو الوظائف - استثناءات منها:

أ - عند ذكر مصادر الرسالة، فإن اسم المؤلف يذكر مع ألقابه.

ب - فى مقام الشكر، والتقدير، والاعتراف، تذكر الأسماء مقرونة بالألقاب، أو الوظائف.

ج - إذا كان الشخص الذى يناقش رأيه، أو يقتبس منه، غير معروف فى محيط المادة، فيذكر مع ما يظهره ويوضح مكانته العلمية، وذلك فى هامش الرسالة.

ويرى بعض الأساتذة أن هذه القاعدة - عدم ذكر الألقاب أو الوظائف - غير مقبولة عندنا فى الشرق، وأنها تتعارض مع تقاليدنا، ويرى ذكرالألقاب العلمية[1]، ولكن لا تذكر غيرها من الألقاب، كالسيد، أو العميد، أو الوزير، أو الباشا، أو البك، أو ما إلى ذلك فليس للبحوث مجال فى ذلك.

ومع ذلك يفضل الابتعاد عن عبارات المجاملة الصارخة كأستاذ الجيل، أو العالم الأوحد، أو عميد العلماء، أو عمدة العلم ... الخ فمثل هذا يجب أن تخلو منه الرسائل والبحوث.

وغنى عن البيان أن تجريد اسم العالم، أو الفقيه من اللقب، ليس إهانة له، بل إن ذكر الاسم بدون لقب أكرم لصاحب الاسم، وارفع لقدره، غاية الأمر أنه لابد للباحث من السير على وتيرة واحدة، إما أن يذكر جميع

---

(١) يقول ابن جماعة فى آداب الطالب مع شيخه: "... وينبغى أن لا يخاطب شيخه بتاء الخطاب، وكافه، ولا يناديه من بُعْد، بل يقول: يا سيدى، ويا استاذى.
وقال الخطيب: يقول: أيها العالم، وأيها الحافظ، ونحو ذلك، وما تقولون فى كذا، وما رأيكم فى كذا، وشبه ذلك. ولا يسميه فى غيبته أيضا باسمه إلا مقرونا بما يشعر بتعظيمه: كقوله: قال الشيخ، أو الأستاذ كذا، وقال شيخنا، أو قال حجة الاسلام، أو نحو ذلك..." (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ٨٩).

الأعلام مجردة من ألقابها، أو مقرونة بها.[1]

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبي، ص ١٢٦ وما بعدها؛ البحث الفقهي، د. إسماعيل سالم، ص ٦٢، ٦٣.

الاختصارات[1]

استقر العرف في مجال البحوث العلمية، على اختصار بعض الكلمات، التي يكثر ذكرها في البحوث والكتب، وأصبح هذا العمل مقبولا، ومعروفا لدى العلماء والباحثين.

وعلى ذلك يجوز للباحث أن يختصر كلمات معينة تتردد كثيرا في مؤلفه. ويتحتم عليه أن يورد قائمة بهذه المختصرات ورموزها، في صدر المؤلَّف؛ حتى يكون القارئ على علم بهذه الاختصارات ورموزها.

ولكن يراعى أن هناك كلمات كثر استخدامها في البحوث والكتب، وجرى اختصارها، ووضعت لها رموز معينة، أصبحت تدل عليها، وحازت من الاستمرار والشهرة ما يحول دون تغييرها، وأصبحت عرفاً مستقراً. ولذلك يجب على الباحث، إذا أراد اختصار هذه الكلمات بعينها، أن يتبع ما جرى عليه العرف، وأن يستعمل ما وضع لها من رموز معينة، وليس له أن يضع رموزا من عنده في هذه الحالة. كما لا يُلزم بوضع قائمة بهذه المصطلحات.

وهناك قوائم كبيرة بالكلمات المختصرة ورموزها المستقرة في كل علم من العلوم، لاسيما العلوم العملية.

وفيما يلي قائمة ببعض الكلمات التي جرى اختصارها، ورموزها المستقرة، ويكثر استخدامها في مختلف البحوث والكتب.

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبي، ص ١٢٩؛ كيف تكتب بحثا، أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب، ص ١٥٧.

الرمز	ما يدل عليه	الرمز	ما يدل عليه
أ	أستاذ	ف – فق	فقرة
أ.د	أستاذ دكتور	ق.م	قبل الميلاد
الخ	إلى آخره	ق.هـ	قبل الهجرة
أ.هـ	انتهى	لا.ت	لا تاريخ
ب.ظ	بعد الظهر	لا.مط	لا مطبعة
ت	التاريخ	لا.ن	لا ناشر
ت.د	التاريخ بدون	م	ميلادى
تحق	تحقيق	مج	مجلد
تر	ترجمة	م.س	المرجع السابق
جـ	جزء	م.ن	المرجع نفسه
ح	حاشية	مط	مطبعة
د	دكتور	ن	ناشر
را	راجع	هـ	هجرى
س	سطر	(هـ)	هامش
ش	شرح أو الشارح	و	ورقة
ص	صفحة		
ص.ن	الصفحة نفسها		
(ص)	المصنف		
ط.طب	الطبعة		

ويُراعى أنه لا يليق اختصار "جل جلاله" ويكتبها "جـج". أو "صلى الله عليه وسلم" ويكتبها "صلع أو صلم أو صلعم" أو "رضى الله عنه"

ويكتبها "رع" أو "رحمه الله" ويكتبها "رح" مهما تعددت هذه العبارات.[1]

---

(١) يقول ابن جماعة "... ولا تختصر الصلاة فى الكتابة، ولو وقعت فى السطر مرارا، كما يفعل بعض المحررين المتخلفين، فيكتب "صلع" أو "صله" أو "صلم" أو "صلعـم" وكـل ذلك غير لائق بحقه - ﷺ - وقد ورد فى كتابة الصلاة بكمالها وترك اختصارها آثـار كثيرة" (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ١٧٦، ١٧٧).

العلامات الإملائية[1]

العلامات الإملائية تظهر المعنى وتوضحه، وقد يتوقف عليها الفهم أحيانا، حيث تبين هذه العلامات مواقع الفصل والوصل، فهى تساعد القارئ على فهم النص، وتوضح المقصود منه.

وإذا كانت العلامات الإملائية، أو علامات الترقيم لها أهمية فى الكتابة العربية عموما؛ فهى فى الرسائل والبحوث أهم وألزم، ويجب على الباحث مراعاتها.

وأتناول فيما يلى بعض قواعد استعمال العلامات الإملائية التى تنفع الباحث.

أولاً : الفصلة (،):

والغرض منها أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة جداً؛ ليميز بعض أجزاء الكلام عن بعضه، وتوضع فيما يأتى: .

١ - بين الجمل التى يتركب من مجموعها كلام تام الفائدة، مثل: هذا قول ابن عباس، وأنس بن مالك، وأبى هريرة، وأبى قلابة، ومجاهد، وأبى حنيفة، والثورى، والأوزاعى، والشافعى، وإسحاق.

٢ - بين الكلمات المترادفة فى الجملة، مثل: وقفت الطالبة تتحدث سعيدة،

---

(١) رجعت فيها إلى: نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مصطفى عنانى، الطبعة الخامسة؛ معالم البحث الأدبى، أ.د. على صبح؛ كتابة البحث العلمى، أ.د.عبدالوهاب أبو سليمان؛ كيف تكتب بحثا، أو منهجية البحث، أ.د. أميل يعقوب.

مبتهجة، فرحة، مسرورة.

٣ - بين الشرط والجزاء، لاسيما إذا طالت جملة الشرط، مثل: إذا درست مادة منهج البحث العلمى، سهلت عليك كتابة الرسالة.

٤ - بين القسم وجوابه، كقولك: والله، لأذاكرن.

٥ - بعد لفظ المنادى، كقولك: يا على، إذا ذاكرت، فتمهل.

٦ - بين اسم المؤلف، وعنوان المصدر، وبيانات النشر عند تدوينها بالهامش، مثل: أحمد شلبى، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة الثامنة (مصر: مكتبة النهضة، ١٩٧٤م).

٧ - بعد اسم العائلة، إذا سبق الاسم، مثل: شلبى، أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، الطبعة الثامنة (مصر: مكتبة النهضة، ١٩٧٤م).

٨ - بعد الرقمين المختلفين لتدوين رقم الصفحات باهامش، مثل: ص ٥، ٩.

ثانياً: الفصلة المنقوطة (؛):

والغرض من وضعها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة، أطول بقليل من سكتة الفصل. وتوضع فيما يأتى:

١ - بين الجملتين، إذا كانت الثانية سببا، أو علة للأولى، مثل: يشترط لصحة البيع التراضى؛ لقوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض ...﴾[1]؛

---

(١) جزء من الآية (٢٩) من سورة النساء.

ولقوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا".

٢ - فى تدوين المصادر بالهامش، عندما تتعدد المصادر لفكرة واحدة، يفصل بين كل مصدر وآخربفصلة منقوطة، مثل: البحث الفقهى، د. إسماعيل سالم، ص ٢٥؛ معالم البحث الأدبى، أ.د. على على صبح، ص ٤٠.

ثالثاً: النقطة أو الوقفة (.):

والغرض من وضعها أن يقف القارئ عندها وقفا تاماً، وتوضع فيما يأتى:

١ - فى نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية لكل مكملاتها اللفظية، مثل: الطلاق نوعان: رجعى وبائن. لا خلاف فى هذا.

٢ - عند انتهاء الكلام وانقضائه، مثل: الطلاق الرجعى هو الذى يملك فيه الزوج رجعتها من غير اختيارها، ومن شرطه أن يكون فى مدخول بها، وإنما اتفقوا على هذا؛ لقول الله تعالى: ﴿يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾[1]؛ وللحديث الثابت أيضا: من حديث ابن عمر: "أنه ﷺ أمره أن يراجع زوجته لما طلقها حائضا".

٣ - بعد الحروف التى تكتب اختصارا لكلمات، مثل: هـ. اختصارا لكلمة هجرية، م. اختصارا لكلمة ميلادية، ولا توضع النقطة إذا أحدث وضعها لبسا، كما فى: جـ١ اختصارا لجزء١، وص ١٠ اختصارا

---

(١) الآية (١) من سورة الطلاق.

لصفحة ١٠؛ فإن وضع النقطة هنا ملبس مع جـ١٠، ص ١٠٠، ولذلك لا توضع النقطة فى مثل هاتين الحالتين.

٤ – بعد اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر فى قائمة المصادر، مثل: أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان. كتابة البحث العلمى. جدة: دار الشروق ١٤٠٨هـ.

رابعاً: النقطتان (:):

وهما رأسيتان، تكتب إحداهما فوق الأخرى. وتدلان على وقف متوسط. وتستعملان لتوضيح ما بعدهما، وتمييزه مما قبله، وتوضعان فى الحالات الآتية:

١ – بعد قال وما يماثلها من الكلمات التى يحكى بها ما بعدها، مثل: روى مسلم بإسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: "خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ...". ومثل: ثم صاح الرجل: أغرب عن وجهى.

٢ – بين المجمل وتفصيله، مثل: اختلف الفقهاء فى حكم المبيت بمزدلفة على مذهبين: أولهما ...

٣ – بين الشيء وأقسامه، وأنواعه، مثل: الطلاق نوعان: رجعى وبائن.

٤ – قبل الأمثلة التى توضح القاعدة، مثل: توضع الفاصلة بعد لفظ المنادى، مثل: يا أخوانى، تنبهوا.

٥ – بعد البلدة فى تدوين المصادر فى قائمة المصادر، أو فى الهامش، مثل: أ.د. أحمد شلبى. كيف تكتب بحثا أو رسالة. الطبعة الثامنة. مصر: مكتبة النهضة.

خامساً: الثلاث نقاط (...):

وهي توضع أفقيا للدلالة على كلام محذوف، مثل: قلت فيما سبق: يشترط لصحة البيع سبعة شروط: أولها - التراضى ...

سادساً: الشرطة (-):

وتسمى الوصلة أيضا، وتوضع فى الحالات الآتية:

١ - فى أول السطر، لفصل كلام المتحاورين، إذا أريد الاستغناء عن ذكر اسميهما، بكلمة "قال" أو "أجاب" مثل:

قال المدرس لتلميذه:

- هل ذاكرت الدرس؟

- نعم، ذاكرت الدرس.

- ذاكرته بمفردك؟

- لا، بمساعدة والدى.

٢ - بين العدد والمعدود، إذا وقعا عنواناً فى أول السطر، مثل:

يشترط للبيع سبعة شروط:

أولها - التراضى منهما.

ثانيها - أن يكون العاقد جائز التصرف.

ثالثها - أن يكون المعقود عليه مباح النفع من غير حاجة ... الخ.

ومثل: يشترط لوجوب الزكاة خمسة شروط:

١ - الاسلام.

٢- ملك النصاب.

٣ - مضى الحول ... الخ.

٣ - فى أول الجملة المعترضة وآخرها، مثل:

ركبنا الطائرة ومررنا على ينبع - مدينة بالمملكة العربية السعودية - ثم مررنا ... الخ.

٤ - بين الرقمين المتسلسلين لتدوين رقم الصفحات بالهامش، مثل: ص ٥٥-٧٠.

سابعاً: الشرطتان الأفقيتان(=):

تكتب إحداهما فوق الأخرى أفقيا. توضعان فى نهاية الهامش، إذا لم تكف الصفحة لكتابته، ويكمل فى الصفحة التالية، ويوضع أيضا فى أول الهامش من الصفحة التالية التى يكمل فيها الهامش.

ثامناً: علامة الإستفهام (؟):

تكتب فى الحالات الآتية:

١ - بعد الجملة الاستفهامية، سواء كانت أداة الاستفهام مذكورة، مثل: كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، أم كانت مقدرة، مثل: قرأتَ كتاب البحث العلمى؟.

٢ - توضع بين قوسين للدلالة على شك الكاتب فى شىء ما، كرقم، أو

كلمة، أو خبر.

تاسعاً: علامة التعجب، أو الانفعال، أو التأثر(!):

تكتب في الحالات الآتية:

١ - في نهاية الجملة التي يعبر بها عن تعجب، مثل: **ما أجمل البستان!**، أو فرح، مثل: يا فرحتاه!، أو حزن، مثل: واأسفاه!، أو استغاثة، مثل: ياللأصدقاء!، أو دعاء، مثل: اللهم انصر الاسلام والمسلمين!.

٢ - بعد الجمل المبتدأة بنِعْمَ، وبئْسَ، مثل: نعم التلميذ محمد!، بئس التلميذ سعيد!.

عاشراً: الفاصلتان المزدوجتان، أو علامتا التنصيص (" "):

توضع بينهما العبارات المنقولة نصا، من كلام غير المؤلف، والمدرجة في ثنايا كلامه؛ ليميز الكلام المقتبس من كلام المؤلف.

حادى عشر: القوسان ( ):

يكتبان في الحالات الآتية:

١ - لوضع العبارات الموضحة لما قبلها، مثل: تسن الحوقلة في الحيعلة (أي يقول: لا حول ولاقوة إلا بالله، عند قول المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح).

٢ - لوضع الأرقام الواردة خلال الكلام، مثل: يشترط لصحة البيع سبعة شروط: (١) التراضي منهما. (٢) أن يكون العاقد جائز التصرف. (٣) أن يكون المعقود عليه مباح النفع بلا حاجة. (٤) أن يكون المعقود عليه معلوما...

٣ – لوضع الأرقام فى المتن والهامش للإشارة إلى المصدر.

٤ – حول علامة الاستفهام التى توضع للشك فى رقم، أو خبر، أو كلمة.

٥ – حول معلومات النشر، الواردة بالهامش.

٦ – حول معلومات المصدر فى التوثيق المختصر المباشر.

٧ – حول الإشارة إلى ملحق من الملاحق، أو صفحة من الصفحات، إذا وردت الإشارة فى نفس السطر، مثل: (انظر الملحق رقم (٥))، أو (راجع ص ٥٠ من الرسالة).

ثانى عشر: القوسان المركنان، أو المربعان، أو المعقوفان:

يستعملان فى الحالات الآتية:

١ – لوضع زيادة يضعها الناقل فى الاقتباس الحرفى، أو تقويم الاقتباس.

٢ – لوضع بيانات النشر، غير الموجودة فى صفحة العنوان.

٣ – لوضع بيانات النشر، داخل قوسى التوثيق المختصر المباشر.

ثالث عشر: القوسان المزهران (﴿ ﴾):

يوضعان حول الآيات القرآنية؛ لتتميز عن غيرها.

الضبط بالشكل

إذا راجع الباحث رسالته، سيجد نفسه محتاجاً إلى ضبط بعض الكلمات بالشكل؛ حتى يوضح المقصود بها على وجه القطع، ولا يقع هو، أو غيره فى الخطأ، أو اللبس.

وإذا كان عدم الضبط بالشكل مغتفراً فى بعض الكتب التى يمكن إدراك المقصود منها دون شكل، فإنه ضرورى لتيسير القراءة، وإزالة اللبس، لاسيما فى الرسائل والبحوث؛ ذلك أن هناك كثيراً من الكلمات يمكن أن تقرأ على وجهين، مما يؤدى إلى اختلاف المعنى، مثل: المؤلف، إذا لم تضبط بالشكل يمكن أن تقرأ المؤلِّف، أو المؤلَّف، والفارق بينهما كبير، ومثل: الآخر، يمكن أن تقرأ الآخِر، والآخَر، وشتان ما بينهما، وأيضا الكلمات المبنية للمجهول، كما فى قول الله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُون إلى الملأ الأعلى ويُقْذَفُون من كل جانب﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنزَفُون﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا يُنَادَوْن لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ...﴾[3].

فى هذه الكلمات ونحوها، لو وضعنا فتحة بدلا عن الضمة أو العكس، لاختلف المعنى تماما.

---

(١) الآية (٨) من سورة الصافات.

(٢) الآية (٤٧) من سورة الصافات.

(٣) جزء من الآية (١٠٠) من سورة غافر.

ولذلك يجب على الباحث أن يقرأ رسالته بصوت مسموع، أو أن يطلب من غيره قراءتها أمامه؛ حتى يقف على الكلمات المشبهة، التى تحتاج إلى ضبط، فيضبطها.

على أنه ينبغى أن يراعى عدم المبالغة فى الضبط بالشكل، فلا يضبط إلا ما يحتاج فعلا إلى ضبط، ويكتفى بضبط الحرف الذى يوضح المعنى؛ حتى لا يشق ذلك عليه؛ وحتى لا يختلط على الطابع فيضع الحركات فى غير موضعها.

ومن المعروف أن الآلة الناسخة لا تشتمل على الحركات: الفتحة، والضمة، والكسرة، ولكنها تشتمل على الشدة. ومن ثم يمكن للناسخ أن يضع الشدة على الحرف الذى يوضحه الباحث. كما يمكن للباحث أن يضع الحركات التى يريدها، بقلم له سن رفيع، باللون الذى كُتبت به الكلمة المراد ضبطها. بخلاف الحال فى أجهزة الكمبيوتر الناسخة؛ حيث يمكنها - بإمكانياتها الضخمة - أن تضع جميع الحركات على الكلمات حسب المطلوب. ومن ثم ينبغى كتابتها فى المسودة؛ حتى يضعها الناسخ فى مكانها من البداية.

وحين يضع الباحث علامات الترقيم والشكل، فإنه لا يقصد أن يدل اللجنة على النطق الصحيح؛ لأن اللجنة ستصل إلى النطق الصحيح للفظ حتما، وإنما هو يقصد إظهار عمله فى صورة مثالية، قريبة من الكمال؛ وليدل بذلك على أنه عالج موضوعه، واهتم به من جميع نواحيه: العلمية، والمنهجية، والشكلية.[1]

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ١٣٠. يقول ابن جماعة: =

="إذا صحح الكتاب ... فينبغي لـه أن يُشكل المشكل، ويُعجم المستعجم، ويضبط الملتبس، ويتفقد مواضع التصحيف..." (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ١٨٠، ١٨١).

كتابة البحث[1]

تظهر في هذه المرحلة - مرحلة كتابة البحث - الفوارق بين الباحثين؛ حيث تحتاج هذه المرحلة إلى مهارات خاصة، وإمكانيات معينة. فهي تتطلب الصياغة السليمة، وحسن التأليف، والتزام منهج علمي في عرض الأمور، ومناقشة الحقائق؛ ذلك أن البحث العلمي: أسلوب، ومنهج، ومادة.

١ - الأسلوب:

يقصد به كتابة الرسالة، بكلمات مناسبة، مؤدية للغرض، بصورة مباشرة.

وأسلوب الرسالة الجيد، يقوم على اختيار دقيق للكلمات، ونظم هذه الكلمات في جمل، وضم هذه الجمل؛ لتكون عبارات وفقراً.

أ - الكلمات: يجب أن تكون حصيلة الباحث اللغوية كبيرة، تمكنه من التعبير عن المعنى الذي يدور في ذهنه، ثم تمدة بألفاظ متعددة، مترادفة للمعنى الواحد؛ إذا كان هذا المعنى سيتكرر عدة مرات في مكان واحد.

وينبغي أن يستعمل الباحث الكلمات العربية الواضحة، المعاصرة، فلا يستعمل الكلمات القديمة المهجورة، ولا الكلمات حديثة الظهور.

ويراعى أن التعقيدات اللفظية، والكلمات الغريبة، تسبب صعوبة

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبي، ص ١١٤ وما بعدها؛ مناهج البحث الأدبي، أ.د. يوسف خليف، ص ١٣٨.

الأسلوب، وجفافه، وتجهد القارئ وتصرفه عن المعنى إلى حل الألفاظ؛ مما يعطل مسيرته ويقطع أفكاره.

ب – **الجمل**: يجب أن تكتب الجمل بأقل ما يمكن من الكلمات، فإن أمكن كتابة الجملة من أربع كلمات، فلا تكتب من خمس، مثلا: قابلت محمدا واقفا، أفضل من قابلت محمدا يقف على رجليه.

ويراعى سبق المبتدأ للخبر، أو الخبر للمبتدأ إذا كان هناك داع. والفعل يسبق الفاعل، أو يتقدم الفاعلُ إذا كانت هناك أهمية؛ أى أن ما يخرج عن الأصل، لابد أن يكون لهذا الخروج سبب وعلة.

وينبغى مراعاة التطابق بين الجملة، وما سبقها من جمل.

ويتجنب الباحث الفواصل الطويلة – قدر إمكانه – بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والضمير وما يعود إليه، بحيث يكون من السهل على القارئ، أو السامع، أن يدرك الارتباط بين شطرى الجملة، أو بين الكلمة ومتعلقها.

والجمل القصيرة أفضل من الجمل الطويلة بوجه عام.

ت – **تكوين العبارات والفقر**: الفقرة وحدة قائمة بذاتها، لاتحتاج إلى عنوان، وتُكوِّن مع غيرها من الفقر جزءا من البحث له عنوان، ومن مجموع الأجزاء يتكون مبحث أو فصل ...

والفقرة مجموعة من الجمل، بينها اتصال وثيق لإبراز معنى واحد، أو لشرح حقيقة واحدة، ولها استقلال، يمكن معه اعتبارها فكرة مستقلة، أو بحثاً قصيراً، أو بحثاً داخل بحث؛ ولهذا يجب أن تستوفى الفقرة عناصر الاستقلال، وأن تؤدى نتيجة واضحة، وأن تكون حول فكرة

واحدة.

وللفقرة طول متوسط، وخير الأمور الوسط، ولكن يفضل القصر على الطول.

ويجب مراعاة الترابط بين الفقار، بحيث تكون كل فقرة ترتبط بالفقرة السابقة بصلة ما؛ ذلك أن جميع الفقار تخدم جزءاً من البحث وتوضحه.

وما دام لكل فقرة استقلالها، فينبغى أن يظهر ذلك فى الشكل، كما يظهر للعقل. ومن ثم يجب أن تبدأ كل فقرة من أول السطر، وأن يترك فراغ من أوله، وتوضع نقطة عند نهاية الفقرة. ويترك بين الفقرة والفقرة مسافة أوسع من تلك التى بين السطور.

وهناك أمور ينبغى مراعاتها فى أسلوب الرسالة عموما وهى:

١ - يجب ألا يكثر الباحث من إيراد الأدلة والبراهين على أمور مسلم بها، أو يمكن التسليم بها بسهولة. ويجب أن تتناسب الأدلة مع التسليم بالرأى، أو الإمعان فى مخالفته.

٢ - تجنب المبالغة فى التعبير، كقوله: لم يرد ذلك نهائيا، أو أفضل ما كتب فى ذلك، أو كتب فيها كثيرا جداً، ...

٣ - تحاشى التهكم، وعبارات السخرية، والمزاح، فليست الرسائل والبحوث محلاً لذلك.

٤ - تجنب كل ما يفتح على الباحث بابا للخلاف، مما يُظهر براعته، فلا يحذف شيئاً مهما، ولايورط نفسه فى مشكلات يمكنه أن يعفى نفسه منها.

٥ - الابتعاد عن الجدل؛ فهو أبعد ما يكون عن الروح العلمية التى تبحث عن الحقيقة.

ولكن إذا رأى الباحث ضرورة فى مناقشة آراء الآخرين فليناقشها، دون تهجم، ودون مجاملة، ولكن بأدب وموضوعية.[١]

٢ - المنهج:

هو عبارة عن الطريق الذى يتبعه الباحث فى عرض الفكرة، واستنباط الحكم. وهذا يستدعى تنظيم العرض، واتباع المنطق فى عرض الأفكار، والأدلة، ومناقشتها.

فيجب أن يكون عرضها عرضا منطقيا سليما، وفقا لما يقتضيه العقل، والذوق السليم. بحيث يتدرج الباحث فى عرض الأفكار من السهل إلى الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول، ومن المسلمات إلى الخلافيات، مراعيا فى كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها.[٢]

ولا شك أن هذا المجال تختلف فيه قدرات الباحثين، وتتجلى فيه مواهبهم، وإمكاناتهم، وتظهر الفوارق بينهم، ولذلك يجب على كل باحث

---

(١) انظر: الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب ص ٩٥ - ٩٩؛ الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، أ.د. محمد عبدالغنى سعودى، أ.د. محسن أحمد الخضيرى، ص ١١٣ - ١١٩.

(٢) تأمل قول الراغب الأصبهانى: "العلم لا يدرك غوره، ولا يسبر قعره، فابدءوا بالأهم فالأهم، بالفرض قبل النفل، إن الأهم المقدم. وقيل: ضيع الناس الأصول بتركهم الأصول" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ١٠: ٥١).

أن يُظهر براعته فى استخدام المعلومات المتاحة بين يديه، استخداما جيداً، يقتضيه المنطق، ويرتضيه العقل، والذوق السليم.

٣ – المادة:

وأما المادة العلمية، فقد تحدثت عنها، تحت عنوان (اختيار المادة العلمية).[١]

كتابة المسوَّدة:

بعد أن ينتهى الباحث من جمع المادة العلمية، ويقوم بفرزها، وتنقيتها، واختيار اللازم منها، على النحو السابق ذكره[٢]، غالبا ما يكون الموضوع قد اكتمل تصوره فى ذهن الباحث، وظهرت أبعاده بصورة جلية، وأحاط به الباحث إلى حد كبير.

وغالبا ما يتراءى للباحث أن يُجرى تغييرا فى خطة الرسالة، بحيث يكون عرض الموضوع على التنظيم الجديد، أجود فى عرض الأفكار، ومعالجة الموضوع.

وللباحث حرية مطلقة فى ذلك بعد أخذ رأى مشرفه، فله أن يغير من العناوين ما يشاء، ومن التقسيمات ما يرى، غاية الأمر أن لا يتعدى ذلك إلى عنوان الموضوع، فإن أراد ذلك أيضا لزمه مراجعة الجهة العلمية التى جرى

---

(١) أنظر: ص ٩٧.

(٢) تحت عنوان "اختيار المادة العلمية" ص٩٧.

تسجيل الموضوع أمامها للحصول على موافقتها على النحو السابق ذكره.[1]

وعندما يستقر الباحث على تنظيم معين لبحثه يشرع فى كتابة مسودة الرسالة.

ولا شك أن كتابة الباحث فى موضوع ما، أول مرة، سيشوبها الضعف فى كثير من النواحى، ويعتريها الخلل من النواحى الأخرى. وأن الباحث إذا أعاد كتابة ما كتبه بالأمس، فستكون الكتابة أجود، والأخطاء أقل.

ومن هنا، فإن الباحث يبدأ بكتابة مُسوَّدة البحث. وتعتبر هذه الكتابة محاولة أولى، تخرج البحث من كونه مجردَ فكرة، إلى كونه حقيقة واقعة.

ثم يتناول الباحث هذه الحقيقة الواقعة بالتعديل، والتطوير، والحذف والإضافة، حتى يخرج البحث فى صورة قريبة من الكمال.

والمحاولة الأولى للكتابة تسمى مُسوَّدة البحث. وفيها يتناول الباحث موضوعات الرسالة، بادئاً بالموضوع الأول وفقا لخطة البحث. ويحضر المادة العلمية التى جمعها فى هذا الموضوع، سواء كانت مسجلة على بطاقات، أم مسجلة على أوراق. ثم يلقى نظرة فاحصة، دقيقة، يستعرض ما اشتملت عليه من معلومات. ويرتب هذه البطاقات، أو الأوراق، وفقا لأهميتها، بادئا بالأفكار الأساسية، والنقاط الرئيسة للتركيز عليها؛ حيث ينبغى الاهتمام بتدوين الأفكار الرئيسة، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة الصياغة، والتحسين، والتطوير.

---

(١) تحت عنوان "تغيير موضوع البحث" ص ٥١.

ولا ينقل الباحث ما وقع عليه اختياره نقلا آليا، وإنما يأخذ الفكرة فقط، ويعبر بأسلوبه، ويعدل ما يقتضى التعديل، ويحذف ما يجب حذفه، ويشرح ما يلزم شرحه، ويعلق على ما يستحق التعليق، ويناقش ما يحتاج إلى مناقشة.

وأنبه إلى ضرورة الاهتمام بالنقطة الأساسية فى البحث، فى كل جزء من أجزائه. وإبراز وجهة نظر الباحث فيما يكتب، موضحا الأفكار التى يقتنع بها، أو يرجحها، وإيراد المعلومات، والأدلة، ومناقشاتها، مرتبة ترتيبا منطقيا؛ مما يساعد القارئ على متابعة أفكار الباحث فى سهولة ويسر.[1]

ويراعى الباحث فى كتابة المسوَّدة، أن يكتب على سطر، ويترك آخر، ويكتب على وجه من الورقة ويترك آخر؛ وذلك حتى يضيف ما يرى إضافته بعد ذلك بين الأسطر.

وإذا طالت الإضافة، يكتبها فى الصفحة البيضاء، بدلا من تمزيق الورقة، وإعادة كتابتها كلها.

وأيضا يترك الباحث مسافات بيضاء بين الفقر، أكبر من اللازم نظاما، من باب الاحتياط؛ لكتابة ما يلزم إضافته بعد ذلك.

ومن المعروف أن كتابة الباحث فى البداية، يغلب عليها الإيجاز، مع كثرة ما لديه من المعلومات فى النقطة الواحدة، وهذا أمر طبعى؛ ولذلك يجب على الباحث، أن يتذكر أنه يكتب لغيره، ممن لا علم لهم بالموضوع، مما يوجب على الباحث توضيح الفكرة، من جميع جوانبها، حتى وإن كانت

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٩١.

هذه التوضيحات بمثابة بدهيات بالنسبة للباحث. ولكن مع الإيجاز[1]

بعد الانتهاء من كتابة مُسوّدة موضوع، أو مبحث، أو فصل، يتركه الباحث فترة، ثم يعود ويقرأ ما كتب؛ وذلك بهدف البحث عن أوجه النقص أيا ما كانت، فيستوفيها، ونقاط الضعف، فيقويها، وأماكن الثغرات، فيسدها.

ويسير الباحث على هذا النحو، فى كل الموضوعات إلى أن ينتهى من رسالته.

ويجب عليه أن يتأكد من الأمور الآتية:

١ - أنه عرض موضوعات البحث بصورة جيدة، فى أسلوب علمى سهل، يتلاءم مع المادة العلمية، مراعيا ترابط الجمل والفقار، ثم تسلسل الأفكار وترابطها.

٢ - أن موضوعات البحث وعناوينها متناسقة، ومترابطة، بعضها مع بعض. وأن العناوين الرئيسة، والجانبية، تدل على ما تحتها دلالة كافية.[2]

---

(١) عبر النووى - يرحمه الله - عن هذه الفكرة بمنتهى الوضوح، فى عبارة موجزة، عجيبة، فقال: "وليحرص على إيضاح العبارة، وإيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق والاستغلاق" (المجموع ٧ : ٣٠) وقال الإمام مالك عن الفقيه: "يكون كلامه يسيرا جامعا بليغا، فإن التحفظ من الزلل مع الإقلال دون الإكثار، وفى الإكثار أيضا ما يخفى الفائدة، ويضيع المقصود ويورث الحاضرين الملل" (كتاب الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادى، ٢: ٢٨).

(٢) انظر: مناهج البحث الأدبى، أ.د. يوسف خليف، ص ١٥٦.

٣ - أن هناك توازناً معقولاً بين الموضوعات بعضها البعض، وبين الفصول والأبواب، بحيث لا يبدو أحدها طويلا جدا، والآخر قصيرا جدا. فإن وجد شيئا من ذلك حاول إزالته - قدر الإمكان - وقد يكون ذلك عن طريق إجراء تعديل في التقسيم الشكلي، أو عن طريق اختصار المادة العلمية، إذا كان ذلك ممكنا.

٤ - صحة إيراد الأدلة، ووجوه دلالتها على المقصود، وأن موقفه صحيح في ترجيح بعض الآراء دون تحيز.

٥ - أن الجزء المقتبس ملائم للموضع الذي وضع فيه، سباقا ولحاقا.

٦ - أن التوثيقات تمت وفقا لطريقة علمية معتمدة. كما أنه استخدم علامات الترقيم استخداما صحيحا.(١)

٧ - أنه لم يقع في خطأ التكرار للفكَر أو للنصوص، وإذا وجد شيئا من ذلك، ورأى ضرورة التعرض لهذه الفكرة في مواضع مختلفة، أو الإشارة إلى هذا النص لاستنباط حكم جديد. وجب عليه أن يعيد ما تقتضيه الضرورة من النص مع الإشارة إلى الموضع الذي سبق إيراده فيه.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٩٤، ١٩٥.

مقدمة البحث

بعد أن ينتهى الباحث من كتابة مسوَّدة البحث، تكون الصورة النهائية للبحث قد اكتملت تماما فى ذهن الباحث. ومن ثم، يستطيع كتابة المقدمة، وإعطاء صورة واضحة، وحقيقية عن الرسالة، وعما اشتملت عليه.

ومقدمة الرسالة هى أول ما يطالع القارئ؛ ولذلك يجب على الباحث أن يمنحها من الاهتمام، والعناية ما تستحق؛ حتى تخرج واضحة المعالم، وتدل على الرسالة دلالة وافية.

ويراعى أن تكون المقدمة مركزة فى معلوماتها، حيث يُورد الباحث عصارة الرسالة فيها. ويصب ذلك فى أسلوب سهل، أخّاذ، يجذب القارئ، ويشد انتباهه، وينتقل به من نقطة إلى أخرى فى تسلسل منطقى.

ويجب أن تشتمل المقدمة على النقاط الآتية:

١ - البسملة، والحمدلة، والصلاة على رسول الله ﷺ فيفتتح كلامه بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ والثناء على الله تعالى؛ تأسيا بالكتاب الكريم، وامتثالا لقول رسول الله ﷺ : "كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر" وفى رواية "بالحمد لله" ولذلك يجمع بينهما. ويصلى ويسلم على رسول الله ﷺ ، تنفيذا لأمر الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾[1]. وكل ذلك رجاء البركة لتأليفه، وطلبا للعون من الله - سبحانه وتعالى - على إتمام بحثه، وسلوكا لمسلك العلماء

---

(١) جزء من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب.

المؤلفين، الذين بارك الله فى أعمارهم ومؤلفاتهم.

٢ - شرح أهمية موضوع البحث. وبيان قيمته العلمية والعملية. وفائدة البحث بالنسبة للعلم، والمجتمع، والباحث.

٣ - ذكر الباعث على اختيار هذا الموضوع.

٤ - إيراد الأبحاث والدراسات التى تناولت هذا الموضوع، أو جانبا من جوانبه. وبيان ما فيها من عيب أو حُسن، بصورة موجزة جدا. وبيان الفارق بينها وبين بحثه، والميزات التى تميز بها هذا البحث عن هذه الدراسات والبحوث.

٥ - بيان أبعاد الموضوع كله، ثم تحديد موضوع البحث، الذى يتصدى الباحث لمعالجته.

٦ - بيان المنهج الذى سلكه الباحث، فى معالجته لموضوعات البحث.

٧ - التقسيمات الأساسية للبحث، وبيان أوجه الترابط بينها.

٨ - الصعوبات التى قابلت الباحث فى إجراء بحثه فقط. ولا يتطرق إلى الصعوبات المالية، التى واجهته، أو الأحوال الأمنية، وما إلى ذلك.

ويجب على الباحث أن يلتزم الموضوعية فى ذلك، ويكون صادقا، وواقعيا، غير مبالغ فى إيراد الصعوبات. ويقصد من وراء ذلك، توجيه الأنظار لهذه الصعوبات والمشكلات، ومن ثم يراعيها الباحثون، ويعمل المسئولون عنها على إزالتها.

٩ - **قائمة بالمصطلحات والمختصرات والرموز الخاصة بالبحث[1] وبيان معانيهما.**

ويجب أن تختلف المعلومات الواردة فى المقدمة، عن تلك التى وردت فى خطة البحث؛ ذلك أن الباحث - غالبا - يكتب خطة البحث وليس لديه فكرة كافية، أو واضحة عن البحث. أما الآن فقد اكتملت صورة البحث، ووضحت تماما فى ذهنه، ومن ثم يمكن أن تتفق هذه المعلومات، والأفكار الواردة هنا مع الخطة ويمكن أن تختلف عما ورد فيها.

والخطأ الشائع الذى يقع فيه أكثر الباحثين الآن، أنهم ينقلون ما كتبوه فى خطة الرسالة - بنصه - فى مقدمة الرسالة، فتظهر المقدمة فى صورة هزيلة، لا تعطى صورة واضحة عن الرسالة.

ويظهر الفارق جليا بين ما كُتب فى الخطة، وما يُكتب فى المقدمة، فى نقاط متعددة، مثل: (أهمية الموضوع، وبيان فائدته) ولا شك أن الباحث بعد الانتهاء من البحث، يستطيع أن يكتب عن ذلك أفضل مما كتبه قبل تسجيل الموضوع. وكذلك فى ذكر المؤلفات فى الموضوع، مما لا شك فيه أن الباحث سيحيط بكثير من المؤلفات بعد كتابته.

والنقطة الهامة هى (التقسيمات الأساسية) فيجب هنا أن يوضح الباحث لماذا قسم الموضوع، مثلا: إلى ثلاثة أبواب، ولماذا كان الباب الأول

---

(١) أما الاختصارات العامة، الدارجة، ورموزها، فلا يذكرها فى هذه القائمة؛ لأنها اختصارات ورموز عامة، مستقرة، معروفة كما سبق توضيحه ص ١٣٢.

عن كذا والثانى ... وهكذا وكذلك الفصول والمباحث.

ولا يكفى هنا - أبدا - ما يورده الباحثون من سرد للموضوعات - كما ورد فى خطة البحث - بدون بيان سبب هذا التقسيم وأوجه الحبك، والسبك، والترابط، بين الأبواب، والفصول، والمباحث.

وعموما فإن المقدمة تبرز البحث فى خطوط عريضة، ولها أهميتها بالنسبة للقارئ؛ حيث يمكنه أن يقف على موضوع الرسالة فى وقت قصير جداً.

كما يعتمد عليها أمناء المكتبات، والناشرون فى التعرف على موضوع البحث، وأهميته، وتقديم ملخص عنه فى نشراتهم، ووضعه فى تخصصه، وفهرسته. ولا شك أن الباحث أقدر الناس فى كتابة ذلك عن بحثه.

خاتمة البحث

يجب أن ينتهى البحث بخاتمة، يضمنها الباحث أهم النتائج التى توصل إليها.

وما قلته عن المقدمة، وأهميتها، ووجوب الاهتمام بها، أكرره هنا فى الحديث عن الخاتمة.

وأكرر أن أكثر الباحثين يضيِّع نتيجة عمله، عندما يهمل فى الخاتمة، ولا يعطيها ما تستحقه من الاهتمام؛ ذلك أن كثيرا من القراء، وأمناء المكتبات، والناشرين يقرءون الخاتمة فقط؛ ليتبينوا أهمية هذا البحث، ونتيجته؛ ولذلك ينبغى إعطاء الخاتمة، قسطا زائدا من الاهتمام، ويورد الباحث فائدة هذا العمل كله، ونتيجته فى سطور قليلة؛ حتى يشعر القارئ بما توصل إليه الباحث، وأهمية ذلك فى كلمات محدودة.

وعلى كل حال تشتمل الخاتمة على نتائج البحث، والمقصود بنتائج البحث: الإضافة العلمية الجديدة التى أتى بها هذا البحث، والتى من شأنها أن تعود بالفائدة على العلم، والمجتمع، والباحث.

ويورد الباحث هذه النتائج وفقا لمنهج معين: إما وفقا لترتيب البحث بابا بابا، أو يورد الأهم، ثم المهم.

وقد يشير الباحث فى خاتمة البحث، إلى ضرورة إجراء بحوث فى بعض الموضوعات، على مدى أوسع، يرى أنها فى حاجة إلى البحث، وضاق

وقته عنها، أو أن بحثها يخرجه عن الموضوعية. فيشير إلى ذلك[1].

ويجب ألا تطول الخاتمة. وإذا اضطر الباحث إلى إيراد مادة تطيل الخاتمة، فالأفضل إيرادها خلال البحث.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ١٩٨.

ملاحق الرسالة

قد يواجه الباحث فى أثناء بحثه بعض المعلومات، التى تمت بصلة لموضوع البحث، ولكنها ليست منه، ويرى الباحث إن هو تركها، يفوت القارئ شيء، وذكرها يؤدى إلى طول الموضوع، وتشعبه. ومن ثم تكتب هذه المعلومات مستقلة عن موضوع الرسالة.

وايضاً قد يورد الباحث إحصائيات، أو بيانات، أو ما يشبه ذلك.

وإذا كانت هذه المعلومات قصيرة، محصورة، محدودة، فيمكن إيرادها بالهامش،ولكن إذا كانت طويلة تحتاج إلى صفحات، فيوردها مستقلة، ويلحقها بالرسالة.

مثال ذلك: إذا كان الباحث يكتب فى موضوع "حبس المدين لإجباره على الوفاء بالدين فى الفقه الإسلامى"، ورأى الباحث أن يتحدث عن السجن، كمكان يحبس فيه المدين، وعن نشأة السجن، وما ينبغى من معاملة للسجين المدين ... الخ هذه المعلومات. فقد يتردد الباحث فيها، ومدى أهميتها، وصلتها بالموضوع؛ ولذلك يفضل أن يورد الحديث فى هذه المعلومات مستقلا، فى موضوع خاص، ويلحق بالرسالة، ويشار إليه فى موضعه من الرسالة.

وكذلك إذا أراد أن يستدل على ضرورة استعمال الحبس وسيلة لإكراه المدين على الوفاء، وفاعلية هذه الوسيلة، فاضطر إلى إيراد إحصاءات من محاكم عن عدد الدعاوى المرفوعة أمامها؛ لاستيفاء ديون يماطل فيها المدينون، أو إيراد بيانات متعددة من محاكم مختلفة، فى أنواع كثيرة من الديون؛ مما يجعل هذه البيانات تستغرق صفحات كثيرة. هنا يورد هذه

الإحصاءات، والبيانات مستقلة فى ملحق خاص بها، ويشير إليه عند اللزوم فى صلب البحث.

ويرى بعض الأساتذة أن الملاحق توضع بعد قائمة مصادر البحث، وهى التى تلى موضوع البحث. ووجهة نظرهم أن الملاحق شىء مستقل عن الرسالة، ويمكن الاستغناء عنه، بعد أن ذكر فى صلب الرسالة ما يحتاج إليه من المعلومات الواردة فى الملاحق. بخلاف قائمة مصادر البحث، فهى أساسه، ولا يمكن الاستغناء عنها، بالرغم من إيراد المعلومات اللازمة منها فى صلب الموضوع؛ ومن هنا فهم يرون أن تقدم قائمة المصادر على الملاحق.

ولكن الاتجاه المفضل هو إيراد الملاحق، وما يشابهها بعد البحث مباشرة، وقبل قائمة المصادر. ووجهة النظر هنا أن صلة الملاحق بالبحث واضحة، ولها أهميتها، وفضلا عن ذلك، فالملاحق، والبيانات لها مصادر أخذت منها، ويلزم الإشارة إليها فى قائمة المصادر؛ ولذلك يجب وضع قائمة المصادر بعد كل شىء وردت الإشارة إليه فيها.

ويحال على الملاحق، والوثائق بأرقامها المتسلسلة، وتوضع الإشارة على نفس السطر بين قوسين، مثل: (انظر ملحق رقم١) وبعد ذلك يستمر الكلام.

أما الملاحق فيشار إليها بأرقام متسلسلة، أو حروف. ويوضع الرقم أو الحرف فوق العنوان(١)

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ١٦٩ وما بعدها.

قائمة مصادر البحث

تعد قائمة المصادر دليلا على صدق الباحث، وأصالة البحث، ومكانتهما. وتبين مدى ما يتمتعان به من تفكير منطقي منظم؛ ولذلك فهي معيار مهم في بيان قيمة البحث واعتماده(١)

ومن ثم ينبغي الاهتمام بها، وإعطاؤها جهدا زائدا؛ حتى تخرج في الصورة اللائقة.

ولا يمكن أن يُجاز بحث لم يشتمل على قائمة بالمصادر؛ لعدم وجود دليل على أصالة البحث ومصادره.

وتختلف قائمة المصادر النهائية، عن قائمة المصادر الأولية؛ ذلك أن الأخيرة كانت تشتمل على جميع مظان البحث: من مخطوطات، وكتب، ومجلات، وغيرها. بينما قائمة المصادر النهائية، لا تشتمل إلا على المصادر التي استخدمها الباحث فعلا، وورد له ذكر في الهوامش.

ويرى بعض الاساتذة، أن قائمة المصادر النهائية، تشتمل على جميع الكتب المتصلة بالموضوع، إذا قرأها الباحث، حتى ولو لم يرد لها ذكر في هوامش بحثه.

ولا يُوافق أكثر الأساتذة على هذا الاتجاه، ويرون أن مكان الكتب التي قرأها الباحث - و لم يوثق منها - مقدمة البحث، حيث يذكر المؤلفات التي عالجت الموضوع من زوايا مختلفة.

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢٠٣.

أما المصادر التى تذكر فى قائمة المصادر النهائية، فهى المصادر التى ذكرها الباحث فى توثيق معلومات البحث؛ لأنها هى التى أسهمت فعلا فى معلومات بحثه.

والاتجاه الثانى هو المفضل؛ وذلك حتى نغلق باب إيراد المصادر بصورة عشوائية. وقد يكون ذلك لتضخيم عدد مصادر البحث، حتى ولو لم يره الباحث، وقد يكون لغير ذلك، وهو - فى رأيى - ضرب من الغش، وإذا اكتشف ذلك، يجيب الباحث، غير الأمين، بأنه استأنس بها فقط، وقرأها، ولكنه لم يستخدمها.

وقائمة المصادر النهائية هى آخر شىء يذكر من أجزاء البحث، حيث تأتى الملاحق عقب الحديث فى الموضوع،ثم توثيق النصوص، إذا اختار الباحث وضعها فى نهاية البحث، وتأتى فى النهاية قائمة المصادر.

وقد يورد بعض الباحثين مصادر كل باب فى نهايته، ثم يوردون قائمة بالمصادر النهائية، فى نهاية البحث.

وأرى أن فى هذا العمل، نوعا من التكرار بدون فائدة؛ ذلك أن من أراد الرجوع إلى بيانات مصدر من المصادر، فلن يختلف الأمر بالنسبة له، إن رجع إلى آخر البحث، أو إن رجع إلى آخر الباب. ويمكن القول: إن الرجوع إلى آخر البحث أيسر عملا من الرجوع إلى نهاية الباب.

ويأخذ ترتيب قائمة المصادر الصور الآتية:

أولاً: نظام القائمة العامة:

وفيها يورد الباحث جميع مصادر البحث، فى قائمة واحدة، وتُعطى جميع المصادر أرقاما متسلسلة، من البداية إلى النهاية، بصرف النظر عن فنون

المصادر، أو طبيعتها، أو أى أمر آخر.

وترتب هذه القائمة على نمط من الأنماط الآتية:

١ - الترتيب بحسب أسماء المؤلفين:

مبدوءا باسم الشهرة، أو اللقب، ثم الاسم، أو العكس، وفقا لطريقة الباحث فى التوثيق.

وفى هذا النمط، ترتب المصادر، وفقا لأسماء مؤلفيها، تبعا للحروف، أبتثيا، بحسب اسم الشهرة، أو اللقب أولا، ثم اسم المؤلف. أو ترتب تبعا لاسم المؤلف، ثم شهرته أو لقبه.

وفى جميع الأحوال، عند الترتيب بجرد الاسم، أو اللقب، من الألف واللام، ومن الكنى، مثل: الغزالى، يوضع فى ترتيب غ ز. وابن قدامة، يوضع فى ترتيب ق د. وأبو يعلى، يوضع فى ترتيب ى ع.

وإذا وجد مصدر مجهول المؤلِّف، يوضع فى ترتيب، م ج مجهول.

وفى حالة تعدد مؤلفات مؤلِّف واحد، واستعمالها، ترتب هذه المؤلفات، وفقا لترتيب الحروف.

٢ - الترتيب بحسب أسماء المصادر:

ترتب المصادر فى هذا النمط، بحسب اسماء المصادر، وفقا لترتيب الحروف أبتثيا، لا فرق بين مخطوط، أو مطبوع، أو غير ذلك. وعند اشتراك مجموعة من المصادر فى اسم واحد، ترتب فيما بينها، وفقا للحروف بحسب أسماء المؤلفين.

٣ – الترتيب بحسب تاريخ نشر المصدر:

ترتب المصادر فى هذا النمط، وفقا لتاريخ نشر المصدر، فيقدم الأقدم، فالقديم، فالحديث، فالأحدث، وهكذا. وعند وجود مصادر بدون تاريخ نشر، تدون فى النهاية أو البداية.

وإذا كان لهذا النمط ميزة علمية؛ حيث يبرز التطور التاريخى للمادة. غير أن وجود كثير من المراجع بدون تاريخ نشر، يحول دون ذلك. وهو لا يحقق الهدف المقصود من قائمة المصادر، حيث يصعب جدا الرجوع إلى بيانات مصدر من المصادر؛ لأن ذلك يستدعى معرفة تاريخ النشر أولا، أو استقصاء القائمة من أولها لآخرها للوصول إلى مصدر محدد؛ ولذلك فإن النمطين الأولين هما الشائعان فى الاستعمال.

ثانياً: نظام تقسيم القائمة:

فى هذا النظام يقسم الباحث قائمة المصادر إلى أقسام، وفقا لنمط من الأنماط الآتية:

١ – تقسيم القائمة وفقا للفنون أو العلوم:

وفى هذا النمط تقسم المصادر وفقا للفنون أو العلوم، وتذكر مؤلفات كل فن، أو علم مع بعضها، وترتب مؤلفات كل قسم تبعا لعنوان الكتاب، أو اسم المؤلف – طبقا لما وثق به – وفقا لترتيب الحروف أبتثيا. ولكن لا ترتب أقسام القائمة تبعا للحروف، وإنما جرى العرف على أن يبدأ بالقرآن الكريم، ثم يورد قائمة مصادر التفسير، ثم الحديث، ثم العقيدة، ثم أصول الفقه حنفى، فغير الحنفى، ثم مصادر الفقه الحنفى، فالمالكى، فالشافعى، فالحنبلى، فالمذاهب الأخرى، ثم اللغويات، ثم مصادر متنوعة.

ويعطى الباحث رقما متسلسلا مستقلا لكل قسم، أو يعطى رقما متسلسلا لجميع المصادر، بصرف النظر عن التقسيم، وقد يجمع بين الرقمين رقم خاص لكل فن أو علم، ورقم عام للقائمة كلها.

٢ - تقسيم القائمة وفقا لمستوى المصادر بالنسبة للبحث:

وفى هذا النمط يقسم الباحث مصادر بحثه، تبعا لمستوى المصدر بالنسبة للبحث، فيجعل قسما للمصادر الأساسية، أو الأصلية للبحث، وآخر للمصادر غير الأساسية، أو الثانوية للبحث.

وترتب المصادر فى كل قسم، وترقم على النحو السالف ذكره فى التقسيم السابق.

٣ - تقسيم القائمة وفقا لطبيعة المصدر:

حيث يقسم الباحث مصادره تبعا لطبيعة المصدر، فيخصص قسما للمخطوطات، وآخر للمطبوعات، وثالثا للمحاضرات، ورابعا للأشرطة... وهكذا.

وترتب المصادر فى كل قسم، وترقم على النحو السالف ذكره فى التقسيم الأول.

٤ - تقسيم القائمة وفقا لتاريخ المصدر:

حيث يقسم الباحث مصادر بحثه إلى قديم، وحديث، فيخصص قسما من القائمة للمصادر القديمة، ويخصص آخر للمصادر الحديثة.

وترتب المصادر فى كل قسم، وترقم وفقا لما سبق ذكره فى التقسيم الأول.

٥ – تقسيم القائمة وفقا للموضوعات:

وفى هذا النمط يقسم الباحث مصادر بحثه وفقا لموضوعات البحث، ويخصص قسما لمراجع كل موضوع.

ولهذه الطريقة فائدة عملية مهمة، وهى سهولة الرجوع إلى مصادر موضوع ما، للكتابة فيه مرةثانية، أو الاستفادة منها.

ولكن يعيبها صعوبة تصنيف المصادر على هذا النحو؛ بسبب تداخل الموضوعات، وتعددها، فى المصدرالواحد، وربما استفاد الباحث من مرجع واحد، فى عدد من الموضوعات، ومن هنا يصعب تصنيفه فى قسم من الأقسام.

تقدير هذين النظامين:

لكل نظام من النظامين ميزات وعليه مآخذ على النحو الآتى:

أولاً: نظام القائمة الواحدة:

يتميز هذا النظام بالميزات الآتية:

١ – سهولة ترتيب القائمة؛ حيث ترتب المصادر وفقا لترتيب الحروف، ثم تسجل.

٢ – سرعة الوصول إلى بيانات المصدر فى وقت قصير، وبسهولة ويسر؛ حيث يجرى الكشف عن المصدر عند ترتيبه وفقا للحروف.

ويعيب هذا النظام، أنه لا يُمكّن من حصر المصادر المتخصصة فى موضوع الرسالة، كما لا يُمكّن من حصر المصادر فى كل فن، أو كل موضوع، أو كل مذهب.

ثانياً: نظام القائمة المقسمة:

يتميز هذا النظام بالميزات الآتية:

١ - يُمكّن من الإحاطة بالمصادر فى كل قسم وحصرها، سواء قُسمت القائمة فنون، أم بحسب طبيعة المصدر، أم بحسب الموضوعات.

٢ - يُسهِّل معرفة مصادرالموضوع فى أى فن لمن يريد.

لكن يعيب هذا النظام صعوبة الرجوع إلى بيانات أى مصدر على غير المتخصصين؛ ذلك أن الرجوع إلى مصدر ما هنا يحتاج إلى معرفة الفن أو القسم الذى ينتمى إليه المصدر أولا. وإلا اضطر من يريد معرفة بيانات مصدر ما، إلى مراجعة جميع الأقسام، حتى يصل إلى المصدر، مما يمثل صعوبة شديدة.

هذا : ويراعى أن الباحث غير ملزم باتباع نموذج من هذه النماذج؛ لأنها أفكار بشر، قابلة للتغيير والتبديل. بل إن التغيير، والتبديل، والتجديد، والابتكار، هو الهدف بحثا عن الأفضل والأمثل.

ولذلك يمكن الدمج بين هذه الأنظمة، بما يخرج نمطا متميزا يحقق ميزات النظامين.

ولكن يتحتم فصل قائمة مصادر البحث العربية عن قائمة مصادره الأجنبية.

وأيا ما كان الحال، فالاهتمام بالقائمة، وإعطاؤها جهودا زائدا، يشير إلى أن الباحث بذل جهدا متميزا، وله منهج منطقى، ولديه فكر مستقل.

والباحث الذى يورد قائمة المصادر، حسبما تيسر له، يدمغ نفسه -

من البداية – بأنه من المقلين فى الجهد، والمنهج، والعلم، ومن ثم تهتز صورة البحث فى نظر اللجنة أولا، والقارئ ثانيا، ويظل الباحث نادما على تفريطه في عمله، طوال حياته العلمية.

ويراعى أن تنظيم قائمة المصادر، لا يختلف أيا ما كانت طريقة التوثيق، أى سواء كان توثيقا مختصرا بالهامش، أم توثيقا مختصرا مباشرا، أم توثيقا بالأرقام.[1]

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢٠٣ – ٢٠٦؛ مناهج البحث العلمى، أ.د. عبدالله محمد الشريف، ص ١٧١، ١٧٢.

مجموعة القوائم أو الفهارس

تأتى بعد قائمة المصادر مجموعة القوائم. وإيراد القوائم فى البحوث ليس تزيّدا، أو تفضلا، وإنما هو عمل أساسى من البحث، يدخل بين عوامل تقييمه؛ ذلك أن للقوائم فوائد جليلة،فهى تساعد على الاستفادة بما ورد فى البحث من معلومات متنوعة، وتعطى مؤشرا واضحا، وصادقا على حجم ما به من معلومات، ومقدار ما بذل فيه من جهد، وتدل القارئ على المكان الذى وردت به المعلومة، أو الآية، أو الحديث، أو بيت الشعر، أو الشخصية، وغير ذلك.

وتتنوع القوائم بحسب طبيعة البحث. وعموما هناك قائمة للآيات القرآنية التى وردت بالبحث، وأخرى للأحاديث النبوية، وثالثة للأعلام، ورابعة لأبيات الشعر، وخامسة للأمثال، وتاتى فى النهاية قائمة الموضوعات، أو المحتويات. ومن الباحثين من أورد قائمة بالألفاظ، وعدد مرات ذكرها فى البحث، ومكان كل مرة - وإن كان فى هذا مبالغة -.

ويراعى أن مثل هذه الأمور أصبحت سهلة، ميسرة، فى ظل أنظمة الكمبيوتر.

ولا يلزم أن تتوافر جميع هذه القوائم فى كل بحث، وإنما يجب إيراد بعضها، وفقا لطبيعة البحث.

ولكن لا يمكن أن يخلو بحث من قائمة المصادر، أو قائمة المحتويات، وكذلك قائمة الأعلام.

ويراعى فى هذه القوائم الترتيب الداخلى، وفقا لما تقتضيه المادة العلمية الواردة بالقائمة. فبالنسبة لقائمة الآيات القرآنية، قد ترتب على

الحروف الهجائية، ثم يذكر أمام الآية رقم الصفحة التى وردت الآية بها، ثم اسم السورة، ورقم الآية. وقد ترتب وفقا لترتيب ورودها فى المصحف، فيذكر الآية ثم السورة التى وردت بها، ورقم الآية، والصفحة أو الصفحات التى وردت بها. وقد ترتب وفقا لترتيب ورودها فى البحث، ويذكر رقم الآية واسم السورة ورقم الصفحة أو الصفحات التى وردت بها.

وفى قائمة الأحاديث ترتب وفقا للحروف الهجائية، فيذكر الحديث، ثم رقم الصفحة التى ورد بها، أو أرقام الصفحات التى ورد بها الحديث.

وفى قائمة الأعلام يتم ترتيب الأعلام هجائيا، ويذكر رقم الصفحة التى تُرجم للعَلَم فيها. أو قد يذكر الباحث الصفحات التى ورد ذكر العَلَم بها، ويبرز الصفحة التى ترجم للعَلَم بها، وهى أولْ صفحة ورد ذكر العَلَم بها.

وهكذا بالنسبة لقوائم الشعر، والأمثال. وعموما يرتب الباحث قوائمه كما يشاء، غاية الأمر، يجب أن يكون ترتيبه منطقيا يقتضيه العقل، والذوق السليم.

قائمة الموضوعات، أو المحتويات (الفهرس).

وهو يأتى فى نهاية البحث وفقا للعرف العربى، ويأتى فى أوله وفقا للنظام الانجليزى.

وتدون فى قائمة المحتويات، جميع الموضوعات التى بحثت فى الرسالة، مهما كانت صغيرة، وتُذكر وفقا للتقسيم الأساسى للبحث، بحيث يمكن للقائمة أن تعطى تصورا عن الموضوع وأجزائه.

يُكتب عنوان القسم، أو الباب فى أقصى اليمين، ويكتب أمامه

الصفحات التى استغرقها، من كذا إلى كذا.

ثم يرد عنوان الفصل بعد الباب، متزحزحا عن اليمين قليلا، بمعنى أنه لا يكتب عنوان الفصل تحت عنوان الباب مباشرة، وإنما يدخل إلى اليسار قليلا، ويكتب أمامه الصفحات التى استغرقها.

ثم تكتب عناوين المباحث، تحت عنوان الفصل، ولكن تدخل إلى اليسار قليلا، ويكتب أمامها رقم الصفحة فقط.

ثم تكتب عناوين الموضوعات إلى اليسار قليلا تحت البحث... وهكذا فى كل باب.

مراجعة البحث[1]

بعد أن ينتهى الباحث من كتابة بحثه، ستكون فكرته قد اتضحت تماما فى ذهنه. ومن المستحسن أن يترك الباحث بحثه فترة من الزمن، يستريح فيها، ويلتقط أنفاسه، بعد جهد طال لمدة قد تكون سنين. ثم يتناول البحث مرة ثانية؛ ليهذبه، ويمعن النظر فيما كتب، ويتعهده بالتنقيح، والتهذيب.

ولا شك أنه سيجد نقاطا يعتريها نقص، فيكملها، وأخرى يكتنفها الغموض، فيوضحها، ونقاط وقع فيها خطأ، فيصححها ... وهكذا.مما يعكس على البحث شبه الكمال، ووفاء الجهد. وكمايقولون: اللمسات الأخيرة لها تأثير كبير جدا فى إظهار البحث فى الوضع اللائق به.

وفى هذه الخطوة - مراجعة البحث - ينبغى التركيز على الجوانب الآتية:

١ - مراجعة البحث لغويا - أيا ما كان تخصصه - والتأكد من خلوه من الأخطاء اللغوية، والإملائية. وأن الباحث استعمل علامات الترقيم استعمالا صحيحا.

ولا مانع يمنع من الاستعانة بأحد المتخصصين فى هذا المجال. ولا يعد هذا عجزا من الباحث عن النهوض بهذه المهمة، ولكن الملاحظ - وفقا

---

(١) يقول النووى - يرحمه الله - عن ذلك: "... وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه، وتكريره...". (المجموع ١: ٣٠). وقال ابن جماعة: "... ولا يُخرج تصنيفه من يده قبل تهذيبه، وتكرير النظر فيه، وترتيبه..." (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، ٣٠).

للتجارب السابقة - أن الباحث، نظرا لأنه هو الكاتب، لن يستطيع الوقوف تماما على هذه الأخطاء اللغوية والإملائية، فقد يقرؤها صوابا، بينما هى مكتوبة خطأ، وأحيانا يغفل عن النظر فى المكتوب، ويقرأ من ذهنه، ومن ثم تظل أكثر الأخطاء على ما هى عليه؛ ولذلك يفضل أن يكون المصحح غير الباحث.

٢ - وضوح الأفكار، وتسلسلها، وترابطها، ويتحتم على الباحث أن يزيل أسباب ما يجد من غموض، سواء كانت من الأسلوب، أم من استعمال علامات الترقيم بصورة خاطئة. ويراعى الترابط بين الأبواب، والفصول، والمباحث، والفقار. والتأكد من أن كل فقرة قد استوفت استقلالها: شكلا، وموضوعا. وأن كل جملة فى الفقرة لها علاقة بالموضوع، ولا يمكن حذفها لأهميتها، وأنها غير مكررة أو معادة.

٣ - أداء المقدمة والخاتمة لدورهما على الوجه الأكمل، ويتأكد أن المقدمة تشتمل على النقاط السابق ذكرها[1] بطريقة واضحة متسلسلة. وأن الخاتمة اشتملت على نتائج البحث بصورة وافية.

٤ - العناوين الرئيسة والجانبية، والاطمئنان إلى سلامة موقعهما: فى وسط السطر، أو على الجانب. وأن كل عنوان يعبر عما تحته بدقة.

٥ - صحة أرقام التوثيقات، وتكتشف الأخطاء هنا بالخبرة العلمية، والعملية التى سيكتسبها الباحث.

٦ - الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والتأكد من استيفاء كل كلمة منها

---

(١) ص ١٥٥، ١٥٩.

شكلها، وأن الآيات والأحاديث مذكـورة فـى الموضـع المقصـود تماما، وأنهـا موضوعـة بصـورة مميزة، وأنهـا مكتوبـة علـى الوجـه الصحيـح ومخرجة.

ولا شـك أن هـذه الخطـوة - المراجعـة - والـتركيز علـى الجوانـب المذكـورة، ومـا يطـرأ أثنـاء المراجعـة، واستيفاء مـا يحتـاج إلى ذلـك، سينعكس حتما على البحث، ويصقله، ويظهـره فـى صـورة قريبـة مـن الكمال.[1]

---

(١) انظر: كتابة البحث العلمى، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢٠٠، ٢٠١.

الفصل الخامس

مرحلة الطبع

وأتحدث فى هذا الفصل عن الإذن بطبع الرسالة، وأصول طبعها، وعن ترقيم صفحاتها، وترتيبها، وتجليد الرسالة.

الإذن بالطبع

بعد أن ينتهى الباحث من إعداد بحثه، ويرى الأستاذ المشرف، أن البحث أصبح متكاملا، يكتب تقريرا بذلك، ويُقدم للجهة التى سُجل البحث فيها.

وتختلف الإجراءات نسبيا من جهة لأخرى، فمثلا يجرى العمل فى بعض الجامعات، على أن الأستاذ المشرف، يأذن للطالب بطبع البحث. ويكون الإذن شفويا أو مكتوبا، وبعد تمام كتابة البحث، تسلم النسخ المطلوبة لإدارة الكلية. ويعرض الأمر على مجلس الكلية، الذى يقوم بتشكيل لجنة لمناقشة البحث.

ولا تُعرف لجنة المناقشة إلا بعد تمام الطبع، وتسليم النسخ؛ مما يفوت على الباحث فكرة مجاملة اللجنة، أو أحد أعضائها، بالميل إلى آراء أعضائها أو بعضهم، أو على الأقل مراجعة مؤلفاتهم.

وقد يعرض الأمر على المجلس العلمى قبل الطبع، ويصدر الإذن بالطبع، وتشكيل لجنة المناقشة فى قرار واحد.

وهنا يتمكن الباحث من استيفاء بحثه، وفقا لما يساير وجهة نظر

أعضاء اللجنة. أو يرجع لمؤلفاتهم ويستوفيها، قبل الطبع.

ويجرى العمل فى بعض المراكز العلمية، على عرض مسودة البحث، على أستاذ، أو أكثر، يقدم تقريرا عنها، وإذا كان التقرير بالموافقة على البحث، فإن المركز العلمى يوافق على طبع الرسالة.

وإذا كان للأستاذ القارئ أو القارئين، ملاحظات عليها، سُلمت للطالب. وهو صاحب القرار فى الأخذ بها، أو الاستعداد للدفاع عن وجهة نظره فى المناقشة دفاعا علميا منطقيا.

والإذن بالطبع فى الحالة الأخيرة، يعنى موافقة الكلية على قبول البحث، غاية الأمر أن الدرجة لا تحدد، إلا بعد المناقشة.

طباعة البحث

الأصل أن يقوم الباحث بكتابة بحثه بنفسه. وأكثر الباحثين الآن يجيدون الكتابة على الكمبيوتر، ويملكون أجهزة شخصية، ويكتبون بأنفسهم[1]، ولكن لا مانع يمنع من الاستعانة في ذلك بكاتب متخصص.

وسواء كان الباحث يجيد الكتابة على الكمبيوتر، ويكتب بنفسه، أو يستعين فى ذلك بكاتب متخصص، فكتابة البحث مسئولية الباحث. ومن ثم يجب عليه هو مراعاة الأصول المتعارف عليها في الطباعة. ويفضل من البداية أن يكتب المسودة كتابة منظمة، على الصورة التى يريد أن يراها بعد الطبع.

وغالبا ما يكون الكاتب - إذا كان غير الباحث - غير مدرك لمعانى البحث، وهو ينقل ما يراه أمامه؛ ولذلك على الباحث أن يوضح للكاتب النمط الواجب اتباعه فى كتابة الرسالة، من حيث المسافة بين الأسطر، عدد الأسطر، عدد الكلمات فى كل سطر، مسافة الهوامش، ترقيم الصفحات، الاختصارات، وعلامات الترقيم، وغير ذلك.

وكل هذه الأمور يمكن التحكم فيها، وتغييرها، فى أنظمة الكمبيوتر، بمنتهى السهولة، حتى بعد مطالعة النموذج الأول (البروفة).

---

(١) يقول الأستاذ الدكتور أحمد شلبى: "وقد انتشر الكومبيوتر فى الثمانينات وهو أروع من الآلة الكاتبة، وأوضح؛ ولذلك ينبغى للطالب أن يلجأ إليه، فيبدو أن عصر الآلة الكاتبة قد انتهى".

وأقول: لقد انتهى هذا العصر قطعا، وشهدنا انتهاءه. ولم يعد أحد يكتب بحوثا على الآلة الكاتبة، فقد اندثرت هذه الآلة، فى مواجهة الكومبيوتر بإمكانياته الهائلة.

ويجب مراعاة الأمور الآتية:

١ - متوسط عدد الأسطر فى الصفحة ٢٥ سطرا.

٢ - يكون الطبع على ورق مقاس ٣٣×٢١.

٣ - متوسط عدد الكلمات فى السطر ١٢ كلمة.

٤ - كتابة العناوين بخط أكبر من الخط الذى يكتب به متن الرسالة، وكتابة الهوامش بخط أصغر من خط المتن. ويفضل أن تكتب العناوين بخط حجم ٢٤ أو ٢٦، ومتن الرسالة بخط ١٦ أو ١٨، والهوامش بخط حجم ١٤ أو ١٦. وهذا متاح فى جميع أجهزة الكمبيوتر.

٥ - تكتب الآيات القرآنية بخط متميز عن خط الرسالة، أيا ما كان هذا الخط. وبعض أجهزة الكمبيوتر مجهز ببرنامج يُمكّن من كتابة الآيات المطلوبة برسمها فى المصحف تماما. وهذا أفضل.

٦ - تكتب الأحاديث النبوية بخط متميز عن خط الرسالة، وخط الآيات القرآنية.

٧ - توضع الحركات، والعلامات بالكمبيوتر، ولا تُوضع باليد، ولم يكن ذلك متاحا فى ظل الكتابة بالآلة الكاتبة.

٨ - ترك مسافة حوالى سنتيمتر من أول السطر عند بداية كتابة الفقرة.

٩ - ترك فراغ حوالى ٣سم من جوانب الصفحة الأربعة، وقد تزيد بالنسبة للهامش الأعلى والأسفل؛ لأن هذه الهوامش عرضة للقص منها عند خياطة الرسالة وتجليدها، فيعمل الكاتب على ترك مسافة تمكن من تسوية أطراف الورق دون الوصول للكتابة.

ويكون الهامش الذى يوضع به الرقم أوسع من الآخر.

١٠ - الكاتب مهما كانت خبرته، لابد أن يقع فى أخطاء؛ ولذلك يتحتم على الباحث أن يراجع ما كُتب. وعادة ما يكون نموذج الطبع الأول (البروفة) كثير الأخطاء، فلا ينزعج الباحث، بل عليه أن يراجع بدقة وصبر، ويستعين فى ذلك بشخص يقرأ من الأصل، وهو يراجع النموذج، ثم تصحح الأخطاء، ويستخرج النموذج الثانى (البروفة)، ويراجع الباحث الرسالة كلها مرة ثانية، ولا يقتصر على مراجعة الأخطاء فقط؛ لأنه سيجد حتما كلمات خاطئة، ولم يكتشفها أول مرة، ومن ثم تصحح فى المرة الثانية، ويستخرج نموذجا ثالثا (البروفة الأخيرة) ويقرؤها وقد يجد فيها أخطاءً ، فيصححها، بحيث يعتقد أن الرسالة صواب ١٠٠٪.

وغنى عن البيان أن نقول: أن تصحيح جميع الأخطاء تكون بالكمبيوتر، ولا يكون شىء فيها بخط اليد.

ومن الأخطاء الشائعة أن تصور الرسالة، أو تطبع بعد مراجعتها مرة واحدة أو مرتين، وعندما يكتشف الباحث ما بها من أخطاء، يجمعها فى قائمة منفصلة، أو يصحح الأخطاء فى النسخ بخط يده. وهذا السلوك فضلا عما يستغرقه من وقت وجهد، يعطى انطباعا بتعجل الباحث، وعدم تروّيه وتصبره، مما يعكس على البحث أثرا سيئا.

١١ - أن تكون الطابعة من النوع الجيد؛ حتى تظهر جميع حروف الكتابة

بشكل جيد.[1]

(١) انظر: مناهج البحث العلمي، د.عبدا لله محمد الشريف، ص ١٧٣، ١٧٤؛ الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب، ص ١٢١، ١٢٢.

ترقيم الصفحات

كل صفحة من البحث تعد جزءا منه، ولذلك يتحتم وضع رقم متسلسل على جميع الصفحات، بحيث لا تترك صفحة بدون ترقيم؛ لأنه لو نزعت هذه الصفحة، لأدى ذلك إلى اختلال المعنى، مع عدم وجود دليل على وجودها.

ومن هنا ينبغي مراعاة نظام ترقيم الصفحات بدقة. ويبدأ البحث بصفحة العنوان، ومن ثم تُعطَى رقما، يستوى أن يبدأ الترقيم بالحروف الهجائية، أو بالأرقام، ولكن لا يكتب الرقم على هذه الصفحة، سواء جرى الترقيم من أعلى الصفحات، أم من أسفلها.

ويمكن للباحث أن يرقم بالحروف، من صفحة العنوان إلى بداية الحديث فى الموضوع، فيبدأ فى الترقيم بالأرقام.

وكل ورقة فى الرسالة تحوى شيئا تعطى رقما، ولو كان مجرد عنوان ويمكن أن يوضع الرقم أعلى الصفحة، أو أسفلها فى منتصفها، على مسافة ٢سم من حافة الصفحة.

كما يمكن أن يوضع الرقم على يمين الصفحة اليمنى، محاذيا للكلمة الأولى من السطر الأول، وعلى الجهة اليسرى من الصفحة المقابلة محاذيا للكلمة الأخيرة من السطر الأول.

أو يوضع يمين الصفحة اليمنى بالهامش الأسفل، محاذيا للكلمة الأولى من السطر الأخير، وعلى يسار الصفحة المقابلة محاذيا للكلمة الأخيرة من الصفحة.

ومع هذا، فإن وضع الرقم فى أسفل منتصف الصفحة أفضل؛ حيث يمكن كتابة الرقم على جميع الصفحات، عدا صفحة عنوان البحث.

وفى جميع الأحوال لا يوضع الرقم بين قوسين، كما لا يوضع بعده نقطة.

قد يحدث خطأ فى الترقيم، فتسقط منه صفحة، أو صفحتان، أو تزيد الأرقام، نتيجة حذف بعض الصفحات.

وعلاجا لذلك، إذا كان الباحث لم يطبع النسخ المطلوبة، وانحصر الأمر فى النموذج الأول (البروفة الأولى) فلابد من تعديل الأرقام على جهاز الكمبيوتر، حيث يسهل ذلك.

إما إذا كانت النسخ كلها قد صورت، فيمكن علاج ذلك بأنه إذا سقطت صفحة، ولم ترقم، أو أن الباحث أضاف صفحة، أو صفحتين بعد الترقيم، فيمكن إضافتهما، وتعطيان رقم الصفحة السابقة عليهما، مع إضافة حرف أ، ب، الخ، مثلا: إذا سقط من الترقيم أربع صفحات، بعد ص ٢١٣ فتعطى ٢١٣أ، ٢١٣ب، ٢١٣ج، ٢١٣د، وهكذا.

وإذا اضطر الباحث إلى حذف صفحة معينة، أو سقط رقم فى الترقيم، فيعطى رقم الصفحة التى حذفت، أو الرقم الذى سقط للصفحة السابقة، مثلا: رقّم الباحث ١٣٨، ١٣٩، وسقط رقم ١٤٠، وكذلك لو تعددت الأرقام الساقطة، كما لو كانت عقدا بأكمله، فيعطى للصفحة السابقة على السقط رقم ١٣٩ - ١٤٩.

ويغفل كتابة رقم الصفحة، ولكن تحسب فى الترقيم فى الحالات الآتية:

١ - صفحة عنوان البحث، سواء وضع الرقم أعلى الصفحة **أو أسفلها.**

٢ - إذا بُدئت الصفحة بباب، أو فصل، أو عنوان رئيس، وكان الترقيم من أعلى الصفحة.[1]

(١) انظر: كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢١٥، ٢١٦.

ترتيب البحث

تحدد بعض الجامعات والمراكز العلمية ترتيبا معينا للبحوث العلمية، مراعية فى ذلك اعتبارات خاصة بها.

ولكن الغالبية لا تضع نموذجا معينا للترتيب، وإن كان هناك عرف شبه مستقر على الترتيب الآتى:

١ - صفحة العنوان:

من الطبعى، والمنطقى، أن تأتى صفحة العنوان فى بداية البحث. فهى التى تحمل أول رقم من أرقامه، سواء رقمت بحرف من الحروف مع المقدمة، أم برقم من الأرقام المتسلسلة مع الموضوع، كما سبق القول. وعلى كل حال فهى الصفحة الأولى من الرسالة.

وتشتمل هذه الصفحة بالترتيب من أعلى إلى أسفل على ما يأتى:

اسم الجامعة، فالكلية، فالقسم، فالشعبة - إن وجدت - وهذه تكتب بخط عادى.

ثم يكتب بخط كبير، عنوان البحث، ويكتب تحته بخط عادى الدرجة العلمية المقدم البحث لنيلها.

ثم يكتب اسم الباحث، ثم اسم مشرفه، ثم سنة تقديم البحث الهجرى، ثم الميلادى.[١]

---

(١) الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب،ص ٦٤؛ الأسس=

ويمكن أن يصدِّر الباحث عنوانه فى وسط الصفحة بخط كبير، ثم الدرجة العلمية المقدم لنيلها بخط أصغر، ويذكر فيه اسم الشعبة، والقسم، والكلية والجامعة. ثم اسم الباحث، ثم اسم المشرف، أو المشرفين، ثم التاريخ.

وفى النموذج الأول، تكتب بيانات الجامعة أعلى يمين الصفحة، ثم العنوان وبقية البيانات فى وسط الصفحة.

أما فى النموذج الثانى، فتكتب جميع البيانات وسط الصفحة.

وفى جميع الأحوال إذا كان للرسالة مشرفان، يكتب أحدهما على اليمين والآخر على اليسار. ويقدم الأقدم عن الأحدث.

ولا يذكر اسم المشرف المساعد، وهو عضو فى هيئة التدريس بدرجة (مدرس) تضعه الجامعة لمساعدة المشرف الأصلى، فى بعض الجامعات.

ويراعى توزيع البيانات على الصفحة، بحيث تشمل الصفحة كلها بشكل مقبول، وفقا لما يقتضيه الذوق السليم.

ومن المفضل أن توضع ورقة بيضاء، بين الغلاف، وصفحة العنوان؛ حتى تحافظ على صفحة العنوان من الاستهلاك.

وفيما يلى نموذجان لصفحة العنوان:

=العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، أ.د. محمد عبدالغنى سعودى، أ.د. محسن أحمد الخضيرى، ص ١٢٥ - ١٢٧.

نموذج (١) لصفحة العنوان

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

أساليب الإضراب والاستدراك

في القرآن الكريم

بحث مقدم للحصول على درجة التخصص (الماجستير) في اللغة العربية
وآدابها

مقدم من الطالبة

إلجا إبراهيم يحيى اليماني

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد المختار محمد المهدي

الجزء الأول

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

نموذج (٢) لصفحة العنوان

استيفاء الحق بغير دعوى

(مسألة الظفر)

دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) فى الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

إعداد

على عبد الجبار ياسين السروري

إشراف

أ.د/ يوسف محمود عبد المقصود
الأستاذ بقسم الفقه المقارن
والمشرف الشرعى

د. حامد محمد أبو طالب
الأستاذ المساعد بقسم القانون الخاص
والمشرف القانونى

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٢ – صفحة البسملة:

تأتي صفحة البسملة في الصفحة التالية مباشرة لصفحة العنوان، وقبل الحديث في أي شيء، وينبغي أن يكون كذلك سلوك الباحث دائما، تأسيا بالكتاب الكريم، وعملا بحديث رسول الله ﷺ: "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر" أي ناقص البركة.

٣ – خلاصة البحث، أو ملخص البحث:

يلخص الباحث بحثه، ويذكر زبدته بصورة مركزة جداً، تشتمل على الخطوط الرئيسة للبحث.

وتأتي هذه الخلاصة في الترتيب في صدر الرسالة، وعقب البسملة مباشرة.

"وقد أصبح عرفا عالميا بين المؤسسات الجامعية في العصر الحديث أن تكون هذه المستخلصات طليعة الرسالة، وشرطا أساسا في صلاحيتها للتقديم"[١].

ولهذه الخلاصة أهمية بالنسبة للقارئ؛ حيث يمكنه الإحاطة بموضوع البحث في لحظات، كما لها أهميتها لأمناء المكتبات والناشرين، حيث يعتمد عليها أمناء المكتبات في التصنيف والفهرسة، كما يعتمد عليها الناشرون في تقديم ملخص عن البحث، وإيراده بين منشوراتهم.

---

(١) كتابة البحث العلمي، أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٢٢٥.

٤ - صفحة الإهداء:

تتضمن بعض البحوث إهداء، حيث يُهدى البحث لجهة، أو لشخص. وإذا تضمن البحث إهداءً، فيأتى هذا الإهداء بعد خلاصة البحث.

ويُهدى البحث إلى جهة تولت الإنفاق على الباحث أو البحث، أو عليهما. أو يهدى إلى شركة يفيدها البحث فى مجال عملها، كشركات الأدوية، وشركات النسيج، والبنوك. أو يُهدى إلى الجهة التى أوفدت الباحث على نفقتها.

كما يُهدى البحث لأشخاص تحملوا شيئا من مشاق البحث، أو من جراء انشغال الباحث ببحثه، كزوجه، وأولاده، وأهله.

ولكن لا يهدى البحث إلى المشرف، مع أنه عانى مع الباحث فى إخراج البحث، كما لايُهدى البحث إلى شخص مرموق، لا صلة له بالبحث العلمى، كرئيس حزب، أو رئيس وزارة، وما إلى ذلك.

٥ - صفحة الشكر:

ويمكن أن يعنون لها بكلمة "شكر" أو "شكر وتقدير"، أو "شكر واعتراف".

وتأتى هذه الصفحة فى الترتيب بعد الإهداء، وفيها يوجه الباحث شكره لمن أعانه على إخراج البحث وأسهم فى ذلك من أشخاص، أو مؤسسات، أو حكومات، سواء كان العون علميا، أم ماديا، أم مجرد إعطاء تصريحات، وتذليل عقبات، أو غير ذلك.

وأول من أسهم فى إخراج البحث هو المشرف العلمى عليه، وكذلك

المعاونون الذين أسهموا في إخراج البحث.

وأيضا من قدم عونا للباحث من أمناء المكتبات العامة، وأصحاب المكتبات الخاصة، وغيرهم.

ولكن يجب أن يكون المشكور قد قدم عونا حقيقيا، يستحق عليه الشكر؛ حتى يكون الشكر في محله، وليس تملقا. فإن كان الشكر تزلفا لبعض الأشخاص، ذوي المراكز، سواء في الجامعة أم خارجها، فإن هذا يصم الباحث بالتملق، والمراءاة؛ مما يسقطه من نظر الجميع، لاسيما من شكرهم على غير مجهود.

٦ – مقدمة البحث:

يبدأ الباحث في إيراد مقدمة البحث بعد صفحة الشكر. وينبغي أن تكون المقدمة مركزة في معلوماتها؛ حيث يورد الباحث عصارة الرسالة في هذه المقدمة، ويجب أن تتضمن المقدمة ما يأتي:

أ – أهمية بحث هذا الموضوع، ومقدار الفائدة التي عادت من بحثه.

ب – الباعث على اختيار الموضوع.

ت – المؤلفات التي كتبت في هذا الموضوع، وبيان الفارق بينهما وبين البحث.

ث – تحديد أبعاد موضوع البحث.

ج– بيان المنهج الذي اتبعه في بحثه.

ح – التقسيمات الأساسية للبحث، وبيان أوجه الربط بينها.

خ – المصطلحات الخاصة التي استعملها الباحث.

٧ - نصوص البحث:

بعد ذلك ترد نصوص البحث، وليس لها نموذج محدد، وإنما يقسم موضوع البحث وفقا لمقتضيات كل موضوع.

وعلى كل حال، تبدأ نصوص الرسالة دائما بالتمهيد للموضوع، ويمكن إيراد التمهيد مستقلاعن الموضوع، ويمكن إيراده كفصل من فصول البحث، ثم يأتي بعده الحديث فى صلب الموضوع.

ويمكن أن يقسم الموضوع إلى قسمين، أو أقسام، وكل قسم إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وكل فصل إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب، وكل مطلب إلى فروع.

ويمكن الاقتصار على الأبواب دون الأقسام، فيقسم البحث إلى تمهيد، وبابين، أو أبواب... وهكذا إلى نهاية التقسيم.

ويمكن أن يقسم إلى فصول فقط، بدون أبواب، وتقسم الفصول إلى مباحث ... وهكذا إلى نهاية التقسيم.

وعموما يجب أن يكون التقسيم منطقيا، ومتسلسلا، وأن تكون الأجزاء مترابطة، ومتناسقة، مما يعكس مقدرة الباحث، وخبرته. ولا يعنى التناسق أن تأتى الأبواب، والفصول، والمباحث، كلها بحجم واحد، وإنما يعنى التقارب قدر الإمكان، ولكن لايرد فصل، أو مبحث فى حجم باب، أو أن يكون التمهيد فى حجم الموضوع.

٨ - خاتمة البحث:

تأتى الخاتمة بعد نصوص البحث، ويورد فيها الباحث أهم النتائج التى

أسفر عنها البحث، ومواطن الكشف والتجديد فيه.

كما يورد التوصيات التى يراها الباحث، كإفراد نقطة معينة ببحث معين ... الخ.

٩ - ملاحق البحث:

إذا احتاج الباحث إلى إيراد ملاحق للبحث، ورأى إيرادها فى نهاية البحث، نظرا لكبر حجمها، فإنه يورد هذه الملاحق بعد نصوص الرسالة وبعد الخاتمة، وقبل مجموعة القوائم.

١٠ - قائمة المصادر:

وهى تأتى فى الترتيب بعد الملاحق؛ حيث يورد الباحث فيها جميع المصادر التى اعتمد عليها، ولكن لا يورد فيها المصادر التى لم يوثق منها، وإن كان قد قرأها؛ لأن مكان هذه المصادر مقدمة البحث - كما سبق القول -

١١ - مجموعة القوائم أو الفهارس:

تأتى فى آخر البحث مجموعة القوائم، أو الفهارس، وترتب هذه القوائم فيما بينها ترتيبا منطقيا، ويمكن أن يورد أولا قائمة الآيات، ثم قائمة الأحاديث النبوية، ثم قائمة الأعلام، ثم قائمة الشعر، فقائمة الأمثال. ويتحتم أن تكون قائمة الموضوعات آخر قائمة فى البحث، إن اختارالباحث إيرادها فى نهاية البحث، و لم يوردها فى أوله.

تجليد البحث

تسلم نسخ البحث الخاصة بالمناقشين مجلدة، أما بقيـة النسـخ المطلوبـة من الباحث، فيجوز تقديمها بدون تجليد، ويتم تجليدها بعد إجراء ما قـد تـراه لجنة المناقشة من تعديلات.

وهـذا يستدعى أن يعـرف البـاحث أولا: عـدد النسـخ المطلوبـة، والنموذج المطلوب من حيث الحجم، وطريقة التجليد، ولون الجلد؛ لأن الأمر في ذلك يختلف من مركز علمي لآخر.

وينبغي مراعاة أن تظل الكتابة كاملة بعد قص الزوائد، ولا يذهب شيء من الكتابة معه.

ويكتب على كعب البحث: اسم المركز العلمى المسجل به البحـث، وعنوان البحث، والدرجة العلمية، واسم الطالب، واسم مشرفه، وسنة تقديـم البحث، ورقم الجزء.

وبعض المراكـز العلميـة تكتفـى بكتابة هـذه البيانـات على الكعب، تأسيسا على أن البحوث توضع فى المكتبات بجوار بعضها، ومن ثم فلا فـائدة من كتابة البيانات علـى الغـلاف. ولكنـى أرى أن هـذه الكتابـة لا تخلـو مـن فائدة، فكثيرا ما تعرض هذه البحـوث فـى معـارض، ويـلزم إظهـار عناوينهـا للزائرين.

وعموما إذا كان سمك البحث صغيرا، تكتـب البيانـات علـى صفحـة الغلاف.

الفصل السادس

مرحلة المناقشة

أتحدث فى هذا الفصل عن الاجراءات السابقة للمناقشة ثم عن اجراءات المناقشة، وتشمل بيان الطالب، ومناقشة الطالب، ونقاط المناقشة، ثم فى نتيجة المناقشة، والدرجة التى تمنح للطالب.

الإجراءات السابقة للمناقشة

بعد أن يتم الباحث رسالته، يقدم المشرف عنها تقريرا عما إذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم، فإذا قرر صلاحيتها، يقوم الباحث بتسليم النسخ المطلوبة منه للقسم، ويبدأ القسم فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمناقشة، حيث يُعرض الأمر على مجلس القسم؛ لاختيار لجنة المناقشة. وتؤلف عادة من ثلاثة أساتذة على الأقل، منهم المشرف أو المشرفان على الرسالة، برئاسة أقدمهم، ويلزم أن يكون أحد أعضاء اللجنة على الأقل من خارج الكلية فى رسائل التخصص (الماجستير) ومن خارج الجامعة فى رسائل العالمية (الدكتوراه)، ثم يرفع الأمر لمجلس الكلية للموافقة على التشكيل، وقد يقتضى الأمر - وفقا لنظام بعض الجامعات - رفع أمر تشكيل اللجنة لمجلس الجامعة ليوافق على التشكيل.

ويراعى أن لكل مجلس من المجالس السابقة حق الاعتراض على التشكيل المقترح، وتعديله بما يراه محققا للمصلحة.

وبعد الموافقة على تشكيل لجنة المناقشة، يقوم القسم بتسليم النسخ للسادة أعضاء لجنة المناقشة. وتمنح مدة ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر - بحسب

نظام الجامعة - حيث يقدم كل عضو من أعضاء اللجنة لعميد الكلية تقريرا عن صلاحية الرسالة للمناقشة. وتقبل المناقشة برأى أغلبية الأعضاء.

وتُرد الرسالة للطالب فى حال عدم قبولها من أغلبية الأعضاء، ويجوز أن تطلب اللجنة تعديلات معينة فى الرسالة، يقوم بها الطالب، ثم تقدم للمناقشة بعد استكمال التعديلات المطلوبة فى مدة لا تزيد عن سنة.

وإذا لم تقدم اللجنة، أو أحد أعضائها تقريره فى المدة السابق ذكرها، أعادت الكلية تشكيل اللجنة من جديد، وفقا للنظام السابق ذكره، وجرت العادة على أن يعاد التشكيل على ما هو عليه، وتمنح اللجنة مدة جديدة، ولكن لا مانع يمنع من تغييرها، لاسيما إذا لم يكن للجنة عذر فى التأخير.

وإذا قدم أعضاء اللجنة تقاريرهم بصلاحية الرسالة للمناقشة، فإنهم يتفقون على موعد يُحدد لها، ويبلغون به الجهة المسئولة، فتبدأ فى اتخاذ إجراءات المناقشة، كإعلان ميعاد المناقشة للعموم. وجرى العرف أن يعلن خبر المناقشة، وميعادها، بإعلان كبير، يوضع فى مكان ظاهر، ويكون ذلك قبل المناقشة بثلاثة أيام، ضمانا لعلانية المناقشة، وضمانا لوصول خبرها لجميع من يهمه الأمر.

إجراءات المناقشة

تجتمع لجنة المناقشة في الزمان والمكان المحددين؛ وذلك لمناقشة الباحث في بحثه، مناقشة علنية. وأحيانا تكون المناقشة خاصة، بمعنى أنها علنية أيضا، ولكن يكون عدد الحاضرين قليل.

وتبدأ المناقشة بأن يقدم المشرف البحث والباحث، بكلمة يتحدث فيها عن الباحث، ونشأته بإيجاز، وعن تاريخه العلمي، والشهادات التي حصل عليها. ثم يستأذن اللجنة في إعطاء الباحث فرصة لإلقاء ملخص عن رسالته.

البيان: يلقي الباحث بيانا عن رسالته، يتحدث فيه عن موضوع بحثه، وأهميته. ثم يتحدث عن الكتابات السابقة في الموضوع، وما وصلت إليه، وما قام هو به بعد ذلك. ثم يبين الخطة التي سار عليها في بحثه، موضحا وجه الربط بين كل باب وآخر، وفصل وآخر ... وهكذا.

ثم يورد النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات التي يراها، كأن يُفرد موضوع معين ببحث، أو يشترك مجموعة من الباحثين في عمل علمي يراه ... الخ.

وقد يذكر بعض ما لاقاه من صعوبات، وما قام به من إجراءات، لتذليل هذه الصعوبات والعقبات.

وقد يوجه الشكر لمشرفه، ولمن يشاء ممن أسهموا بخدمات مؤثرة في إعداد رسالته. ولامانع يمنع من توجيه الشكر للجنة المناقشة، لقبولها مناقشته.

ويراعى ألا يكون البيان طويلا مملا، أو قصيرا مخلا، ولكن خير الأمور الوسط. ويستغرق في حدود نصف الساعة للتخصص (الماجستير)، وثلاثة

أرباع الساعة للعالمية (الدكتوراه).

ويجب على الباحث أن يكون حسن الإلقاء؛ ولذلك يجب أن يتدرب على قراءة البيان، حتى يضبط الوقت، وحتى يكون سليم النطق، حسن الإلقاء، متنوع النغمات، موزعا نظراته على الحاضرين، توزيعا سليما[1].

وعليه أن يراعى فى بيانه، ألا يظهر بمظهر المغرور، أو المتكبر، بل عليه أن يتحلى بالتواضع الذى هو أبرز أخلاق العلماء.[2]

مناقشة الطالب:

بعد أن ينتهى الباحث من إلقاء بيانه، تبدأ اللجنة فى المناقشة، وتُوجِّه للباحث أسئلة وملاحظات، وعليه أن يجيب عن الأسئلة، ويرد على

---

(١) نقل الخطيب البغدادى كلاما طيبا فى مثل هذا المجال فقال: "... أن يكون كلامك عند الأمر، والسؤال بالمسألة، فى موضع الكلام، على قدر الضرورة والحاجة مخافة الزلل، ...، وإذا سئلت فأوضح، وإذا طلبت فأحسن، وإذا أخبرت فحقق، واحذر الإكثار والتخليط، فإن من كثر كلامه كثر سقطه. ولا يرفع صوته فى كلامه عاليا، ...، إن الصواب فى الأسَدِّ لا الأشد، ولا يخفى صوته إخفاءً لا يسمعه الحاضرون، فلا يفيد شيئا، بل يكون مقتصدا بين ذلك. ويجب عليه الإصلاح من منطقه، وتجنب اللحن فى كلامه والإفصاح عن بيانه؛ فإن ذلك عون له فى مناظرته. ألا ترى إلى استعانة موسى بأخيه - عليه السلام . حيث يقول: ﴿وأخى هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله معى ردءاً يصدقنى﴾ وقوله عليه السلام: ﴿واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى﴾" (كتاب الفقيه والمتفقه، ٢ :٢٨).

(٢) قال مسروق "بحسب امرئ من العلم أن يخشى الله، وبحسب امرئ من الجهل، أن يعجب بعلمه..." (كتاب الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادى ٢ :٢٠).

الملاحظات ردودا علمية بعيدة عن العناد.

وعندما يشعر الباحث أنه وقع فى خطأ، فليعترف؛ فالرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل.

ويجب أن يتحلى الباحث بهدوء الأعصاب، يتلقى النقد بصدر رحب، ولا يرتبك عندما يُوجه إليه هجوم، فقد يكون بين الممتحنين أستاذ قوى الهجوم، يشوب العنف مناقشته، فلا يتأثر الطالب بهذا، بل يظل ثابتا.

ولا يلزم أن يجيب الطالب على كل الأسئلة[1]، أو يتفق مع اللجنة فى كل آرائها، بل عليه أن يرد قدر إمكانه، متحليا بالأدب بعيدا عن العناد.

وتستغرق المناقشة وقتا يتراوح بين ثلاث ساعات للتخصص (الماجستير)، وأربع أو خمس ساعات للدكتوراه.

وعموما يختلف وقت المناقشة طولا، وقصرا، باعتبارات منها:

١ - درجة الرسالة: فالتخصص (الماجستير) تستغرق وقتا أقل من العالمية (الدكتوراه)؛ لاختلافهما حجما، وعمقا.

---

(١) قال الأصبهانى: "مدح من قال لا أدرى: سئل الشعبى عن مسألة فقال: لا أدرى، فقيل: ألا تستحيى من قولك هذا، وأنت فقيه العراقيين؟ فقال: إن الملائكة لم تستح إذ قالت: سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا! وقيل لأبى عمرو مثله فقال: أقبح من هذا أن أقول فأخطئ، وأروى فلا أروى ... وقال الحسين رضى الله عنه: لو أن العالم كل ما قال أحسن وأصاب لأوشك أن يجن من العُجْب، وإنما العالم من يكثر صوابه. وقال بعض الفقهاء: العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة قائمة، ولاأدرى فيقتضى اجتهادا" (محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ١: ٥٠).

٢ - موضوع الرسالة: ذلك أن الموضوع المطروق الذى كتب فيه قبل ذلك، تستغرق مناقشته وقتا أطول، بخلاف الموضوع البكر؛ حيث لا يستغرق إلا وقتا قصيرا.

٣ - علانية المناقشة وخصوصيتها: فالمناقشة العلنية تستغرق وقتا أطول من المناقشة الخاصة.

ومن المفضل ألا تطول المناقشة العلنية عن أربع ساعات بحال من الأحوال، فهى مدة كافية لمعرفة قدرات الطالب.[١]

نقاط المناقشة:

لكل عضو من أعضاء لجنة المناقشة، بما فيهم المشرف، أن يناقش الباحث فى مختلف جوانب البحث، وتتناول المناقشة الناحية الشكلية، والمنهجية، والموضوعية.

ففى الناحية الشكلية، يُناقش الباحث فيما ورد بالرسالة من الأخطاء الإملائية، واللغوية، وعدم مراعاة علامات الترقيم، أو الفقار، وما يحدث من سقط فى ترقيم الصفحات، أو التوثيقات، ونحو ذلك.

وفى الناحية المنهجية، يُناقش الباحث فيما أخطأ فيه فى التوثيق، مثل عدم اتباعه طريقة معتمدة فى التوثيق، أو اعتماده على أكثر من طريق، أو توثيقه من مراجع غير أصيلة. وكذلك ما قد يقع فيه خطأ فى ترتيب الهوامش، والقوائم، وما إلى ذلك.

---

(١) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة، أ.د. أحمد شلبى، ص ١٩٥ - ٢٠٠؛ الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، أ.د. محمد منير حجاب ص ١٢٢ - ١٢٤.

وأما فى الناحية الموضوعية، وهى الهدف من الرسالة، فتناقش الأخطاء العلمية التى قد يقع فيها الباحث، أو ما تناوله الباحث تناولا غير كاف من حيث بحث الموضوع، وعدم التعمق فيه أفقيا ورأسيا، وعدم الدقة فى النقد والمقارنة، والجديد الذى قدمه البحث.

ويراعى أن يطلب الباحث من اللجنة، المناقشات التى أبدوها مكتوبة؛ حتى يستفيد منها عند طبع الرسالة مرة ثانية.

نتيجة المناقشة

بعد انتهاء المناقشة، تجتمع اللجنة فى مكان خاص بعيدا عن جمهور الحاضرين، ويتداولون فى النتيجة، والدرجة التى تعطى للطالب.

وتتحدد نتيجة المناقشة، وتحديد الدرجة بناء على أمرين:

أ - البحث.

ب- المناقشة.

أولاً: بالنسبة للبحث يتم تقدير قيمته العلمية على الأسس الآتية:

١- جدَّة البحث وأهميته.

٢ - توافر المنهجية فى البحث.

٣ - توافر الموضوعية فى البحث.

٤ - اتباع الأصول العلمية المتبعة فى البحوث.

٥ - أمانة الباحث العلمية فى اقتباس النصوص، وعزوه كل معلومة لمكانها، وصاحبها.

٦ - مدى تمتع الباحث بشخصية علمية تمكنه من النقد وإبداء الآراء الصائبة.

ثانياً: بالنسبة للمناقشة، يكون التقويم على أساسها فيما يأتى:

١ - إحاطة الطالب بالمادة العلمية، المشتملة عليها الرسالة.

٢ - الإجابة على ما يطرح عليه من أسئلة، وما يوجه إليه من استفسارات.

٣ - مدى ما يتمتع به الطالب من لباقة فى الإجابة، وحسن تخلص فى المواقف.

بعد اتفاق اللجنة على القرار بأغلبية الأعضاء، تواجه الباحث والجمهور، وتعلن النتيجة، وتقدم توصية إلى عميد الكلية؛ لعرضها على مجلس القسم المختص، ثم مجلس الكلية بأمر مما يأتى:

١ - منح الدرجة العلمية بتقدير من التقديرات التى سأذكرها حالا.

٢ - منح الدرجة العلمية بعد إجراء التعديلات المقترحة من لجنة المناقشة، وتصحيح النسخ التى قُدمت للكلية.

٣ - عدم قبول الرسالة. وتقدم اللجنة تقريرا يوضح الأسباب، وكان بعض الأساتذة يظنون - خطأ - أن الرسالة إذا كتب الأستاذ المناقش، أو المشرف، تقريرا بصلاحيتها، لا يقبل منه بعد ذلك تقريرا بعدم الصلاحية، أو بعدم قبول الرسالة.

وهذا الفهم خطأ؛ لأن للمناقش، والمشرف، سلطة عدم قبول الرسالة قبل المناقشة وعند المناقشة، ويلزمهم فى هذه الحالة؛ ذكر الأسباب على وجه التفصيل، كأن يذكر أنه بمناقشة الطالب مناقشات متعددة، ومتنوعة، لم يستطع الإجابة على شيء منها. مما يشير إلى أنه ليس هو كاتب الرسالة.

أو تشير اللجنة إلى أن الباحث لا يحيط بشيء من معلومات الرسالة، حيث نوقش فى كذا وكذا ولم يحط بشيء من ذلك، مما يشير قطعا إلى أنه لم يكتب هذه الرسالة.

أو تذكر اللجنة أنه تبين لها بعد كتابة التقارير الفردية بالصلاحية أن الباحث نقل رسالته، أو أجزاء منها، ونسبها لنفسه، مع أنه نقل كذا من كذا ... وتورد اللجنة المنقول بالتفصيل.

بل إن ظهور الغش والسرقة فى البحوث، لا يؤدى إلى عدم قبولها

فقط، وإنما يوجب إلغاء القرار بالمنح حتى بعد صدوره، بمدة طويلة جداً؛ لأن جريمة السرقة العلمية، جريمة مستمرة، ومن ثم لا تسقط بمضى المدة.

ولمجلس الكلية بناء على اقتراح لجنة الحكم على الرسالة، أن يرخص للطالب الذى لم تتقرر أهليته لدرجة التخصص (الماجستير) أو العالمية (الدكتوراه)، فى إعادة تقديم رسالته بعد استكمال أوجه النقص فيها، أو فى تقديم رسالة أخرى.

الدرجة التى تُمنح للطالب

يكون منح الدرجة العلمية بأحد التقديرات، الآتية:

التخصص (الماجستير) بتقدير عام: ممتاز أو جيد جداً، أو جيد أو مقبول.

العالمية (الدكتوراه) : مع مرتبة الشرف الأولى.

العالمية (الدكتوراه) : مع مرتبة الشرف الثانية.

العالمية (الدكتوراه).

ولمجلس الكلية أو الجامعة - حسب النظام المعمول به - بناء على اقتراح لجنة الحكم أن يقرر تبادل الرسالة مع الجامعات فى الداخل، والخارج إذا رأت اللجنة: أن الرسالة جديرة بذلك، كما أن للجنة أن توصى بنشر الرسالة على نفقة الجامعة.

ويجب على كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة، أن يقدم تقريرا علميا مفصلا عن الرسالة، وتقدم اللجنة مجتمعة تقريرا بنتيجة المناقشة، وتعرض جميعها على مجلس الكلية.

وقد تختلف التقديرات عن ذلك اختلافا يسيرا.

رقم الإيداع بدار الكتب
٨٠٥٧/ ٢٠٠٠
ترقيم دولى I.S.B.N
977-04-2980-5

